

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ١٥

الثلاثاء، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم . . . . . (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

لأشيد بالرئيسة السابقة على قيادتها وتفانيها وتوجيهها أعمال الدورة الحادية والستين بمهارة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة لسعادة السيد بان كي - مون على تعيينه الأمين العام الثامن لهذه المنظمة. وفي ضوء خبرة الأمين العام بان ومهاراته الدبلوماسية، فإن حكومي تثق بأنه سيوجه أعمال هذه المنظمة بمهارة في التصدي للتحديات التي تواجهها.

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد برينت سيمونيت، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جزر البهاما.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد باعتماد الجمعية العامة القرار التاريخي ١٩/٦١، المتعلق بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وبالاحتفال باليوم الدولي في ٢٥ آذار/مارس من هذا العام. وجزر البهاما، التي معظم شعبها أحفاد فخورون لعبيد جرى تحريرهم، تشارك على الصعيدين الوطني والإقليمي في عدد من الأنشطة الاحتفالية. وندعم دعماً كاملاً المشروع الذي يهدف إلى إقامة نصب تذكاري دائم في الأمم المتحدة إحياءً لذكرى تلك الفترة المخزية من تاريخ عالمنا.

السيد سيمونيت (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية):

أنا فخور بمخاطبة هذه الهيئة بوصفي ممثلاً لحكومة جزر البهاما. ونحن ملتزمون بتحقيق شعور بالأمن والرفاه والفخار والرخاء لشعب جزر البهاما. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الزميلة من أجل تأمين نفس الفرص والحريات لجميع الناس.

باسم حكومة وشعب كومنولث جزر البهاما

أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



العواقب. فكل عام، تواجه جزر البهاما تحدياً يتمثل في وصول آلاف المهاجرين غير الشرعيين من هايتي الذين يتوجهون إلى شواطئنا، مستخدمين وسائل خطيرة، بحثاً عن حياة أفضل. ولذلك، فإن لضمان سيادة العدالة والديمقراطية تأثيراً إيجابياً لا على شعب هايتي فحسب، بل على جزر البهاما أيضاً، وفي الحقيقة على المنطقة بأسرها.

دور الأمم المتحدة في مسائل التنمية المستدامة هام جداً، لا سيما بالنسبة للتحديات التي تقتضي التصدي لها على صعيد عالمي حقاً مثل تغير المناخ. ونشيد بالأمين العام على تسليطه مزيداً من الضوء على هذه المسألة وعقده في الأسبوع الماضي المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ، ونأمل أن توفر هذه المناسبة الزخم اللازم للعمل عندما تجتمع الدول الأعضاء في بالي في وقت لاحق من هذا العام. وفي الحقيقة، يمثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ منتدى مناسباً للتفاوض بشأن اتفاق لفترة ما بعد كيوتو، ويتعين أن تؤدي الإرادة السياسية التي تجلت أثناء المناسبة الرفيعة المستوى الأخيرة التي عقدها الأمين العام إلى زيادة التركيز على جدول أعمال متفق عليه في هذا الصدد.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والأرخبيلية، مثل جزر البهاما، يكتسي تغير المناخ أهمية كبيرة جداً. فالمسألة بالنسبة للعديد من منا ليست مجرد مسألة اقتصادية، ولكنها مسألة بقاء، حيث أن ٨٠ في المائة من أراضينا لا يتجاوز ارتفاعها عن متوسط ارتفاع سطح البحر بخمسة أقدام، وارتفاع درجة حرارة الجو ولو درجة واحدة يمكن أن تكون له تأثيرات إيكولوجية مدمرة. ويشكل تغير المناخ تحدياً خاصاً بالنسبة للتأثيرات المحتملة على صناعة السياحة في بلدنا، وهي صناعتنا الرئيسية، إذ تولد حوالي ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجزر البهاما. لذلك لن نبالغ مهما قلنا في التشديد على الحاجة إلى جدول طموح للتخفيف بعد

في وقت يُمعن فيه المجتمع الدولي النظر بجديّة فيما يتعلق بتاريخ العبودية وتجارة الرقيق، والتبعات التي ترتبت عليها، تود جزر البهاما أن تثني على هايتي بوصفها البلد الوحيد الذي حرر نفسه من العبودية، وأن تشيد بما لما وفرته من إلهام للحملة الدولية المناهضة للعبودية.

ونظراً لأن أشكال العبودية الحديثة لا تزال موجودة ولا يزال أناس عديدون يرزحون تحت نير العبودية، يجب ألا نتوان في تصميمنا إلى أن يصبح كل فرد قادراً على التمتع بالحريات التي عملت هذه المنظمة بتفانٍ من أجل الاعتراف بها ودعمها والدفاع عنها، وقادراً على ممارسة هذه الحريات.

وعلى الرغم من تاريخ هايتي الذي يدعو للفخر، فإن جارتنا ابتليت بالتحديات لعدة أجيال. وقد كانت عودة هايتي في العام الماضي إلى النظام الديمقراطي موضع ترحيب خاص ونحبي الخطوات الكبيرة التي خطتها هايتي على طريق السلام والأمن والتنمية، وهو طريق صعب وشاق. ونشيد من أعماق قلوبنا بالرئيس بريفال وحكومته على رعاية هذه العملية الصعبة. وفي نفس الوقت، نشيد أيضاً بمنظمة الدول الأمريكية على دعمها غير المحدود لشعب هايتي.

لا تزال بعثة الأمم المتحدة في هايتي تقوم بدور حيوي في هذه العملية، وتؤيد جزر البهاما الدعوة لإبقاء هذه البعثة ليتسنى تثبيت المكاسب التي تحققت حتى الآن، وبذلك يتسنى وضع هذا البلد الشقيق من بلدان الجماعة الكاريبية على طريق صلب ودائم نحو التنمية المستدامة والسلام والأمن والديمقراطية. ونحث المجتمع الدولي على دعم شعب هايتي في هذا المسعى.

ونظراً لأن هايتي لا تبعد عن شواطئ جزر البهاما الجنوبية سوى نحو ٩٠ ميلاً، قد تكون لحالتها الاقتصادية والسياسية عواقب ملموسة جداً علينا، بل إن لها مثل هذه

على جميع هذه القضايا، وتحديد جهودنا دعماً للتنمية المستدامة.

إن توفر الموارد المالية المناسبة ضروري لتنفيذ الأهداف الإنمائية الأوسع المتفق عليها دولياً. والنظر في القضايا المتعلقة بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية مهم بشكل خاص هذا العام، حيث نستعد لمؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي سيعقد في الدوحة في العام القادم. وتتمنى جزر البهاما أن توفر مداوالات الحوار الرفيع المستوى القادم، وكذلك اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٨ مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مدخلات عملية لمؤتمر الاستعراض ذاك، وهو أهم مؤتمر للاستعراض، وأن تسهم في نجاحه.

إن مسألة تقوية صوت الأمم النامية ومشاركتها في صنع القرارات الاقتصادية الدولية وتحديد المعايير مسألة مهمة بشكل خاص لجزر البهاما. وتوجد حاجة مؤكدة لتقديم مقترحات محددة وواقعية لضمان تمثيل البلدان النامية تأثيراً فعالاً ودائماً، لا سيما البلدان النامية الصغيرة، لا في مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية فحسب، بل أيضاً في سائر المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، مثل منتدى تحقيق الاستقرار المالي وقوة العمل للإجراءات المالية ولجنة بازل.

وترحب جزر البهاما بالتطور الإيجابي في ميدان التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وعلى وجه التحديد، إنشاء لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن شأن إنشاء هذه اللجنة ضمان أن تؤخذ في الحسبان مصالح الدول النامية الصغيرة الأعضاء في الأمم المتحدة، التي لها نظم ضريبية

نظام كويوتو. وقد بينت الدراسات الحديثة أنه توجد خيارات تخفيف عديدة، وأن العديد منها مفيد للجميع. ولذلك، يجب أن نعمل، بالتزام لا يتزعزع، على استطلاع هذه الخيارات في بيئة مفتوحة وشاملة.

وبالنسبة لبلدان مثل جزر البهاما، موارد التكيف ضرورية أيضاً. بيد أن الوصول حتى إلى صناديق التمويل الموجودة يمكن أن يتبين أنه صعب نظراً لارتفاع الدخل القومي الإجمالي للبلد. ولذلك، من المهم جداً تفعيل الصكوك والآليات المالية تفعيلاً كاملاً و/أو تحسينها ليصبح الوصول إليها أكثر يسراً، ويتسنى لها أن تعالج الظروف الخاصة والاحتياجات الخاصة لمختلف البلدان. فضلاً عن ذلك، توجد حاجة لمزيد من التعاون الدولي في مجال تطوير تكنولوجيا جديدة، وفي مجال نقل التكنولوجيا دعماً للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويتعين علينا، في جزر الكاريبي، أن نستعد لاحتمال استمرار زيادة حوادث الأخطار الطبيعية، كالأعاصير والفيضانات والزلازل. وسواء كان هذا التعاون الدولي من خلال المساعدة على وضع خرائط للمناطق المعرضة للخطر أو وضع معايير لتقييم مدى الضعف، أو بتنفيذ نظم إنذار مبكر، فإن له دوراً هاماً في استكمال الجهود الوطنية التي ترمي إلى تخفيف الضعف أمام الكوارث الطبيعية.

ومن الخطوات التي اتخذتها منطقة الكاريبي إنشاء مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي برعاية البنك الدولي. ونود أن نتقدم بالشكر للبلدان التي أسهمت في التمويل. وتواصل جزر البهاما الضغط لتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وللأطر التكميلية أيضاً من قبيل خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وإطار عمل هيوغو. لقد حان الوقت لإعادة تقييم ردنا الجماعي

السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٦. ويجب توفير الدعم المالي والفني اللازم للبلدان النامية لمساعدتها على سد الفجوة وتشجيع التصدي لهذا الوباء على نحو عالمي أكثر شمولاً واستدامة.

ومن المهم أيضاً ملاحظة حقيقة أن ٦٣ في المائة من الوفيات في جميع أنحاء العالم تعزى إلى أمراض غير معدية ناتجة عن عوامل مثل السمنة المفرطة وارتفاع نسبة الكوليسترول وارتفاع نسبة السكر في الدم وارتفاع ضغط الدم واستعمال التبغ وقلة النشاط الجسدي والتغذية غير الصحية وإساءة استخدام الكحول. وفي مؤتمر القمة الأخير الذي عقده رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، جرى تحديد عدد من الخطوات ذات المنحى العملي. وقد اتفقت هذه الحكومات على وضع خطة شاملة في منتصف عام ٢٠٠٨ لإجراء فحوص لمعرفة المصابين بالأمراض المزمنة ومعرفة عوامل الخطورة، ليتسنى في عام ٢٠١٢ تقديم رعاية طبية جيدة لـ ٨٠ في المائة من سكان منطقة الكاريبي الخالين من الأمراض المعدية، وتمكينهم من الوصول إلى التشخيص الوقائي على أساس مبادئ توجيهية إقليمية.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها شتى الكيانات، وعلى الرغم من وجود اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق المرأة والطفل، فإن التمييز والعنف ضد المرأة والطفل مستمر في جميع أنحاء العالم. وفي محاولة لمعالجة هذه المشكلة معالجة أفضل، وضعت جزر البهاما قانوناً جديداً لحماية الأطفال ونظاماً للحماية من العنف المتزلي بهدف تعزيز وزيادة الحماية لهاتين المجموعتين الضعيفتين.

في العام الماضي، اعتمدت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨)، مؤذنة باتخاذ خطوة هامة لوضع اتفاقية لمكافحة الإرهاب. إن جزر البهاما تواصل إدانة الإرهاب وتدرك أن الطرائق المستخدمة لمكافحة

مختلفة، في المناقشات والتوصيات التي تهدف إلى اعتماد معايير متفق عليها بصورة متبادلة ولا تحاي على نحو غير ملائم الدول الغنية على حساب التنمية المجدية في الدول والكيانات التي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

لقد وصلنا إلى منتصف المدة الزمنية التي حددناها لأنفسنا في الأهداف الإنمائية للألفية لاتخاذ خطوات ملموسة بحلول عام ٢٠١٥ لا لمواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية التي ابتلي بها المجتمع الدولي وهذه المنظمة فحسب، بل أيضاً لمعالجة مختلف العزل الاجتماعية. وبذلك أعطينا لمن هم أقل حظاً الأمل في عالم أفضل وأكثر إنصافاً.

يبين تقرير عام ٢٠٠٧ عن الأهداف الإنمائية للألفية أنه جرى إحراز تقدم في تخفيض نسبة الذين يعيشون في فقر، وفي تخفيض معدلات وفيات الرضع والأمهات، وفي زيادة مستويات الالتحاق بالمدارس الابتدائية. بيد أنه لا يزال يوجد نحو ٢٠ مليون طفل في جميع أنحاء العالم يعانون من سوء تغذية حاد ومن أمراض شتى يمكن الوقاية منها، ومما لا شك فيه أن هذه الأمراض ستؤثر على بقائهم على قيد الحياة وتحرمهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. كما أن التقدم الكلي في تحقيق المساواة في الحقوق وتمكين المرأة لا يزال بطيئاً جداً. وترى حكومتي أن اتخاذ تدابير فعالة وعملية لمعالجة الفقر وتعزيز الشراكات التعليمية، لتيسير تنمية مواردنا البشرية لإحداث تغيير معجل، مسائل هامة جداً.

لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) خطراً يهدد تنمية مجتمعاتنا وتقدمها واستقرارها. ولتيسن تحقيق هدف الوصول الشامل للوقاية والمعالجة والعناية والدعم الشاملة في عام ٢٠١٠، يجب الوفاء بالالتزامات التي قطعت في عام ٢٠٠١ في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفي الإعلان

وتضمن جزر البهاما دور الأمم المتحدة بوصفها راعية لمصالح سكان العالم، لا سيما الفقراء والضعفاء. ولا تزال جزر البهاما تؤمن بأن ميثاق الأمم المتحدة يشكل أساساً حيوياً وقوياً تستطيع المنظمة بالاستناد إليه أن توازن وأن تحقق أهدافها، وأن تصون السلم والأمن الدوليين، وأن تنهض، وهذا مهم بنفس القدر، بالتنمية وأن تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كينيث بو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في جامايكا.

**السيد بو (جامايكا) (تكلم بالانكليزية):** يسعدني جداً أن أتقدم إليكم، سيدي، بأحر وأخلص التهاني على تبوئكم منصب رئيس الجمعية العامة. ووفد جامايكا واثق بأنه سيجري بقيادتكم القديرة، إنجاز الكثير أثناء هذه الدورة. وأطمئنكم على دعم وفد جامايكا لكم في هذا المسعى.

يعرب وفد جامايكا لسلفكم، معالي الشيخة هيا راشد آل خليفة، عن تقديره للجهود اللامحدودة التي بذلتها للدفع قدماً بأعمال الجمعية العامة أثناء دورتها الحادية والستين.

وتود جامايكا أيضاً أن تشيد بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلها الأمين العام بان كي - مون، الذي مضى قدماً بمهمة، منذ توليه هذا المنصب في كانون الثاني/يناير من هذا العام، لتعزيز عملية إصلاح الأمم المتحدة.

ومن دواعي الشرف الكبير أن أحاطب الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين باسم بلدي، جامايكا.

واليوم أكرر، بصفة خاصة، إعلان التزام بلدي الثابت بالمثل العليا للأمم المتحدة ومبادئها، وأؤكد تأييد جامايكا القوي لتعددية الأطراف التي يجب أن تكون عماداً

الأنشطة الإرهابية والأنشطة الجنائية مختلفة جداً، وإن كانت توجد حالات تتلاقى فيها الأنشطة الإرهابية مع الأنشطة الإجرامية. لذلك، يجب أن تقرر كل حكومة، على أساس تقييمها الذاتي للمخاطر، مستوى الموارد التي يمكن اعتمادها وتخصيصها لتدابير مكافحة الإرهاب، لا سيما في ضوء تشديد الاستراتيجية أيضاً على معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب واتخاذ إجراءات وقائية حيالها.

وفي تحديد تدابير لمكافحة الإرهاب يجب أن يتوخى المجتمع الدولي الحفاظ على المبدأ الأساسي، مبدأ اتباع الإجراءات القانونية. ويجب أيضاً توخي الحذر لتجنب خلق ما قد يشبث همّة البلدان مما يضر باقتصاداتها القائمة على الخدمات. وبالنسبة لتدابير مكافحة الإرهاب، اعتمدت جزر البهاما تشريعاً جديداً وصدقت على المزيد من اتفاقيات مكافحة الإرهاب، وعززت أمن المنشآت الكبيرة والمطارات والموانئ والمرافئ، وأنشأت شبكة استخبارات لمكافحة الإرهاب، ووضعت برامج تدريبية لتدريب الشرطة على مكافحة الإرهاب. وغني عن البيان أن هذه المبادرات تمثل تحدياً وتحول الموارد عن تنميتنا الاقتصادية.

وتؤكد جزر البهاما مجدداً التزامها بالوفاء بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بالمخدرات ومكافحة الإرهاب، وتواصل دعم مفهوم توسيع عضوية مجلس الأمن. بيد أن جزر البهاما ترى أن توسيع مجلس الأمن لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في فرص بلدان معينة، مثل جزر البهاما.

وفي حين أنه يتحتم على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المرتبطة بالعضوية، فإن المنظمة يتعين عليها أن تضع أدوات إدارة فعالة ونظاماً يقضي على الإنفاق الذي يتجاوز الموارد وعلى تبديد الموارد، ويفرض خضوعاً لمساءلة مالية أشد وإشرافاً أفضل.

تضطلع بالتزام مشترك بتعزيز الأمن الجماعي وصون السلم والأمن العالميين. ولا يمكن لأي دولة وحدها أن تتصدى تلك التحديات والتهديدات بالكامل. ويلزم أن يتوفر عمل جماعي مستدام وتعاون عالمي لتحديد وتشكيل رؤية مشتركة وأهداف متفق عليها لمواجهة الجوانب المعقدة لعصرنا. وفي السنوات الأخيرة، حددنا التزامنا بالأمن المتحدة كعامل حراز لتحقيق مصالح شعوبنا في مجالات التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان بصورة فعالة.

ولا شك في أنه كانت هناك بعض جوانب النجاح في التقدم الاقتصادي العالمي على امتداد العقد الماضي. بيد أن التزاماتنا بوجه عام لم يقابلها التنفيذ المنشود للأهداف من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، والأمن البشري، والتنمية المستدامة. ومن الجلي أنه ما زال يتعين عمل الكثير إن أردنا أن نحقق الغايات الإنمائية للأهداف الإنمائية المتوخاة للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وحكومة جامايكا تسلم بالكامل بأن كل بلد يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تحديد الأولويات الإنمائية عن طريق الحكم السليم والسياسات السديدة. ونرى أن الأهداف التي سبق الاتفاق عليها رسميا منذ سبع سنوات ليست مفرطة في الطموح ويمكن حتى الآن تحقيقها. وتلتزم حكومتنا، في ذلك الصدد، باتخاذ المزيد من التدابير سعيا إلى تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وملتزم بتوفير الإطار الضروري الذي يشجع الشمولية الاجتماعية، ويعزز القدرة الإنتاجية وفرص العمل، ويسر الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام.

غير أن بلدانا نامية عديدة، مثل جامايكا، لا يمكنها أن تفعل ذلك بالاعتماد على نفسها كلية. إذ أن تحقيق جدول أعمال التنمية لا يتوقف على قدراتنا المحلية فحسب وإنما يتوقف أيضا وبنفس القدر على الالتزام الحقيقي لجميع

للمعمليات الأساسية في تنفيذ مهام الأمم المتحدة ومسؤولياتها. ويدفعني في ذلك عزمنا على التغيير، فضلا عن الحاجة إلى الوحدة وإلى تنشيط الأمم المتحدة كيما تتحقق المقاصد الأساسية الواردة في ميثاقها بفعالية وكفاءة.

وإننا إذ نستهل هذه الدورة، يجب ألا تغيب عن بالنا أهدافنا ورؤيتنا الاستراتيجية نحو صون السلم والأمن الدوليين؛ وإقامة علاقات ودية فيما بين الدول؛ وتحقيق التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية؛ وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وإذ نلقي نظرة على سجل السنة الماضية، فإننا نشعر بالقلق لأن التحديات التي نواجهها على الصعيد العالمي لم تشهد الكثير من التغيير الملموس. فما زال العالم، من منظور أممي، تعصف به صراعات تبدو طويلة الأمد لا تتوقف، مثلما يحدث في الشرق الأوسط، وفي أجزاء من أفريقيا وأماكن أخرى. والملايين من الأبرياء يقعون ضحايا للحروب الأهلية أو يشردون نتيجة للعنف والصراع المسلح. وما فتئت أعمال الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، تهدد السلم والأمن الدوليين.

ومن المنظور الاقتصادي والاجتماعي، لا يمكن أن نغفل حقيقة أننا نعيش في عالم يتسم بارتفاع مستويات التخلف، والتفسخ الاجتماعي - عالم يعيش فيه عدد أكثر مما ينبغي من البشر في فقر مهين لإنسانيتهم. وعالم يتعرض فيه الأمن البشري للخطر نتيجة للتردي البيئي. وتؤكد تجربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتهديد المستمر الناجم عن الجائحات الجديدة اتصالنا وترابطنا، مما يتطلب منا تعاوننا عالميا وعملا جماعيا.

وكل الدول، المتقدمة النمو والنامية، والكبيرة والصغيرة، تتأثر بتلك التهديدات، وعليها بالضرورة أن

المحلي الإجمالي بين ٩٠٠ و ١٠ ٠٠٠ دولار ليست مجموعة متجانسة بأي حال من الأحوال، وتوجد فيها أوجه الضعف الخاصة بها. ويجب بذل جهود أكبر لتلبية احتياجات البلدان النامية المتوسطة الدخل، ولا سيما ارتفاع مستوى المديونية الذي تعاني منه تلك البلدان.

وقد أدت العولمة والتحرر الاقتصادي إلى زيادة تعرض البلدان النامية إلى القوى الاقتصادية الخارجية التي ليس لها سيطرة تذكر عليها. وينبغي لنا أن نرفض قبول أن العولمة تؤدي إلى فائزين وخاسرين. وما ينبغي لنا أن نسعى إليه هو أن يكون الكسب شاملا للجميع بحيث يتم التمتع بالمزايا والفرص على نطاق واسع عبر البلدان والمناطق.

وتتطلب البيئة الدولية المؤاتية أيضا وجود نظام تجاري عالمي يتسم بالعدالة والإنصاف ويؤدي إلى التنمية والإدماج في الاقتصاد العالمي. ولهذا، فمن دواعي قلق جامايكا المستمر الجمود الحالي في المفاوضات في جولة الدوحة للتنمية، على الرغم من الالتزامات بالعمل على سبيل الاستعجال من أجل تنفيذ الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة. ويجب أن نستجمع الإرادة السياسية اللازمة لتنشيط المفاوضات التجارية، على أن يكون جدول أعمال التنمية في صميم المناقشات وفي مسعانا إلى إدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

ومن الأهمية بمكان أن يسلم إيجاد نظام تجاري ممكن ومنصف أيضا بالتنوع في مستويات التنمية وحجم الاقتصادات. فالنموذج الذي يناسب الجميع يتجاهل أوجه التعقد في البلدان وظروفها الفريدة. وعليه، ما فتئت جامايكا تصر على أن تأخذ الترتيبات التجارية الجديدة هذا التمايز في الاعتبار، ولا سيما فيما يتعلق بالاقتصادات الضعيفة الصغيرة. فبدأ المعاملة الخاصة التفضيلية لا يسعى إلا إلى تحقيق المساواة وإعطاء البلدان النامية فرصة عادلة للاشتراك

الدول الأعضاء بالسعي إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، تكون في صميم استراتيجية التنمية. ولهذا، نرى أنه يتحتم علينا أن نتجاوز مجرد تكرار تأكيد المبادئ وأن نترجم الالتزامات إلى إجراءات. ويجب أن نبث الحياة في التطلعات التي تجسدها نتائج المؤتمرات الدولية على أساس المسؤولية المتبادلة والمساءلة، مع توقع غير مفرط في الاضطلاع على نحو تام بالالتزامات المتفق عليها.

وفي كل ما فعله يجب أن نسلم، بأن التقدم ورفع شأن الفقراء يعود بالفائدة علينا جميعا. وقد يعني هذا الفرق بين الصراع والاستقرار، وبين الأمل واليأس. وفي نفس الوقت الذي تحاول البلدان النامية وضع استراتيجيات إنمائية وطنية عملية، يجب على الشركاء من البلدان المتقدمة النمو دعم تلك الجهود، عن طريق زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتخفيف عبء الدين، والتدفقات الرأسمالية الخاصة، ونقل التكنولوجيا، وتحسين الإدارة الاقتصادية العالمية. ولهذا، تطالب جامايكا بتحديد التركيز، فضلا عن التحلي بالإرادة السياسية اللازمة للتقيد بالالتزامات المتعهد بها من أجل التنمية، وتحث على الوفاء بجميع الالتزامات التي دخلنا فيها مجتمعين حتى نحدث تغييرا حقيقيا في حياة الملايين من الفقراء في جميع أنحاء العالم.

وثمة دور حاسم الأهمية في تلك العملية للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك وفاء البلدان المتقدمة النمو بهدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويتيح الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية فرصة لتعزيز التعاون مع شركائنا في سبيل تحقيق ذلك الهدف.

وتتطلب الحالة الفريدة للبلدان النامية المتوسطة الدخل، مثل جامايكا اهتماما خاصا أيضا. فتلك المجموعة المتنوعة من البلدان التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج

الرسمية التي أجرتها الجمعية العامة بشأن تغير المناخ عززا الأهمية العاجلة التي يتعين بها معالجة مسألة الاستدامة البيئية.

ويجب تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة ولكنها متباينة في كل القطاعات. وبالمثل، نحن مقتنعون بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدماج التكيف مع تغير المناخ وشواغل التخفيف من الآثار في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة ومساعدتها بتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا السليمة بيئيا المتعلقة بتغير المناخ.

وجامايكا والبلدان الأخرى في منطقة الكاريبي تدرك تماما الآثار الضارة لتغير المناخ والظواهر المرتبطة به، ومنها ارتفاع مستوى البحر وزيادة تواتر وكثافة الأعاصير وغيرها من الظواهر المناخية التي تهدد التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأسباب رزقها، وذات وجودها. وفي بلدي، أدى هبوب الإعصار دين في ١٩ آب/أغسطس إلى خسائر في الأرواح وإلى أضرار واسعة النطاق في الهياكل الأساسية والممتلكات والقطاع الزراعي، وإلى خسائر في أسباب الرزق للكثير من السكان.

ويتخطى تهديد الإرهاب كل الحدود، ويترتب عليه أثر مدمر على التنمية الاقتصادية للدول، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن الضروري أن نتفاوض وأن نبرم اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. ويجب أيضا أن ننشط جهود نزع السلاح وعدم الانتشار.

وثمة حاجة إلى معالجة شاملة للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي لها القدرة على قتل وتشويه الآلاف من البشر. ولجامايكا تجربة مباشرة فيما يتعلق بالمستويات العالية لأعمال العنف التي تستخدم فيها الأسلحة، والعبء الذي لا مبرر له الذي تشكله على نظامنا الاجتماعي والاقتصادي. ونحث المجتمع الدولي على إيلاء

بطريقة هادفة في التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، سنشارك أيضا البلدان النامية الأخرى في الضغط بغية إلغاء الدعم للمنتجات الزراعية الذي تقدمه بلدان متقدمة النمو معينة كشرط مسبق لزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام هذه المنتجات.

ونطالب ببذل جهود دولية دؤوبة ومتضافرة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، وغيرها، وسنشارك في هذه الجهود، مع مراعاة أن هذه الأمراض جميعها يمكن الوقاية منها. ولقد كان الأثر العالمي للإيدز مدمرا جدا. وارتفاع معدل الانتشار في العديد من البلدان، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة البحر الكاريبي، يدعو إلى الجزع. وتجدر الإشارة إلى أن نمط ارتفاع معدل الانتشار وارتفاع معدل انتقال المرض فيما بين مشتبهي الجنس الآخر يقتربان بقوة بالفقر.

وإننا إذ نحيط علما بالاستجابة الدولية عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، نؤكد على ضرورة زيادة التمويل للمساعدة في دعم البلدان النامية في مكافحة هذه الجائحة. ونشعر بقلق شديد لأن بلدان منطقة الكاريبي، بما فيها جامايكا، تعاني من عقبات في إمكانية الحصول على التمويل اللازم للحد من انتشار المرض نظرا لمركزها كبلدان متوسطة الدخل.

ويجب أن تظل تنفيذ الاستجابة العالمية إزاء تغير المناخ أولوية في مسعانا للتوصل إلى توافق في الآراء لمكافحة الاحترار العالمي بعد عام ٢٠١٢ عندما ينتهي سريان بروتوكول كيوتو. وإذ نحضر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في بالي، إندونيسيا، يشجعنا أن الحدث الرفيع المستوى الأخير المعني بتغير المناخ والمناقشة غير



وفي هذا الشأن، نحن مهتمون بصفة خاصة بالمساعدة في توجيه أعمال اللجنة في تعزيز وحماية حقوق المجموعات المهمشة والضعيفة. وتسلم جامايكا بأهمية حماية حقوق الإنسان للنساء التي تنسم بالأهمية الحاسمة للعمليات الدولية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

وفي أواخر العام الماضي، تم تحقيق معلم هام باعتماد الأمم المتحدة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتميز بأنها واحدة من الاتفاقيات التي حظيت بأكبر قدر من التأييد عند فتحها للتوقيع في آذار/مارس ٢٠٠٧. ويسر جامايكا أنها كانت أول بلد صدّق على الاتفاقية، وتشجع البلدان الأخرى على الانضمام إلى الاتفاقية كدلالة على التزام هذه البلدان بكفالة تعزيز وحماية حقوق المعوقين وكرامتهم. ونرحب أيضا باعتماد إعلان حقوق الشعوب الأصلية.

وما برحت الحالة الإنسانية المتردية في دارفور تدعو إلى بالغ قلق وانشغال المجتمع الدولي. ولهذا، ترحب جامايكا باتخاذ مجلس الأمن مؤخرا القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) بالإجماع لنشر عملية الأمم المتحدة المختلطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى المنطقة. ويشجعنا حدوث بعض التطورات التي تبين أن هذا النوع من التعاون قد بدأ، ونحث على تكثيف هذه الجهود.

إن عملية إصلاح الأمم المتحدة تبدو طويلة وصعبة، ولا يوجد توافق يُذكر في الآراء بشأن مختلف المقترحات المطروحة لإجراء تحسينات في أسلوب عمل الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية. ويجب أن نضاعف جهودنا لتنشيط الجمعية العامة حتى يمكنها أن تضطلع بفعالية بدورها ومسؤوليتها بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية وجهاز رسم السياسة في الأمم المتحدة. وعلينا أن نسعى أيضا إلى إصلاح مجلس الأمن حتى يكون أكثر شمولية وتمثيلا وشفافية.

الاهتمام على سبيل الأولوية إلى هذا الخطر، بما في ذلك عن طريق وضع صك ملزم قانونا يتضمن ضوابط أشد على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وذخائرها. وبالمثل، نؤيد الاقتراح الرامي إلى وضع معاهدة للاتجار بالأسلحة.

وتتمثل أولوية رئيسية للأمم المتحدة لا في كسب السلام فحسب، وإنما أيضا وعلى نحو أكثر أهمية في حفظ السلام وإدامته. وتدعم جامايكا كل الدعم أعمال لجنة بناء السلام التي احتفلت في أوائل هذا العام بالذكرى السنوية الأولى لإنشائها، والتي تساعد أعمالها الرائدة في إعادة التأهيل والتعمير بعد الصراع. وجامايكا، بصفتها عضوا في اللجنة، تتطلع إلى استمرار الحوار إذ نسعى إلى البناء على النجاحات التي تحققت في الماضي القريب، واضعين نصب أعيننا دائما أن البلدان قيد النظر تتطلب عملا سريعا لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية، في إطار عملية إعادة التأهيل والتعمير.

ولا تزال الجماعة الكاريبية تشعر بالقلق إزاء التطورات في هايتي. ونؤكد من جديد أهمية اشتراك المجتمع الدولي المستمر، ونرحب في هذا الصدد بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للمساعدة في عملية تحقيق الاستقرار. ونشجع أيضا الدعم المقدم من المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية الطويلة الأجل لهايتي.

ويجب أن يظل التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون ثابتا لا يتزعزع. ويتعين عمل ما هو أكثر لكفالة حماية الحقوق الأساسية للأفراد على الصعيد العالمي، وضمان أن يسود الحكم الشفاف القائم على المساءلة على الصعيدين المحلي والدولي.

ويشرف جامايكا أن تتولى رئاسة اللجنة الثالثة في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، تعبيرا عن التزامنا بكفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي.

ويتطلب هذا التغيير الجذري في العقلية الحالية، بالضرورة، أن نكون أكثر مسؤولية كدول أعضاء في منظمة متحدة، وأكثر مسؤولية كمواطنين في هذا العالم الواحد، وأكثر تركيزاً على المسؤوليات المشتركة التي تترتب على عضويتنا في الأمم المتحدة.

ويجب ألا نتوان عن تنفيذ التزامنا بضمناً أن تواصل المنظمة الاستجابة لتلك الطائفة الواسعة من الشواغل والمطالب من مختلف الأعضاء، بل وأن تكون قادرة على أن تفعل ذلك دون التفريط في الأفكار النبيلة والمبادئ التي أسست عليها. وتبدأ هذه العملية بتصميم واع وعزيمة سياسية لا على تغيير أسلوب العمل فحسب، بل التفكير الذي يشكله. وجامايكا على استعداد للاضطلاع بدورها في هذا المسعى وتناشد جميع الدول الأعضاء أن تحذو حذوها.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد علام - مي، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في جمهورية تشاد.

**السيد علام - مي (تشاد) (تكلم بالفرنسية):** أرجو أن تقبلوا تهاننا الحارة، سيدي، على انتخابكم المستحق لرئاسة جمعيتنا. ونحن على اقتناع بأنكم تتحلون بجميع المزايا اللازمة للتوجيه السليم لأعمالنا. وبلدي يؤكد لكم على دعمه بينما تضطلعون بمهمتكم الهامة.

كما نود أن نعرب عن امتناننا لسلفكم، الشيخة هيا راشد آل خليفة، على الكفاءة التي وجهت بها دورتنا الحادية والستين. وأود أيضاً أن أشيد إشادة مستحقة بأميننا العام، معالي السيد بان كي - مون، الذي ظل باستمرار يضطلع بدور هام منذ انتخابه في إعلاء شأن المثل العليا لمنظمتنا.

ثمة حادث هام واحد استرعى انتباه تشاد. ففي ٢٥ أيلول/سبتمبر اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٧٨

وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ومما يثلج صدر الجماعة الكاريبية تضامن المجتمع الدولي الساحق في إحياء هذه الذكرى في الجلسة التذكارية الاستثنائية للجمعية العامة في آذار/مارس وغيرها من الأنشطة المضطلع بها في أثناء العام لتخليد ذكرى ضحايا تلك الفترة البشعة من تاريخنا.

وهناك عنصر هام في الاحتفال يتمثل في خطة تكريم ضحايا تجارة الرقيق والرق عبر المحيط الأطلسي، بإقامة نصب تذكاري دائم في قاعات الأمم المتحدة. ونحن ممنون للدول الأعضاء التي قدمت إسهامات أو تعهدات لحساب النصب التذكاري الدائم الذي تم فتحه، ونتطلع إلى تقديمكم المزيد من الدعم والإسهامات من أجل إقامة ذلك النصب.

لقد أصبح عددنا الآن ١٩٢ دولة عضواً. وتتوفر لدينا الأدوات الأساسية والمستوى المطلوب من الخبرة لكي نتصدى على نحو فعال للتحديات الرئيسية التي تواجهنا اليوم. ومن الجلي الآن أنه لا بد أن تتوفر لدينا إرادة راسخة والتزام مشترك لإجراء تغيير جذري في الإطار الذهني الحالي للقيام بعمل إجراء إيجابي إذا أُريد للأمم المتحدة أن تستجيب بنجاح للتحديات التي ما فتئت تعوق بلوغ أهدافها فيما يتصل بالسلام والتنمية المستدامة.

وإننا إذ نطالب بإجراء تغيير جذري في العقلية الحالية وفي طريقة الحوار والبت في القضايا الدولية، ينبغي لنا أن نسترشد بمقاصد ومبادئ الميثاق. والتغيير في العقلية يتطلب أن تمنع الدول الأعضاء جميعها التفكير ونحن نسعى إلى تعزيز السلم العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب ذلك أيضاً بحثاً عميقاً في ضمير جميع الدول إذ نسعى للتقيد بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي.

اضطلع به رئيس الجمهورية، فخامة السيد إدريس دي إتمو، في دعم تدابير حفظ السلام التي اتخذها المجتمع الدولي.

وليس لجمهورية تشاد أي نية في التخلي عن ذلك المسار. ولذلك السبب سنقدم أكبر إسهام ممكن في نجاح المحادثات المستأنفة بين السودانين للسلام في دارفور المقرر أن تعقد في طرابلس في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. كما أسهمنا في التحضير لمبادرات السلام من خلال مشاركتنا في الاجتماعات التي جمعت الحركات غير الموقعة على اتفاق أبوجا للسلام، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت في أبشي، تشاد، وفي أسمر، إريتريا، وفي طرابلس في الجماهيرية العربية الليبية وفي أروشا، تزانيا، بالإضافة إلى الحلقة الدراسية الأخيرة التي عقدت في نجمينا في تشاد - وكل ذلك حصل تحت إشراف الوساطة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وقد أكدنا من فورنا على عزمنا على العمل من أجل إحلال السلام في دارفور، وخاصة، وبطبيعة الحال، في السودان عموما، لأن ذلك العمل يصب في مصلحة السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا عموما ولمصلحة تشاد على وجه الخصوص. ونحن جميعا بحاجة إلى إحلال السلام بين جيراننا درءا لأي خطر على تحقيق الاستقرار في بلداننا وحتى نواصل، استرشادا باستلهم السيد إدريس دي إتمو، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، البناء على العملية الديمقراطية التي التزم بها بلدنا منذ عام ١٩٩٠، فضلا عن كفالة السلام والأمن والرفاه الاجتماعي للشعب التشادي.

وفي ذلك الصدد نود أن نبرز أنه، منذ ذلك العام، شهدت الحياة السياسية التشادية بعض التطورات الإيجابية. فقد أعيدت الحقوق القانونية إلى عدد من كبار المسؤولين

الذي يأذن بنشر عملية دولية على الحدود الشرقية لتشاد والحدود الشمالية الشرقية لجمهورية أفريقيا الوسطى. وتلك العملية - وينبغي أن نشدد على الطابع الدفاعي لولايتها: وهو حماية اللاجئين والأشخاص المشردين والسكان المدنيين وموظفي تقديم المساعدة الإنسانية - نشعر نحن في تشاد بالارتياح الشديد إذ نشهدنا نظرا لأنها ستخفف العبء الثقيل الذي تتحمله حتى الآن الشرطة المحلية التشادية منذ بداية اندلاع الأزمة في دارفور.

كما تود تشاد أن تشكر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والبلدان الصديقة التي دعمت الشرطة المحلية التشادية. وعند هذه النقطة، أود أيضا أن أشيد بشجاعة الشرطة وتفانيها لأنها بذلت أقصى ما في وسعها بغية إنجاز مهمتها الحساسة والخطيرة.

وفي وسع العملية الجديدة أن تعول على استعداد السلطات التشادية وتعاونها. ونجرؤ على الأمل بأن تهيئ العملية الظروف لتحقيق الاستقرار والتعمير في الجزء الشرقي لبلدنا، الذي دمرته الغارات التي تشنها مليشيات الجنجويد انطلاقا من السودان والجماعات المسلحة الأخرى من دارفور. وسيتطلب الأمر بشكل خاص أن تتم إعادة توطين الأشخاص التشاديين المشردين، الذين تجاهلهم المجتمع الدولي حتى الآن، في أماكنهم الأصلية.

وبالإضافة إلى آمالنا بتحقيق الاستقرار والتعمير في الجزء الشرقي لبلدنا، فإن لدينا أملا شرعيا بأن تنتهي أزمة دار فور. وتشاد، أكثر من أي بلد، ستستفيد من ذلك، وخاصة نظرا لأن سكاننا في الجزء الشرقي لتشاد ظلوا ضحية للأزمة مثلهم مثل سكان السودان الأشقاء في دارفور إن لم يكن أكثر منهم. ولذلك السبب، سعى بلدنا سعيا دؤوبا لاستعادة السلام والأمن في دارفور. وفي ذلك الصدد، لا يمكن لأي أحد أن يتجاهل الدور البالغ الأهمية الذي

الذي أحرز مع المعارضة الديمقراطية والمنفيين السياسيين التشاديين نذكر أننا نتطلع - بدعم قائد الثورة الليبية ووسيط جماعة دول الساحل والصحراء، شقيقنا معمر القذافي - إلى أن نواصل المناقشات المفيدة التي تجري في طرابلس مع الحركات المسلحة والرامية إلى التوصل إلى اتفاقات مع المنظمات التي لم تنضم بعد إلى الأسرة التشادية الكبيرة. ويحدونا الأمل أن تتخلى تلك الحركات عن أي لجوء إلى السلاح وتعرب عن توقعاتها في الإطار السلمي الذي حدده الاتفاق التاريخي المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ ومع احترام مؤسسات الجمهورية.

ونرى أن جميع المبادرات السياسية التي تتعلق بتحقيق المصالحة الوطنية ينبغي أن تقع في إطار الاتفاق السياسي المؤرخ ١٣ آب/أغسطس وينبغي أن تسهم في تعزيز جهاز الدولة من أجل خدمة المصلحة العامة. لأننا يجب ألا ننسى أنه منذ استقلال تشاد وهي لم تعرف سوى حالات الصراع أو حالات ما بعد الصراع، وهي في الحقيقة في كثير من الأحيان حالات داخلية، ولكن من بينها خصوصا تلك الحالات التي كانت تغذى من الخارج لإضعاف الدولة أو لإطاحة مؤسسات البلد. ولهذا السبب نعول على المجتمع الدولي في أن يدين دون تحفظ كل المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار الدولة التشادية، وكذلك كل الذين يستخدمون وسائل غير دستورية، خاصة القوة، للاستيلاء على السلطة. إن الشعب التشادي، الذي هو ضحية انعدام الأمن بسبب الصراعات المسلحة واللاهائية على السلطة، يدين هذه الصراعات العقيمة ويعول على الأطراف السياسية الديمقراطية وعلى المجتمع الدولي لقطع طريق العنف.

وإذا كان لا بد من مد أيدينا إلى المتمردين، الذين تبدو أحيانا قضاياهم وكأنها من عالم الطوباوية الثورية، ينبغي ألا يكون ذلك على حساب المصلحة العليا وسيادة القانون و الديمقراطية. إن الاستياء هو لب عمليات التمرد.

العسكريين والسياسيين لحركة التمرد التشادية، بشكل انفرادي أو في مجموعات صغيرة أو مع منظماتهم بكاملها.

وفي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، تم تشكيل حكومة جديدة بقيادة إحدى الشخصيات المعروفة في المعارضة السياسية للأغلبية الرئاسية - وهو رئيس الوزراء نور الدين دلوا كاسيري كوماكويي. وعلاوة على ذلك، استجابت الحكومة الجديدة لتوقعات المعارضة بأن قررت إرجاء الانتخابات التشريعية والمحلية بغية انتظار نتائج الحوار السياسي الذي بدأ تحت إشراف الاتحاد الأوروبي. ويهدف ذلك الحوار إلى تعزيز سيادة القانون والعملية الديمقراطية بتنظيم الانتخابات وفقا لشروط مقبولة لجميع الأطراف الفاعلة في حياتنا السياسية أو على الأقل مقبولة للأغلبية العظمى، المكرسة للتسوية السلمية للصراعات السياسية ونبذت اللجوء إلى السلاح والتغيير غير الدستوري.

وأدى الحوار السياسي إلى التوقيع على اتفاق سياسي في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. ومن الواضح أن التوقيع على ذلك الاتفاق الهام من جانب أحزاب الأغلبية الحكومية والمعارضة الديمقراطية ينبع من العزيمة المستمرة لرئيس الجمهورية، فخامة السيد إدريس دي إتمو، على إنشاء حياة سياسية سلمية في البلد.

وفضلا عن ذلك، نود أيضا أن نشكر جزيل الشكر شركاءنا الإنمائيين، وخاصة الاتحاد الأوروبي الذي مكنتنا مساعدته القيمة من التوصل إلى اتفاق نعتبره اتفاقا تاريخيا. وتلك الحقيقة الجديدة في الحياة السياسية لتشاد مكنتنا من أن نلاحظ مع شعور بالارتياح أن عددا من المنفيين السياسيين قد عادوا إلى البلد أو يعتزمون العودة بدون تأخير. وندين بتلك الحالة لأصدقاء تشاد ونذكر بصفة خاصة فخامة الحاج عمر بونغو أندمبا رئيس جمهورية غابون وفخامة السيد بوني يايي رئيس جمهورية بنن. وإضافة إلى التقدم الملحوظ

المتحدة لإيجاد حلول دائمة للصراعات في أفريقيا أو أي مكان آخر في العالم.

وهذا يدفعنا إلى التأكيد على أهمية حدث آخر كان قد استرعى انتباهنا. هذا الحدث هو جلسة مجلس الأمن التي عقدت على مستوى رؤساء الدول في ٢٥ أيلول/سبتمبر بشأن مسألة السلام والأمن في أفريقيا. إننا متنبهون لاهتمام المجلس بأفريقيا، وهو اهتمام يتزايد باطراد، ويبدو أن تلك الجلسة تمهد الطريق لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، خاصة بهدف بناء قدرات الاتحاد الأفريقي حتى يتمكن من إنجاز مهماته السلمية في أفضل الظروف الممكنة. وهذه لحظة مناسبة لإدانة الهجمات الوحشية الأخيرة على القوات الأفريقية في دارفور والإعراب عن تعازينا لأسر المفقودين.

إن لدينا آملا كبيرا في تسوية كل الأزمات في إطار إحياء تعددية الأطراف والأمن الجماعي اللذين أيدهما أميننا العام تأييدا كبيرا جدا، فنأمل في تحقيق السلام في كوت ديفوار والصحراء الغربية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والقرن الأفريقي والشرق الأوسط، إلى آخر ذلك.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أذكر بأننا ندين باستمرار أمام هذه الجمعية كل أشكال العنف والتعصب، وخاصة أكثر هذه الأشكال تطرفا - وهو الإرهاب. ونؤكد من جديد إدانتنا لهذه الظواهر والتزامنا بمكافحتها. ونود أن نؤكد مجددا التزامنا بالسعي إلى القضاء على جميع مصادر الصراعات وجميع الأخطار التي تهدد السلم والأمن في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى ضرورة احترام مبادئ التعايش السلمي، التي هي احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول. وهذا، بطبيعة الحال، يدفعنا إلى إعادة تأكيد

نحن نجد مرتزقة مستأجرين من الخارج ومغامرين يستغلون الاستياء مصدرا من مصادر الاتجار لتحقيق مكاسب مادية أو إشباع طموحات شخصية مقابل إعادتهم إلى الشرعية، وذلك تنافيا مع سلطة جهاز الدولة والقانون ونظام البلد.

بعد هذا الاستعراض الموجز للمسائل السياسية النشادية، أسمحوا لي أن أتطرق إلى بعض القضايا الأخرى المتعلقة بالتحديات المعاصرة، وهي العولة بآمالها وآلامها، والفقر، وعدم الإنصاف في التجارة الدولية، والإرهاب، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى آخر ذلك. لقد عقد عدد من الاجتماعات الدولية بشأن هذه المواضيع وغيرها. وتم اتخاذ قرارات واعتماد توصيات. ومع ذلك، لم يتم إحراز تقدم حاسم في هذه المجالات. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته وأن ينفذ الأغنياء وعودهم لأشد الناس فقرا.

ولا يمكننا ببساطة أن نتجاهل حدثا هاما آخر، وهو الحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ ونتائجه، الذي عقد هنا بالتحديد. نأمل أن يتعلم المجتمع الدولي الدروس فيتحرك بدلا من التمادي في البيانات البليغة، كما كان الحال بعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كيوتو.

نعم، نحن بحاجة إلى التحرك، وبالنسبة لنا فإن أفجع قضية تستحق اهتمام المجتمع الدولي هي قضية انكماش بحيرة تشاد، التي تقلصت مساحتها في عقود قليلة من ٢٥ ٠٠٠ إلى ٢ ٥٠٠ كيلومتر مربع. إن إنقاذ بحيرة تشاد لن يساهم في مكافحة تغير المناخ الوحيم على مستوى كوكب الأرض فحسب، بل من شأنه أيضا أن يلبي احتياجات ٢٥ مليون نسمة من السكان في البلدان المجاورة للبحيرة.

والقضية الأخرى المثيرة للقلق المماثل تماما هي حالات الصراع في أفريقيا وقارات أخرى. كيف يمكننا ألا نتخذ موقفا؟ إننا نشيد بجهود الاتحاد الأفريقي والأمم

أيرلندا الاعتياديين على الوقوف في طليعة الكفاح ضد الصراعات والجوع ورفض حقوق الإنسان، وهو الكفاح الذي أفضل ما نخوضه الأمم المتحدة بقوة وبعزيمة متساوية - كفاح لا يسعنا أن نخسر فيه.

وسبب ذلك أيضا أنه بعد ستة عقود، فإن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة - أي تحقيق السلام والأمن على صعيد العالم - ما زال للأسف بعيد المنال. واليوم، على رغم جميع الجهود التي نبذلها، فإن الصراعات المتصفة بالعنف ما زالت شائعة إلى حد بعيد.

إن أسباب الصراع عديدة. بيد أن أسباب الصراع ونتائجه الثابتة وبذور الصراعات في المستقبل غالباً ما تكمن في استمرار الفقر ورفض حقوق الإنسان. وفي عملنا من أجل إحلال السلام، علينا أن نكون مبدعين وعازمين بقدر إبداع وعزم الذين يشنون الحروب.

ومجموعة الصكوك المتاحة لنا الآن تعزز قدرتنا الجماعية على تسوية الصراعات. ولا بد لنا من استعمال مجموعة الصكوك تلك بعزم الآن. وعلينا كفالة تنظيم وتمويل لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة وصندوق بناء السلام. ويجب الإبقاء على دعمنا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي بلغت اليوم أقصاها من حيث الحجم والنطاق والتعقيد. وعلينا كذلك دعم جهود الأمم المتحدة المعززة في ميداني منع الصراع وتسوية الصراع. ونحن في أيرلندا سنؤذي دورنا.

وقد قررت حكومتي أن تزيد التزامها إزاء حل الصراعات زيادة كبيرة، بما في ذلك عن طريق إنشاء وحدة مخصصة لذلك في وزارة الخارجية، وإنشاء مركز أكاديمي لتسوية الصراعات؛ وتطبيق نظام للسفر المتحولين في المناطق المتأثرة؛ وتخصيص صندوق سنوي بمبلغ ٢٥ مليون يورو للمساعدة في تسوية الصراعات في العالم النامي.

تفانينا في احترام الحدود التاريخية المعترف بها دولياً. ونود أن نستشهد كمثال بتمسكنا بسياسة الصين الواحدة ومعارضتنا لمحاولات تايوان تحقيق نوع من الانضمام إلى الأمم المتحدة، تحت أي اسم قد يختارونه.

وهذا يدفعنا أيضا إلى الإعراب عن الاحترام لحق الدول السيادي في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونحن نرحب بالترتيبات الجيدة التي تهدف إلى إيجاد حلول لمسألة الطاقة النووية من خلال المفاوضات وإيجاد حل سلمي لمشكلة نشر أسلحة الدمار الشامل.

وهذا أخيراً يدفعنا مرة أخرى إلى إطلاق نداء ملح إلى جمعيتنا، وخاصة إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لرفع الظلم المتمثل في أن القارة الأفريقية هي القارة الوحيدة التي لا تملك مقعد العضو الدائم في المجلس، في حين أن الجزء الأكبر من جدول أعمال المجلس يتألف من الحالات الأفريقية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديرموت أهيرن، تي دي، وزير خارجية أيرلندا.

**السيد أهيرن** (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أولاً، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم، وأن أتمنى لكم الخير في الأشهر المقبلة.

إن الحكومة الأيرلندية، لدى تشكيلها في وقت سابق من هذا العام، وضعت لنفسها هدفاً يتمثل في أن تصبح دولة نموذجية عضواً في هذه المنظمة العظيمة. ولقد وضعنا برنامجاً طموحاً يرمي إلى أن نصبح في طليعة دول العالم من حيث المساعدة الإنمائية والاستجابة السريعة للكوارث الإنسانية وتسوية الصراعات.

وسبب ذلك أن تاريخنا بالذات يدل على وجود سبيل للانتقال من الجوع إلى الوفرة، ومن الصراع إلى السلام. ومن ذلك التاريخ برز تصميم لدى رجال ونساء

وقد استمر الصراع في أيرلندا الشمالية أكثر من ثلاثة عقود، وبدا مستعصيا على الحل لأمر تتعلق بالهوية الوطنية والثقافية والدينية، والروايات التاريخية المتنازع عليها، والمطالبات بالسيادة، والتصلب فيها جميعا بفعل التجارب المباشرة للانقسام وعدم المساواة والعنف.

وقد تحسنت الأبناء كثيرا منذ اتفاقات وقف إطلاق النار في منتصف التسعينيات والتفاوض بشأن اتفاق يوم الجمعة الحزينة في عام ١٩٩٨. ولكن الخطوات الأخيرة نحو التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق لم تستكمل حتى وقت سابق من هذا العام. وبتشكيل السلطة التنفيذية القائمة على تقاسم السلطة في أيرلندا الشمالية، وهي تجمع بين الخصوم التاريخيين عبر الحواجز السياسية، فتحنا فصلا جديدا غير عادي في تاريخ جزيرة أيرلندا.

ولا تزال مخلفات الانفصال وعدم الثقة باقية، والتحديات والمصاعب التي لا بد منها في السياسة العادية سوف تحتاج إلى إدارة حكيمة وواعية. ولكن ثمة توافق ساحق في الآراء على أن من الممكن تعهد هذه البداية الجديدة بالرعاية والحفاظ عليها.

ولم تعد المهمة إيجاد السلام، بل صون السلام الذي وجدناه والإضافة إليه. ولا أظن أن نجاحنا يقدم صيغة عالمية، قابلة للنقل، ولكنني أعتقد أن تجربتنا مع الإخفاق ثم النجاح على مدى أربعين عاما تتيح رؤى وعبرا جديدة بالتبادل. ومن مهام مبادرتنا الخاصة بتسوية الصراعات تحديدا تقنين تلك الرؤى والعبر. ولكنني اليوم سأكتفي بعرض قلة منها.

أولا، إن الذين يمثلون جزءا من المشكلة يجب أن يكونوا جزءا من الحل في النهاية، وليس ذلك لأننا راضون عن أعمالهم أو معتقداتهم، ولكن لأن عدم وجودهم يجعل من أسهل الأمور تدمير اتفاق معقود بين الآخرين.

وفي الأعوام المقبلة، سوف نعمل أيضا على تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على صنع وبناء السلام بنفسها. وسنركز جهودنا على صنع السلام خلال الصراعات وبناء السلام بعد انتهائها. وسنعمل أيضا على تحديد العبر المستفادة من حل الصراعات واستخلاصها وتبادلها. وسوف نشط في أفريقيا بصفة خاصة، بطرق منها التعاون مع الحكومات الشريكة لنا تحت مظلة برنامجنا للمعونة الأيرلندية. وسنستكشف الصلات بين تغير المناخ والصراع، لأن تغير المناخ لا يشكل تهديدا مباشرا لأضعف المناطق وحدها بل يهدد جميع أهدافنا المشتركة في إحراز التقدم وتحقيق السلام والتنمية.

وتركيز سياستنا الخارجية على الحقوق والتنمية، والآن على حل الصراعات، يبرز مرة أخرى التزام أيرلندا بالخطة العالمية للأمم المتحدة. ولكن هذا التقارب تبرزه أيضا تجربتنا الوطنية في مجال صنع السلام. وقد قال فرانك إيكين، أحد أسلافي البارزين، في معرض الكلام هنا في نيويورك في نيسان/أبريل ١٩٦٩، قبل تصاعد العنف الرهيب في أيرلندا الشمالية: "أعتقد أن هناك ما يكفي من الحكمة لو أمكن فقط تنشيطها في الجزء الخاص بنا من العالم، في هذه الجزر الواقعة قبالة الساحل الشمالي الغربي لأوروبا، من أجل تسوية المشكلة". ولكن الحكمة الكافية أعوزتنا لمدة أطول مما ينبغي.

وقد كان واجبي كما كان واجب أسلافي وزراء الخارجية على مدى أربعين عاما تقريبا أن نحيط هذه الجمعية علما بما يجري في السعي من أجل السلام في جزيرة أيرلندا. ومن دواعي اغتباطي الشديد أن أبلغكم بأنه لم تعد هناك ضرورة لذلك، إلا ربما لتقدم استكمالات عامة بشأن التقدم المحرز.

وفي عمليتنا، تعلمنا الكثير من الآخرين، وخاصة من مثال جنوب أفريقيا. ومعاً، أرجو أن نستطيع، كما قال فرانك إيكين، اكتساب الحكمة والإرادة الكافيتين لحل الصراعات الدائمة والمعقدة.

وبالعمل مع الأمم المتحدة بعد تعزيزها وتبادل الدروس المستفادة مع بعضنا البعض، أرجو بشدة أن نتقدم إلى اليوم الذي يمكن فيه للزعماء السياسيين من مناطق العالم الأخرى المنكوبة بالصراع أن يعلنوا في هذا المنتدى أن السلام قد أتاهم أيضاً.

لقد أضيفت أيرلندا الشمالية إلى قائمة الصراعات التي تم حلها. ولكن الطريق إلى السلام العالمي ما زالت تعترضه صراعات بعضها قديم وبعضها جديد وبعضها يهدد بأن ينشأ.

واليوم، عبر العالم نقف إلى جانب شعب بورما. فشجاعة الرهبان والراهبات البوذيين وأنصارهم قد حازت على إعجاب الجميع. وقد فشلت الجهود التي يبذلها النظام لإخفاء وحشيته خلف جدار من الصمت. فأدين بحق على رده العنيف. وأدعو قاداته إلى أن يستجيبوا بعد طول انتظار على نحو بناء لرغبات الشعب، وأن يوقفوا عنفهم ويطلقوا سراح أونغ سان سو كيي وجميع المسجونين السياسيين. ويجب أن تبدأ عملية المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي جدياً، ونرجو أن يتمكن المبعوث الخاص للأمم العام من الإبلاغ عن حدوث تقدم لدى عودته إلى هنا في غضون أيام قلائل.

وتنجه بأبصارنا إلى مجلس الأمن ليستجيب بشكل فعال لنداءات المجتمع الدولي الملحة. فليس من المقبول أو الحقيقي أن يدفع المرء، كما فعل بعض الأعضاء، بأن الحالة بورما ليست من مسائل السلام والأمن الدوليين. فالعواقب الإقليمية التي يمكن أن تترتب على الأزمة جلية للجميع.

ثانياً، غير أن الحوار الشامل لجميع الأطراف يتعين أن يتم على أساس مبادئ واضحة ومضمونة. وفي أيرلندا، كانت هذه المبادئ هي القبول وعدم العنف والمساواة في المكانة.

ثالثاً، الشراكات بين الحكومات والتي تشترك فيها أطراف ثالثة متعاطفة، في حالتنا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، يمكنها وضع أطر شاملة للتوصل إلى تسويات دائمة من خلالها.

رابعاً، من الضروري في كثير من الأحيان قبول بعض المخاطر من أجل السلام، ولكن يجب معايرة تلك المخاطر بعناية. والتوقيت أمر جوهري، وكذلك الصبر؛ وهناك أوقات لا بد فيها من إجراء الاتصالات سرياً ومن على بعد.

خامساً، تبرهن تجربتنا على ضرورة تناول جميع المسائل، جميع أسباب الصراع، بشكل شامل، مهما بلغ ذلك من الصعوبة والمعاناة، بل وحتى لو تعين حلها ضمن أطر زمنية مختلفة.

سادساً، التأييد الشعبي للاتفاق من خلال صندوق الاقتراع يجعله أكثر مشروعية ودواماً بدرجة هائلة.

وأخيراً، بدون التنفيذ الفعال والصادق، الذي يتم في كثير من الأحيان بمساعدة خارجية كذلك، يمكن أن تنهوى صلاحية الاتفاق ومصداقيته بسرعة.

وعلى صعيد أقرب إلى الطابع العملي والتنفيذي، قمنا بصياغة وتنفيذ ترتيبات ابتكارية للتعامل مع كثير من المسائل التي تهيمن على صنع السلام وبناء السلام في حالتنا: التعبير الدستوري، تقاسم السلطة، التعاون عبر الحدود، العدالة في الفترة الانتقالية، إصلاح الشرطة والأمن، المساواة وحقوق الإنسان، الصراع على الرموز، التخلص من الأسلحة وإطلاق سراح السجناء.



الصدد. وما لم تنفذ الالتزامات وما لم يتحقق التقدم، فسوف تؤيد أيرلندا فرض مزيد من الجزاءات على الأطراف غير المتعاونة.

ويساورني القلق بشكل خاص وجدّي إزاء الحالة الإنسانية المتزايدة الخطورة في زمبابوي. وتوفر المبادرة الحالية لجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بقيادة الرئيس مبيكي أفضل أمل لإحراز تقدم، وأشجع كل المشتركين فيها على مضاعفة جهودهم للاتفاق على نظام سياسي جديد يعد بإصلاح سياسي وانتعاش اقتصادي حقيقيين لجميع أبناء زمبابوي.

أما الحالة في الشرق الأوسط فهي دائما تحتل مرتبة عالية في جدول أعمالنا. وقد حدث فشل دولي جماعي في إنشاء عملية سياسية ذات مصداقية تؤدي إلى حل يستند إلى قيام دولتين. ولكن ثمة إمكانيات للتغيير اليوم. والخطوط العريضة للتسوية المقبولة واضحة للجميع، وإن كانت ستتطلب تنازلات صعبة ومؤلمة. وتؤيد أيرلندا بقوة الحوار بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس. كما نجد من المشجع تصميم الدول العربية على متابعة مبادرة السلام العربية التاريخية. وبخلافنا الأمل الذي يخالج الآخرين في أن يكون الاجتماع الدولي الجاري التحضير له الآن بقيادة الوزيرة راييس بحق حديا وموضوعيا وأن يؤذن بتحول في المشهد السياسي وفي حياة شعبه.

وما زال التزام أيرلندا التاريخي بترع السلاح النووي وعدم الانتشار كما هو. ونحن أيضا نشطون في البحث عن رد شامل على نقمة الذخائر العنقودية، التي تتضح آثارها الرهيبة بشكل كامل في لبنان وغيرها. وإسهاما من أيرلندا في الجهد التضافري الذي شرع فيه في أوصلو في شباط/فبراير الماضي، سوف تستضيف مؤتمرا دبلوماسيا في أيار/مايو

ويفرض هذا عبئا خاصا على حكومات الصين والهند وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأرحب بالبوادر المشجعة أخيرا على التواصل الإيجابي والاهتمام وأحثها على مضاعفة ما تبذله من جهود.

وداخل الاتحاد الأوروبي، تتخذ أيرلندا منذ مدة طويلة موقفا قويا يستند إلى المبادئ تجاه بورما. وننظر بشكل عاجل في كيفية زيادة الضغط على النظام، بما في ذلك عن طريق فرض تدابير تقييدية إضافية من الاتحاد الأوروبي، دون الإضرار بعامة الناس الذين يعانون بالفعل معاناة كبيرة.

وتثير دارفور قلقا خطيرا في أيرلندا، كما تثيره في أنحاء العالم. وقد جعلناها من أولويات دبلوماسيتنا وبرنامنا للمعونة الأيرلندية. ويجب علينا أن نحل الأزمة الإنسانية والأمنية مع إرساء القواعد في الوقت ذاته للسلام والتنمية الأطول مدى. ونحث على نشر بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور بشكل كامل وفعال وسريع. ويجب أن تتعاون الخرطوم فعليا وتمتنع في النهاية عن وضع العراقيل بجميع أنواعها. ويجب على جماعات المتمردين أيضا أن تؤدي دورها. فالهجوم الذي وقع مؤخرا على أفراد حفظ السلام في دارفور كان مثيرا للغضب ولقى الإدانة التي يستحقها هنا. وأود أن أعرب عن مواساتي ومواساة الحكومة الأيرلندية للأسر المقتولين.

وتمشيا مع تقليدنا الذي نعتز به في حفظ السلام، تتوقع أيرلندا القيام بإسهام كبير في بعثة الأمم المتحدة المنوط بها تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى للمساعدة في مد يد العون للاجئين والتصدي للبعد الإقليمي لأزمة دارفور.

ويجب على جميع أطراف الصراع أن يلتزموا بالمشاركة في المحادثات السياسية التي ستجري في ليبيا في الشهر المقبل. وأرحب بإنشاء الأمين العام صندوقا استثماريا لدعم هذه المحادثات وأتعهد بتقديم أيرلندا دعمها في هذا

الجوع والفقر بمقدار النصف. ومن دواعي اغتباطي أن فرقة العمل المعنية بالجوع تضم بين خبائها جيفري ساكس، المستشار الخاص للأمين العام لشؤون الأهداف الإنمائية للألفية.

وسوف تواصل أيرلندا وتزيد التزامها بأعمال الأمم المتحدة في ميادين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولا غموض في التحديات التي تواجهنا، حتى لو كانت هائلة. ولدى جيلنا إمكانيات فريدة تتيح له أن يعرف ما الذي يتطلبه التصدي لتلك التحديات. فلدينا المعرفة العلمية والخبرة والموارد، ومن خلال هذه المنظمة، لدينا الآلية اللازمة للتعاون من أجل أن نكون أهلاً لهذه التحديات. ويجب علينا أن نستجمع الحكمة والإرادة الكافيتين لعمل ذلك.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد باتريك بيلاري، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية سيشيل.

**السيد بيلاري (سيشيل) (تكلم بالانكليزية):**

اسمحوا لي أن أبدأ بإبلاغكم تحيات الرئيس ميشيل، رئيس جمهورية سيشيل، الودية وأفضل تمنياته وتمنيات حكومتها وشعبها بمناسبة عقد الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وتشعر سيشيل بالفخر لوجودها هنا اليوم، كشريك وحليف من أجل تعزيز جهودنا الدولية للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه مستقبل البشرية جمعاء وتشكل خطراً على الاستقرار والأمن في المجالين السياسي والاقتصادي على الصعيد العالمي.

وأضم صوتي إلى من سبقني من المتكلمين في تهنئة السيد سرجان كرم، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وانتخابه لتوجيه دفعة أعمال هذه الجمعية شهادة على التقدير العظيم الذي يكرمه المجتمع الدولي

٢٠٠٨، نأمل أن يضع اللمسات الأخيرة على أول اتفاق دولي بشأن الذخائر العنقودية على الإطلاق.

وقد حفز تحديد الأهداف الإنمائية للألفية جهودنا من أجل مكافحة الفقر وتداعياته. وأرحب كثيراً بإنشاء الأمين العام الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا لكي يقود انطلاقة حازمة نحو تحقيق أهدافنا للعام ٢٠١٥.

وتضطلع أيرلندا بدورها. ونحن ننفق حالياً أكثر من ٠,٥ في المائة من ناتجنا الوطني الإجمالي على المعونة الإنمائية الخارجية وسوف نصل إلى نسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٢. وأدخلنا زيادة كبيرة على دعمنا لعمليات الإغاثة الإنسانية وللتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولكننا نعلم أنه يلزم عمل المزيد. فدوائر المانحين تخفق في الاختبار الذي وضعته الأهداف الإنمائية للألفية. والمعونة الخارجية هبطت بما نسبته ٥ في المائة والأسعار الحقيقية. وليس مقبولاً في عالم اليوم أن يظل ٩٨٠ مليوناً يعيشون في فقر مدفع، أو أن يخلو نصف العالم النامي من إمكانيات الصرف الصحي الأساسية، أو أن تقضى مليون امرأة نجهن في أثناء الحمل أو الولادة في كل عام. ولعل أشد الأوضاع إدانة لنا أن واحداً من كل سبعة أشخاص على ظهر هذه الأرض اليوم لا يجد ما يكفيه من الطعام لكي يحيا حياة صحية ومنتجة. ويقفز هذا الرقم إلى واحد من كل أربعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

شغل نائب الرئيس، السيد كاريواواسام (سري لانكا)، مقعد الرئاسة.

وللمساعدة في مواجهة هذا التحدي الجوهري، أنشأت أيرلندا فرقة عمل معنية بالجوع لدراسة الأسباب الجذرية لهذا المصدر الدائم للشقاء والمرض والموت. وسوف تساعدنا على الإسهام في هدف الألفية الإنمائي المتعلق بخفض

بروتوكول كيوتو. غير أن المحاولات التي يبذلها المجتمع الدولي لتنفيذ هذه الاتفاقات الدولية متواضعة على أفضل تقدير.

ولم يكن تحدي التنمية قط أعلى مما هو عليه الآن في برنامج العمل الدولي. غير أن الآثار الضارة لتغير المناخ تشكل حاجزا كبيرا يحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كثير من البلدان، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يوجد تسليم عام بأنها أشد تعرضا من غيرها لخطر تغير المناخ.

ولا بد من التشديد من جديد على أن الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة منذ أمد طويل تمثل الدعامة الرئيسية لبقاء غالبية الدول الجزرية الصغيرة النامية وتنميتها الاقتصادية. ولا يفوتنا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية موطن لنسبة كبيرة من التنوع البيولوجي في العالم، وأن غالبية الأنواع فيها متوطنة ومهددة بدرجة متزايدة بسبب تغير المناخ.

وفي سيشيل، يمثل قطاع مصائد الأسماك أحد الأعمدة الرئيسية لاقتصادنا. ويتوقع أن تسبب التغيرات التي تطرأ على المناخ تحولات في هجرة تجمعات التونة إلى مواقع أخرى، مما يحرم بلدنا من أحد مصادر دخله الرئيسية. علاوة على ذلك، فإن الصيد الساحلي والتقليدي، وهو عماد صيادي الأسماك المحليين ومصدر رئيسي من مصادر الغذاء، معرض أيضا للخطر بدرجة شديدة. إن الأمن الغذائي للجزر في خطر.

ومن المتوقع أن تكون آثار تغير المناخ على قطاع السياحة بارزة أيضا، وذلك ما يجعلنا نعتقد أن الدعم للتنوع الاقتصادي باتجاه قطاعات مدرة للدخل في الدول الجزرية الصغيرة أكثر من ضروري.

إن تغير المناخ مسألة أمنية أيضا. لكنه ليس مجرد مسألة أمن وطني ضيق، بل إن له بعدا جديدا. إنها مسألة

له وبلده، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق تقدير بلدي لسلفه، الشيخة هيا راشد آل خليفة، البحرينية، لإدارتها الممتازة أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

واسمحوا لي أن أثني على الأمين العام بان كي - مون وأن أؤكد مجددا دعم سيشيل القوي له لما يبديه من إصرار وإرادة قوية في تعزيز دور الأمم المتحدة منذ بداية ولايته.

وما زالت سيشيل ثابتة على دعمها للأمم المتحدة. فالترمانا لم يتغير منذ انضمامنا إلى هذه المنظمة منذ ٣١ عاما. ونعتقد أكثر من أي وقت مضى أن العالم بحاجة إلى تعددية أطراف قوية وفعالة. والواقع أننا مقتنعون بأن أكثر الطرق فعالية للنهوض بمصالحنا الجماعية هي من خلال الأمم المتحدة.

ومن دواعي سرور سيشيل أن يكون الموضوع الرئيسي لدورة هذا العام هو التصدي لتغير المناخ، لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي المنتدى الملائم للتآزر والعمل الشامل في التعامل مع إحدى المسائل المميزة لعصرنا.

ومنذ خمسة عشر عاما، في عام ١٩٩٢، كانت سيشيل، هذه الدولة الجزرية الصغيرة النامية، البلد الثاني الذي ينضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وكنا مقتنعين آنذاك، كما نحن مقتنعون اليوم، بوجود تحقيق الهدف الرئيسي للاتفاقية المتمثل في الحد من المستويات الخطيرة لثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي للأرض من أجل حماية البيئة وتجنب حدوث اختلالات اجتماعية واقتصادية خطيرة. وبعد ذلك بست سنوات، في عام ١٩٩٨، حددت سيشيل تأكيد التزامها بالمثل العليا التي تسعى إليها الاتفاقية الإطارية باعتماد

الاتفاق. إن حجم المشكلة وإلحاحها يتطلبان منا القيام بمبادرات وتنازلات جريئة.

ولكن فيما العالم يعاني بسبب تغير المناخ، يتعين تذكير المجتمع الدولي بصورة رسمية وواضحة بأنه لا الجهود المبذولة حتى الآن في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا أهداف خفض الانبعاثات، من معدل نسبة ٥,٢ في المائة، التي اعتمدت في كيوتو، تشكل جهدا كافيا لاستقرار مكثفات غاز الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستويات آمنة، ونحن نعلم أننا بحاجة إلى بذل المزيد. وفي ذلك الصدد، نود أن نغتنم هذه الفرصة للثناء على الإنجاز الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في الحث على ضرورة إجراء تخفيضات أعمق في غازات الدفيئة من ٢٥ في المائة إلى ٤٠ في المائة أدنى من معدلات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠. فضلا عن ذلك، نود أن نعرب عن تقديرنا الصادق للأمين العام على التصميم الذي أظهره في تيسير الحوار الدولي لمعالجة هذه المشكلة.

ويعود الأمر الآن إلينا لبناء الزخم السياسي المطلوب لضمان التوصل إلى اتفاق شامل في مؤتمر القمة العالمي المعني بتغير المناخ في بالي، إندونيسيا. وهناك حاجة ملحة إلى ضمان قدرة الأمم النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على مواصلة النمو والازدهار بصورة عادلة. والدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى التزود ماليا وتقنيا وتكنولوجيا، لتتمكن من التكيف مع تغير المناخ العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر بدون تحويل مواردها المحدودة عن التنمية المستدامة.

اسمحوا لي الآن أن أتناول بإيجاز مسائل أخرى ذات أهمية خاصة لدى سيشيل.

قبل كل شيء، تعترف سيشيل بأن لدى العولمة إمكانية النهوض بالتنمية البشرية في جميع أنحاء العالم. لكن

أمننا ومسؤوليتنا الجماعيين في عالم هش قائم بشكل مطرد على الاعتماد المتبادل، حيث مر مفهوم الحدود بتحويلات رمزية قوية.

ويعود الأمر الآن إلى السياسيين ورجال الأعمال والمجتمع المدني لمتابعة العمل الذي أنجزه العلماء. وشعوب العالم تتطلع باطراد إلى قادتها لاتخاذ إجراء ما. وقد آن أوان ذلك فقبل أسبوع، وفي اجتماع للشراكة العالمية للجزر في روما، أطلق رئيس جمهوريةنا، جيمس ميشيل، مؤسسة ارتفاع منسوب سطح البحر، بصفتها محاولة لضمان امتلاك الدول الجزرية القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وإننا معا نعبئ القيادة، ونزيد الموارد ونتقاسم المهارات، والمهارات، والمعرفة، والتكنولوجيات والابتكار بطريقة ذات جدوى ومستدامة تسرع العمل للحفاظ على وسائل العيش المستدامة وتوفيرها في الجزر والمناطق المنخفضة في وجه تغير المناخ.

وإننا نعول على الدعم القوي من المجتمع الدولي لضمان نجاح هذا الجهد النبيل والهام، ونطلب إلى الدول المتقدمة النمو أن تتولى قيادة والتزاما قويين في مجابهة تغير المناخ، فالأهداف الطموحة إلى خفض الانبعاثات العالمية غير كافية. ونعتقد أن بروتوكول كيوتو يمهد الطريق أمام بلدان المرفق الأول للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وإننا نحث تلك الأطراف على الالتزام على ترجمة أهدافها الملزمة قانونيا إلى إجراءات عملية لخفض انبعاثات الغاز لديها.

ونعتقد أن نهجا متعدد الأطراف، مستندا إلى الأمم المتحدة، ومرتكزا إلى إطار بروتوكول كيوتو، يشكل السبيل الحاسم الوحيد للمضي قدما. ولا يمكن أن يكون هناك أي شك فيما يتعلق بالأهمية الأساسية للخطوات الأولى المتخذة في كيوتو، وللتحسينات الكبرى التي أدت إليها أحكام

الدولي لضمان ألا يذهب النجاح الكبير المحرز حتى الآن في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي سدى.

لقد تكلمت حتى الآن عن مسألتَي المناخ والتنمية، اللتين ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بمجالات هامة أخرى على جدول الأعمال الدولي وأحد هذه المجالات يعني السلام والأمن. فمن المساوي والمؤلم أن نشهد دورة متواصلة عن العنف، حول العالم. ومن المؤسف أن اتفاقات السلام واتفاقيات وقف إطلاق النار لا تعني وقف الأعمال العدوانية.

وإننا ندعم الإرادة القوية التي أظهرتها الأمم المتحدة في عملها إلى جانب الاتحاد الأفريقي لضمان إعادة السلام والأمن إلى السكان في منطقة دارفور في السودان. وسيشيل تنضم إلى جميع أولئك الداعين إلى السلام في أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا وأماكن أخرى والعاملين من أجله.

وعلى خلفية العنف المتزايد من الحرب والإرهاب، يتضح لنا أن العنف واستخدام القوة لا يمكن أن يكونا الرد المناسب. فعلينا أن نؤيد التعددية ونصر على أن تكون العلاقات الدولية موجهة بسيادة القانون، بصفتها أساساً لأمننا الجماعي.

وتبقى الأمم المتحدة شريكا ومحاورا بارزا في التنمية الحديثة والتقدم في سيشيل. وبصفتنا دولة جزرية صغيرة نامية، فإننا، بإيمان كامل، نحدد ثقتنا بمبادئ الميثاق، ولا يمكننا التوقف عن التشديد على الإلحاح الصارم على تغيير تركيبة مجلس الأمن وأسلوب عمله، إذا أريد له تنفيذ الولاية المنوطة به بموجب ميثاق عام ١٩٤٥، بالانسجام مع وقائع العالم اليوم.

والمطلوب في ما يتعلق بالجمعية العامة، هو إعادة الحياة إليها واستخدام سلطاتها وتأكيد دورها بوصفها الجهاز الأساسي للأمم المتحدة. فالجمعية محفل للنظر. ويجب أن

ذلك ليس عملية تلقائية، لأن العولمة زادت أيضا من هشاشتنا وفقدان أمننا وإمكانية تهميشنا.

ومن المعترف به دوليا أن التجارة يمكن أن تكون مصدرا لتمويل التنمية. وفي هذا السياق بالتحديد، تعتقد سيشيل اعتقادا راسخا بأنه ينبغي التركيز أكثر على البعد الإنمائي للدول الجزرية الصغيرة النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، اعترافا بخصوصياتها ومعيقاتها الهيكلية. وفضلا عن ذلك، نرى أن فلكية توجهات التنمية من جانب البلدان المستفيدة تشكل شرطا مسبقا لقيام شراكة حقيقية في التعاون الإنمائي.

وعلاوة على ذلك، من المهم جدا أن تكون مسألة سياسيات التنمية والتعاون موضع رصد وثيق في إطار النظام الدولي. والقرارات المؤثرة على التنمية يجري اتخاذها في المحافل والمنتديات والوكالات المختلفة. وهناك زيادة مطردة في الحاجة إلى ضمان الاتساق في السياسات والبرامج. وليس لدى النظام الدولي حاليا آلية فعالة لتنفيذ هذه الممارسة. وإننا نكرر اعتقادنا بأن من المهام الملحة في هذا الوقت إنشاء آلية، في إطار الهيكلية الدولية، تركز على التجارة والتمويل والتكنولوجيا وسياسة التنمية بصورة متكاملة.

وتبقى سيشيل عاقدة العزم على بناء اقتصادها بالاستناد إلى تأكيد مبدأ المسؤولية عن تنمية ذاتية وجهودنا في إعادة الهندسة الاقتصادية كانت دينامية جدا. واستراتيجية سيشيل لعام ٢٠١٧ تلزم حكومتها بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي في السنوات العشر المقبلة. والإصلاحات الجاري تنفيذها لن تقتصر على ضمان مواصلة نمو اقتصادنا فحسب، بل إنها ستيسر مشاركة كل سيشيلي في الثروة أيضا. هذا هو التزام حكومة سيشيل. ولكن نظرا لمواطن الضعف المتأصلة فينا، فإننا بحاجة إلى دعم المجتمع

لا يترهن مستقبل الأجيال القادمة بحماس مناقشتنا والبيانات التي ندلي بها في هذه الجمعية في دورتها الثانية والستين، بل بما نتخذه من إجراءات. وتطالب شعوبنا، بصورة جماعية، بأن نقدم رؤية واضحة، ونظهر الشجاعة والالتزام الثابت ببناء عالم يسوده السلام والعدالة والإنصاف يمكننا أن نعيش فيه جميعا في وئام. فلنعقد العزم هنا على بناء عالم يمكن فيه لكل رجل وامرأة وطفل تحقيق الهدف الحقيقي لحياة مليئة بالإنجازات.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيد يشي دورجي، رئيس وفد مملكة بوتان.

**السيد دورجي (بوتان) (تكلم بالانكليزية):** أتقدم

بتهنئة وفدي إلى الرئيس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، ونطمئنه على دعمنا له وتعاوننا معه. كما يود وفدي أن يعرب عن تقديرنا لسلفه، الشيخة هيا راشد آل خليفة، على الطريقة المقتدرة التي أدارت بها عمل الجمعية في دورتها الحادية والستين. ونعرب أيضا عن تقديرنا للأمين العام، السيد بان كي - مون، على ما يزود به منظمنا من قيادة رائعة.

إننا نشعر بالارتياح لوضع تغير المناخ والأهداف الإنمائية للألفية على رأس أولويات رئاسة هذه الدورة. ومن المتناقضات في ما يتعلق بتغير المناخ أن أوحم آثاره ستقع على العالم النامي، لا سيما البلدان الجزرية الصغيرة النامية، التي لم تسبب في أي قدر كبير من المسؤولية عن المشكلة. ومهما بلغ تعقيد مسألة تغير المناخ، فهو مرتبط بصورة حتمية بالتنمية والمناقشة تنطوي على مسائل الإنصاف والعدل وحق البلدان في النمو اقتصاديا. وبالتالي، يجب معالجة تحديات تغير المناخ في إطار التنمية المستدامة مع مراعاة مبدأ تشاطر المسؤوليات وإن كانت متفاوتة.

تحمل أحكامها وقراراتها بشأن السياسة العامة خاتم الشرعية حيث أهما صوت المجتمع الدولي. غير أننا يجب أن نركز على أنه لن يتسنى، في نهاية المطاف، إنجاح المنظومة إلا بالالتزام الدول الأعضاء وإرادتها السياسية، بغض النظر عما قد نضعه من ترتيبات مؤسسية.

(تكلم بالفرنسية)

وفي سياق العولمة المتسمة بالصعوبة، تشكل الأقاليم أطرافا فاعلة ينبغي للمنظمات متعددة الأطراف والمآخين والمستثمرين الدوليين أن يولوها اهتماما مستداما بصورة متزايدة. كما يشكل النهج الإقليمي أفضل معقل عندما يتعلق الأمر بتعزيز سبل الدفاع في مواجهة الإرهاب وانعدام الأمن وقطع الطرق والاتجار غير المشروع والأوبئة، أو بالتصدي بصورة فعالة للكوارث إبان حدوثها. ويمثل الإقليم، في آخر المطاف، بالنسبة للبلدان التي تشكله، أقوى مجال يمكن لتك البلدان فيه أن تحصل على الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتشاطرها.

ذلك، إذن، هو هدف لجنة المحيط الهندي، التي تكافح من أجل الدفاع عن مصالح جميع بلدان المحيط الهندي في كل المجالات. ويرجع الفضل في ما تمثله اليوم وفي المركز الذي تحتله في مشهد منظمات التعاون الإقليمي، إلى حد بعيد، إلى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وأرغب بشدة في أن يتم تعزيز ذلك الدعم خلال الأشهر القادمة، حتى يتسنى فعلا للجنة إيجاد الوسائل اللازمة لتحقيق طموحاتها. وإن مركز المراقب الذي حصلت عليه اللجنة في الجمعية العامة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ مكن منظمنا الإقليمية من كسب مزيد من المشروعية للعمل مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ونحن نرحب بتلك الآفاق ومسارات التعاون الجديدة.

(تكلم بالانكليزية)

برنامج العمل ومقاصده، وبالتالي، الأهداف الإنمائية للألفية، إذا استمرت التوجهات. ومن الواجب الأخلاقي والسياسي للمجتمع الدولي مساعدة أقل البلدان نمواً من خلال برامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة. غير أنه، بعد انقضاء عام على ذلك، تظل الحالة دون تغيير إلى حد بعيد.

وتشكل القيود ذات الطابع الجغرافي تهديدات هائلة للبلدان النامية غير الساحلية. وتعمل بوتان بصورة وثيقة مع مجموعة البلدان النامية غير الساحلية للتصدي لتلك التحديات من خلال التعاون مع بلدان المعبر والمجتمع الدولي. واحتياجات البلدان غير الساحلية موثقة توثيقاً جيداً وهناك خارطة طريق للشراكة العالمية وضعت في برنامج عمل ألماني.

لقد أحرزت بوتان تقدماً هائلاً في المجال الاجتماعي والاقتصادي خلال الـ ٤٥ سنة الماضية. غير أن هناك العديد من العراقيل التي يتعين تجاوزها قبل أن نستطيع الوقوف على أقدامنا والاعتماد على أنفسنا. ونحن عازمون على تحقيق الهدف المنشود المتمثل في الاعتماد على النفس في أقرب وقت ممكن. وحتى ذلك الحين، سيتعين علينا الاعتماد على المساعدة والدعم الخارجيين. وهنا أود أن أسجل تقدير بلدي للماخين الثنائيين ومتعددي الأطراف.

ونأمل أن تقوم الجمعية، بقيادة الرئيس، بإجراء مفاوضات حكومية دولية موجهة لتحقيق النتائج بشأن إصلاح مجلس الأمن، بغية الوصول بتلك المسألة إلى نتائجها المنطقية. وكما ذكرنا من قبل، تؤيد بوتان حصول الهند واليابان وشريكتهما في مجموعة الأربعة على العضوية الدائمة.

كما نؤيد طلب أفريقيا تخصيص مقاعد دائمة لها في مجلس الأمن الموسع.

ولبلدي كما للآخرين مصلحة كبيرة في أعمال مجلس الأمن ونود أن نشهده يتكيف مع المطالب والوقائع

ويساور بوتان شاغلان أساسيان بشأن تغيير المناخ. أولهما احتمال حدوث أثر سلبي على الزراعة، التي تشكل الركيزة الأساسية لـ ٧٩ في المائة من سكاننا. ويكمن ثانيهما، وهو أخطرها وأكثرهما إلحاحاً، في نسبة ذوبان البحيرات الجليدية في سفوح الهيمالايا. وتتوفر بوتان على ما يناهز ٣٠٠٠ من البحيرات الجليدية، حددت ٢٤ منها على أنها من المحتمل أن تكون خطيرة. وقد تسببت الفيضانات الناشئة عن انفجار البحيرات الجليدية في الدمار في الماضي، وستكون الانفجارات التي ستحدث في المستقبل أسوأ بكثير. وقدرتنا على إجراء الأبحاث، ورصد تطورات الانفجارات والتنبؤ بها واتخاذ التدابير للتخفيف من شدتها تواجه معوقات شديدة جراء انعدام الموارد العلمية والتقنية والمالية.

وفي إعلان الألفية الذي صدر عام ٢٠٠٠، تعهد قادة العالم بإيصال ثمار العولمة بشكل يكفل استفادة جميع الشعوب منها وإخراج سدس البشرية من الفقر المدقع. ونحن إذ بلغنا منتصف الطريق بين اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية والتاريخ المستهدف، عام ٢٠١٥، نرى التقارير، بما فيها تقرير عام ٢٠٠٧ عن الأهداف الإنمائية للألفية، تقدم صورة متباعدة في أفضل الأحوال. وقد كان الأمين العام محملاً عندما قال إن العالم لا يحتاج إلى وعود جديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. المطلوب هو اتخاذ القادة السياسيين وأصحاب المصلحة إجراء عاجلاً ومنسقاً حتى يتسنى الوفاء بصورة كاملة، بالالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتييري الذي اعتمد في المؤتمر الدولي لعام ٢٠٠٢ المعني بتمويل التنمية واجتماع القمة العالمي الذي عقد عام ٢٠٠٥.

وقد بين استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً أنه من غير المحتمل أن تحقق أقل البلدان نمواً جميع أهداف

تجذب المزيد من الاهتمام العالمي ونحن على استعداد لتبادل تجاربنا في هذا الصدد.

إن بوتان تسير الآن على طريق لا رجعة فيه يفضي إلى إنشاء ملكية دستورية ديمقراطية كاملة. وشعب بوتان يتطلع إلى عام ٢٠٠٨، حينما سيتم إدخال الديمقراطية البرلمانية. وفي العام المقبل ستحتفل بوتان أيضا بالتتويج الرسمي لصاحب الجلالة جيغمي خيسار نامغيل وانغتشوك. وإذا نقف على عتبة هذه التطورات الهامة، فإن شعب بوتان ينظر إلى الأصدقاء والمهنيين والمجتمع الدولي من أجل المؤازرة والإلهام.

قبل أن أختتم بياني أود أن أشير إلى التعليقات التي أدلت بها أمس الأونرابل وزيرة خارجية نيبال في ما يتعلق بمشكلة الأشخاص الموجودين في مخيمات في نيبال. ونظرا لأن تعليقات الأونرابل جانبت الموضوعية، فإن من الأهمية بمكان توضيح تلك المفاهيم الخاطئة. ومن قبيل المخادعة من جانبها أن تلوم بوتان على قلة التقدم في محادثاتنا الثنائية، بينما المعروف على نطاق واسع أن تعطيل العملية الثنائية نجم من انعدام الاستقرار السياسي في بلدها، وما رافقه من تغييرات متواترة للحكومة وللواقف بشأن هذه المسألة. وبوتان بدورها التزمت دائما بالعملية الثنائية ولم تحد عن التفاهات والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين البلدين.

إن هذه المسألة بالغة التعقيد ولا تستجيب للحلول التقليدية. وأصل المشكلة يكمن في الهجرة غير القانونية. لقد أنشئت المخيمات بدون أي إجراءات تدقيق حينما لم يصل إلى شرق نيبال سوى ٣٠٤ أشخاص يدعون أنهم لاجئون من بوتان. وإجراءات التدقيق لم يتخذها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلا بعد عامين ونصف، وبحلول ذلك الوقت وصل العدد إلى أبعاده الحالية. ونظرا لتعقيد المسألة، اتفقت الحكومتان على أن العملية الثنائية هي

الحالية. وبلدي عمل، منذ أن أصبح عضوا في الأمم المتحدة في عام ١٩٧١، في عدد من الهيئات الهامة للمنظمة، ولكن ليس في مجلس الأمن. ونحن واثقون من قدراتنا على الإسهام بشكل مباشر في أعمال المجلس. وبالتالي أعلنت بوتان في عام ١٩٩٩ ترشحها لمقعد غير دائم لفترة العامين ٢٠١٣-٢٠١٤. وإذا تحقق ذلك، ستدخل بوتان المجلس بعد أربعة عقود من عضويتها في المنظمة. ومجدونا أمل صادق في أن تؤيد الجمعية العامة ترشح بوتان خلال الانتخابات التي تجرى في عام ٢٠١٢.

إن الإرهاب يضرب أسس الإنسانية ذاتها ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف. ويتعين مكافحة هذا الشر من خلال التعاون على المستويات الثنائي والإقليمي والعالمي. وعلى الصعيد الدولي، يتعين بذل المزيد من الجهود لتنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وفي إطار منطقتنا، فإن قادة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أكدوا مجددا، في اجتماع القمة الرابع عشر الذي عقده في نيودلهي في نيسان/أبريل الماضي، على التزامهم بالمكافحة الجماعية للإرهاب. وذلك يمثل تطورا إيجابيا، ولكن يتعين القيام بالمزيد من العمل لتخليص المنطقة من هذا الخطر.

وأود أن أطلع هذه الهيئة بشكل موجز على التطورات التي حصلت في بلدي. إن نموذج التنمية الذي اتبعته بوتان يقوم على أساس فلسفة "السعادة القومية الإجمالية" وهو مفهوم ابتكره ملكنا الرابع صاحب الجلالة جيغمي سينغاي وانغتشوك في بداية السبعينات. وتقوم السعادة القومية الإجمالية على الإيمان بأنه إذا كانت السعادة هي الرغبة النهائية لجميع الأشخاص، فإن مسؤولية الدولة ومقصدها هما تهيئة الظروف التي تمكن المواطنين من تحقيق هذه الرغبة. ونحن سعداء لأن السعادة القومية الإجمالية



قد حدد الرئيس في ملاحظاته الافتتاحية لهذه الجمعية العامة خمسة مجالات بوصفها تشكل أولوية بالنسبة لنا وهي: تغير المناخ، والتنمية الاقتصادية، والأهداف الإنمائية للألفية، والإرهاب، وإصلاح الأمم المتحدة. وتشيد غرينادا بتلك الرؤية في إدراك المسائل الجوهرية التي تواجه العالم اليوم، ومن خلال هذه الرؤية أود أن أعبر عن آراء بلدي.

بالنسبة لمسألة تغير المناخ، نثني على الأمين العام على عقد المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ التي اختتمت مؤخرا، ونحن مقتنعون بأن هذا سيوفر الدافع والزخم المطلوبين للمفاوضات المقبلة التي ستجرى في بالي. وفي الواقع، وبالنسبة لهذه الدورة الثانية والستين، يرحب بلدي بالتركيز الهائل الذي يولى لتغير المناخ، واستنادا إلى البيانات التي تم الإدلاء بها حتى الآن، فإننا نشعر بالتشجيع إذ نلاحظ الالتزام الطاغي بإعداد عالم أفضل لأجيالنا المقبلة.

المناسبة التي اختتمت مؤخرا لم تكن المحاولة الأولى. فقد تم أيضا تناول تغير المناخ في ريو دي جانيرو وبربادوس وموريشيوس. ويبدو أننا ننعم بترعة نحو كيل الشاء في هذا المعبد المتعدد الأطراف للالتزام والتضحية. والأصوات التي تتردد عاليا في قاعات الحكمة هذه لا يرجع صداها سوى نغمة جوفاء حينما نخرج من مداخل هذه القاعات ونرتد إلى الواقع. وكما في كل المؤتمرات، يظل التحدي الحقيقي تحويل ما يشبه الحماس الديني إلى أعمال خير في محيط قريتنا العالمية. لا يكفي أن نلقي المواعظ على الغير بل علينا نحن أيضا أن نتبع التعاليم التي ندعو لها. دعونا نطلق من مرحلة القرارات إلى مرحلة النتائج.

ونحن إذ نشق طريقنا إلى مؤتمر بالي، علينا أن نصمم طاولة المفاوضات بحيث تتجاوز أبعاد العملية الحكومية وتترك فيها موقعا للأجيال التي لم تولد بعد بجانب جيلنا هذا

السبيل الوحيد لإيجاد حل. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر عرض الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان لإعادة التوطين في بلد ثالث، إذ أن من شأن هذا العرض أن يعالج تلك المسألة الإنسانية.

ولئن كانت الحكومة الملكية تبقى ملتزمة بالعملية الثنائية، فإن لديها شواغل أمنية جديدة مع تسلل المتمردين الماويين إلى المخيمات ومع تشكيل عدة جماعات راديكالية صرحت علنا بمهدفها المتمثل في زعزعة استقرار بوتان وتعطيل الانتخابات البرلمانية الأولى للبلد التي ستجرى العام المقبل.

في الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن تأييد وفدي الكامل للرئيس ونتمنى للجمعية العامة كل النجاح في دورتها الثانية والستين، مع أطيب التمنيات.

**الرئيس** بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إلفن نمروود، وزير الخارجية والتجارة الدولية والشؤون القانونية وشؤون كاريباكو ومارتينيك الصغرى في غرينادا.

**السيد نمروود** (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشارك الوفود التي سبقتي في تقديم التهنئة للرئيس على انتخابه رئيسا لهذه الجمعية في دورتها الثانية والستين. وأود أن أطمئنه على الدعم غير المشروط الذي ستقدمه غرينادا له عندما يقود مداولاتنا الهامة والحاسمة نحو إحراز نتائج مثمرة وملموسة.

كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيدة هيا راشد آل خليفة، التي عملت بشكل دعوب خلال رئاستها للجمعية في دورتها الحادية والستين، وبمبادرتها الحسنة التوقيت والمثمرة. وإضافة إلى ذلك، يود وفدي أن يجدد دعمه للأمين العام في مساعاه لإعلاء شأن جدول أعمال الأمم المتحدة ولجعل المنظمة أكثر فعالية.

”دين“ وإعصار ”فيلكس“، يضربان منطقة الكاريبي بفارق أسبوعين بينهما، مسببين خسائر في الأرواح ومئات الملايين من الدولارات.

أما في حالة غرينادا فقد كان حجم الأضرار ضعفاً إجمالي الناتج القومي. ولكننا استطعنا مع ذلك، بفضل الله وقوة شكيمة شعبنا والمساعدات المقدمة من أصدقائنا في الكاريبي وفي العالم، بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية، وبفضل قيادة رئيس وزرائنا، أن نمضي قدماً في تطلعتنا للبناء من جديد وللأفضل. وفي هذا السياق أتوجه بالشكر على وجه الخصوص إلى جمهورية الصين الشعبية، لمساعداتها السخية في مجال التنمية، تلك المساعدات التي تجد تقديراً بالغاً من شعب وحكومة غرينادا، بفضل المساعدات التي قدمتها، تمكنت غرينادا من استضافة كأس العالم للكريكيت ٢٠٠٧ في الاستاد الجديد الذي مولته ونفذته جمهورية الصين الشعبية.

وبالرغم من تضافر الجهود، فقد تسبب تغير المناخ في إعادة تقييم الجدارة الائتمانية لغرينادا سلبياً فأصبحت الآن تحت إشراف صندوق النقد الدولي ولا يحق لها الاقتراض من الأسواق المالية العالمية لإعادة زراعة أشجار جوز الطيب أو لإصلاح البنى التحتية الساحلية أو لتطوير السياحة. ونتيجة لذلك فرضنا على شعبنا ضريبة إعادة التعمير في وقت ارتفعت فيه أسعار المواد الغذائية والطاقة عالمياً. إن العبء الاقتصادي الناجم عن الاحترار العالمي أصبح يثقل كاهل عامة الناس، رجالاً ونساءً، في طرقات غرينادا، والذي يدفع ثمن الرفاهية في البلدان المتسببة بشكل رئيسي في انبعاثات غازات الدفيئة هم مواطنو الجزر العاديون : المزارعون الفقراء والمعلمون المحترفون والنادل والنادلة في فنادقنا.

المطلوب الآن نموذج جديد للتنمية في الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، يأخذ في الاعتبار أن الدول

الطامع في الاستفادة من الرخاء الاجتماعي والاقتصادي المصاحب للنظام العالمي الجديد.

إن ارتفاع مستوى البحر يهددنا، نحن سكان الجزر الصغيرة، بشبح اللاجئين البيئيين علماً بأن شعوبنا قد تشردت بالفعل. وعلى سبيل المثال، نجد أن جزر الملديف، المكونة من ١٩٠٠ جزيرة، قد أنفقت مبالغ طائلة في بناء التحصينات البحرية وتجهيز مناطق آمنة لإعادة توطين شعبها.

إن الجزر والبلدان الواطئة في هذا العالم تستحق أن يدعمها المجتمع الدولي بشكل أكثر صلابة وأكثر قابلية للمساءلة. وفي هذا السياق نرحب بمبادرة جزر الملديف لدراسة الأبعاد الإنسانية لتغير المناخ.

تدرك غرينادا جيداً أن آثار تغير المناخ في الجزر الصغيرة هي الأعظم خطراً على التنمية الاقتصادية والسلام والأمن والسلامة الإقليمية لهذه الجزر. ولهذا نرحب بالجهود التي تبذلها البعثة الدائمة لبريطانيا هنا في نيويورك في سعيها الدؤوب لنشر الوعي بمخاطر تغير المناخ، مستجيبة في ذلك للهموم التي ما فتئت جزر صغيرة كثيرة ودول ساحلية واطئة تعبر عنها خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية.

وفي حقيقة الأمر، فإن أمراً واحداً أصبح واضحاً وضوحاً أليماً بالنسبة لغرينادا وهو سهولة تدمير بلد بأكمله تدميراً شاملاً - في طرفة عين. في حالتنا نحن، كانت تلك العين هي عين الإعصار إيفان. لقد أصبحت الأعاصير والزوابع تظهر على خطوط عرض غير مألوفة ويعنف لم يسبق له مثيل. وهي تتوغل أيضاً في جنوب المحيط الأطلسي أبعد من ذي قبل فتصيب جزراً مثل غرينادا، كما تتوغل شمالاً في المحيط الهندي أبعد من ذي قبل أيضاً لتصيب سيشيل لأول مرة منذ خمسين عاماً. وفي صيف هذا العام وحده شهدنا إعصارين من الفئة الخامسة، وهما إعصار

حدة التداعيات والإسقاطات. ونعتقد أن تمويل عملية التكيف وتمويل التنمية الاقتصادية أمران متلازمان.

وتدعو غرينادا إلى إتمام التدابير المؤسسية لصندوق التكيف بالشكل الذي يضمن إعطاء الأولوية لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفيما يتعلق بمرفق البيئة العالمية، نرحب بالطاقة والحماس والمرونة التي يتسم بها المسؤول التنفيذي الأعلى الجديد. إلا أننا لا نملك إلا أن نعرب عن خيبة أملنا بشأن إطار توزيع الموارد رغم أننا سنظل نتطلع إلى الأمام لتعزيز علاقات العمل مع المرفق على إثر الإصلاحات التي تجعل منه أكثر تفهما لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة.

إن تغير المناخ والطاقة والتنمية الاقتصادية والأهداف الإنمائية للألفية نسيج واحد، يتعذر سحب خيط واحد منه دون إضعاف تطلعاتنا المشتركة نحو الرخاء والسلام.

من المعروف أن النساء من أكثر الفئات تضررا من الفقر وعرضة للتهميش في أشد درجاته. وبينما تواصل الأمم المتحدة دراسة المسألة الجنسانية وتقدم المرأة بشكل عام تعتقد غرينادا أن تمكين المرأة أمر حيوي للتنمية في بلادنا. لذلك ندعو جميع الدول إلى المساهمة في أجهزة الأمم المتحدة المتنوعة التي تعمل على إعطاء المرأة دورها في عملية التنمية. دعونا نساهم في ميزانيتها وليس في فئاتها فهي، وإن كانت لا تفيد إلا القلة، تمهد الطريق لآخرين يتبعونها. وفي رأينا يمثل النهوض بالمرأة عاملا مؤثرا في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، كما أن بذل الجهود لتعميم المنظور الجنساني هو بمثابة استثمار في العدالة الاجتماعية والتنوع الاقتصادي والاستقرار السياسي.

الأمم المتحدة يجب أن تقود بالقدوة. وغرينادا، اهتماء منها بالمبادئ الجوهرية للأهداف الإنمائية للألفية، تعمل بهمة في سبيل تحسين مركز المرأة. وقبل عدة سنوات

الجزرية الصغيرة النامية عرضة لمخاطر بيئية واقتصادية تجعل من الضروري اعتماد مقاييس وقواعد جديدة وتوفير قدر أعلى من الدعم.

إننا إذ نخطو نحو اتفاقية جديدة لفترة ما بعد ٢٠١٢، نحتاج إلى تحديد أهداف جادة للتقليل من آثار تغير المناخ. إن هذه الأهداف بالغة الأهمية بالنسبة لنا لأن ارتفاع درجة حرارة مياه البحار بدأ بالفعل يؤثر سلبا على الشعب المرجانية، فضلا عن أن ضياع هذه النظم البيئية يؤثر سلبا على الأرصد السمكية التي تعتبر بالنسبة لنا مصدرا رئيسيا للبروتين وللعملة الصعبة.

يحدّر مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ من أن ارتفاعا بدرجة واحدة في الحرارة سيسبب فاقدا ضخما في أرصدة التونة والدولفين. ومما يزيد الأمر تعقيدا أن أرصدة التونة في موريشيوس وسيشيل أصبحت تغطس إلى أعماق سحيقة بحثا عن المياه الباردة، وقد تناقصت في الأعوام الماضية كميات السمك الذي يتم اصطياده وبالتالي عائداته المالية. وللتخفيف من حدة هذه الآثار يجب زيادة الاستثمارات والدراسات وتطوير تقنيات صيد الأسماك والمعدات والممارسات.

ونحن على أعتاب اجتماع بالي، تؤكد غرينادا من جديد موقفها الذي عبر عنه تحالف الدول الجزرية الصغيرة بأن أية مفاوضات يجب أن تؤسس على معايير أساسية هي مقدرة الدول الأكثر ضعفا، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة، على البقاء والتكيف. كما يجب ألا نغفل أي دولة في مساعيها الهادفة إلى التخفيف من آثار تغير المناخ. فلتكن تلك هي المبادئ التوجيهية لعملنا في مؤتمر بالي لعلنا نصيب النجاح.

وبينما تستمر هذه المفاوضات، يسعى بلدي وجزر أخرى واطئة إلى اتخاذ كل الخطوات اللازمة للتخفيف من

الحياة في كل أنحاء العالم. وإنني أهيب بكل الأمم، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، أن تساهم أكثر في هذه المهمة النبيلة.

بديهي أننا جميعا نعني نفس الأغنية وننشد نفس اللحن. فلنكفل تناغم أصواتنا لتضخيم العمل من أجل مواطني عالمنا. صوت الظفر ذاك يجب أن تتردد أصداءه بين كل الأجيال، حتى يمكن لأطفالنا وأحفادنا عند إعادة الاستماع إليه بأجهزة موسيقية متطورة أن يستمتعوا به بكرامة لا أن يحتقروه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة ميسا شومان، وزيرة الخارجية والتبادل التجاري الخارجي في بليز.

**السيدة شومان** (بليز) (تكلمت بالانكليزية): منذ أكثر من ٢٠ سنة ونحن نتكلم عن ارتفاع درجات حرارة الجو، ونضوب طبقة الأوزون، وارتفاع مستويات البحر، والغمر الوشيك للمناطق الساحلية المنخفضة. والآن بعد أن أصبحت المناقشة بشأن تغير المناخ أخيرا موضوع الساعة، فإننا نحن الذين نرى التغير بأعيننا ونشعر بالقلق من الاحتوم ما زال يتعين علينا لسوء الحظ أن نتعامل مع المصالح الخاصة الراسخة الجذور التي تواصل المجادلة بخلاف ذلك، رغم الدليل الطاعي المتاح الآن.

وإذ نركز مناقشتنا العامة على تغير المناخ، يحدو وفدي الأمل أن يؤدي هذا إلى إجراءات حاسمة أكثر تتخذها كل الدول الأعضاء، ليتسنى لنا أن نبدأ بتنفيذ التغييرات التي نؤمن بأنها ضرورية لعكس التوجهات التي تظل حتى الآن تدفع بنا إلى نهاية طريق مدمر.

إننا نتفق بالفعل على أن المفاوضات على العمل اللازم للتصدي لتغير المناخ يجب أن تُجرى ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. ونؤيد المبدأ بأن كلا منا

لم تكن سوى بضع نساء يتولين مناصب سياسية عليا أخرى ومناصب حكومية في غرينادا، ولكننا نفخر اليوم بالتبليغ بأن النساء يشغلن الآن ما يقرب من ٥٠ في المائة من المناصب الوزارية في هيئتنا التنفيذية، وبأن نساء كثيرات غيرهن يتولين أعلى المناصب داخل سلك الخدمة العامة.

التحدي الذي يواجهه الدول الضعيفة في العالم لا يمكن تجاوزه إن لم نحول نحن أسلوب تفكيرنا فنصلح أساليب عملنا. لذلك نؤيد بعث الحيوية في الجمعية العامة. ووفدي يضم صوته إلى الدعوة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيها حتى يصبح المجلس أحسن تمثيلا للدول الـ ١٩٢ والمناطق الخمس التي يمثلها. وبتلك الطريقة يمكننا أن نحقق الكثير بتشكيل مجلس أقوى يتمكن أن يفى بصورة أفضل بولايته بطريقة منصفة وعادلة وشفافة.

وغرينادا، على صغر حجمها، تتشرف بأن تسلط الضوء على مساهمتها المتواضعة ولكن القيمة في تأمين الاستقرار في هايتي. وفي هذه السنة زادت غرينادا من أفراد شرطتها في بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي. وإننا نشجع الآخرين على تقديم كل دعم ممكن، مهما كان طفيفا، للجهود المبذولة ضمن مبادرات حفظ السلام الدولية. غير أننا يحدونا الأمل أن تنتفي الحاجة في القريب العاجل إلى تلك الوحدة والوحدات المماثلة.

ختاما، يجب عليّ أن أبين أنه، رغم التحديات التي وصفتها، والمتصلة بقدرتنا الاقتصادية وسلامتنا الإقليمية، ما زلنا نولي اهتماما وثيقا للإرهاب والتهديدات الأخرى التي يتعرض لها السلام والأمن في العالم. لذلك تبقى غرينادا صامدة في التزامها تجاه المجتمع الدولي بمحاربة الإرهاب بكل أشكاله، وبكفالة ألا تنمو لبذور تلك الآفة السامة جذور في أراضينا. وغرينادا مقتنعة بأن العالم الحر الديمقراطي أفضل أمل لنا، وتتعهد، تبعا لذلك، بكامل دعمها من أجل تحسين

إن المجتمع الدولي يجب أن يضع التنمية في سياق مناقشة تغير المناخ الحالية، لأن التنمية الاقتصادية - كما قيل من قبل - هي التي تمكن البلدان من التصدي بطريقة أفضل لتغير المناخ. وتركيزنا على إالحاح الأوضاع الراهنة يجب ألا يصرف انتباهنا عن الحالة الملحة بالمثل، إن لم تكن الفادحة الخطورة لجدول أعمال التنمية، الناجمة عن عوامل معقدة، بما فيها تغير المناخ وفشل النظام الاقتصادي الدولي في أن يجدد نفسه.

وفي صميم أزمنا تكمن ريبة راسخة، ولا مكان يتضح فيه ذلك أكثر من جولة الدوحة الإنمائية. لقد تصدّقت الدوحة بعواقب وخيمة على البلدان النامية، وخاصة البلدان المعتمدة على السلع وعلى المعاملة التفضيلية. ونطرح السؤال التالي: هل يوجد التزام جاد بإبقاء النظام التجاري المتعدد الأطراف على قيد الحياة؟ إن كان الجواب كلا، فيمكننا أن نتوقع رؤية ترتيبات ثنائية وإقليمية أكثر تتمخض عن حركة تتعد عن الفكرة التي تفيد بأن العمل الجماعي يحقق نجاحا أكبر في حسم المشاكل المشتركة.

المناقشات بشأن تغير المناخ والمناقشة الأوسع بشأن التنمية تبين الحاجة إلى نظام فعال ومشروع متعدد الأطراف يكون عادلا ومتوازنا، ويعمل بطريقة شفافة واشتمالية. وإن الزعامة المسؤولة التي تتمسك بمبادئ العدالة الأساسية وسيادة القانون تكتسي أهمية حاسمة أكثر في تحقيق ذلك النظام والحفاظ على نزاهته.

بهذه الروح القائمة على احترام القانون والعدالة وعلى الرغبة في الإنصاف وفي الحفاظ على حقوق الإنسان ما زلنا نستصعب قرار هذه الهيئة باستبعاد أي نقاش صادق حول شمل حقوق ٢٣ مليون شخص من تايوان في أن يكون لهم تمثيل في هذه المؤسسة. إن رغبة أبناء تايوان ليست فحسب أن يكونوا جزءا من المداولات في هذه المؤسسة،

لديه دور يضطلع به. وإن الذين يشكلون أكبر الملوّثين يجب أن يعكسوا مسار تلك التوجهات. أما الذين ليسوا من بين الملوّثين الكبار فيجب عليهم اتخاذ التدابير الضرورية الهادفة إلى التخفيف، فضلا عن أساليب التكيف، للمساعدة في عكس مسار تلك التوجهات.

والبلدان المتقدمة النمو يجب أن تعترف بالحاجات الخاصة لأشد البلدان ضعفا، وأن تساند جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة وأن تساعدنا في جعل مجتمعاتنا أكثر قدرة على التكيف مع التغيير. يجب أن نطور قدرتنا على اتخاذ الإجراء اللازم. ويجب أن نعتمد ممارسات مستدامة أكثر. وحتى يحدث ذلك، يجب أن نتخذ إجراءات محددة للحد من انبعاثات غاز الدفيئة. فلا يكفي أن نقول إننا سنخفض الانبعاثات المؤذية؛ فما فتننا نقول ذلك منذ ريو؛ يجب علينا أن ننفذ.

التزام الاتحاد الأوروبي بتغير المناخ مهم سياسيا؛ لكننا يجب أن ننقل من المواقف الرمزية إلى العمل. ويجب على البلدان المتقدمة النمو الأخرى وعلى المناطق الأخرى، وكذلك على الاقتصادات البازغة، أن تتخذ خطوات ملموسة كبيرة صوب التخفيف من الانبعاثات وتطوير وتشاطر التكنولوجيا التي تفضي إلى مشاريع اقتصادية منخفضة الكربون أو معدومة الكربون.

علاقة التعايش العضوية بين الأيكولوجيا والاقتصاد في بليز جليلة. فالإنتاج الزراعي وصيد الأسماك واستخراج المعادن واستكشاف المحروقات، وكذلك السياحة تخضع كلها لنزوات المناخ. وهل يتعين علينا نحن أيضا أن نشترك في مبراة قواعدها غير متساوية للجميع على حلبة التجارة الدولية، التي تقترب بسرعة من مستوى الأزمة؟ وعلى سبيل المجاز والتلاعب بالألفاظ - مد البحر العالي يمكن أن يتسبب في غرق القوارب الضعيفة.

يجب علينا أن نعود إلى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون.

وفي مسألة تغير المناخ، هذا التحدي الأعظم لحضارتنا، يجب أن نلتجئ إلى العلم ونأتي بالحجج التي تدحض المتشككين. ولا بد لنا من العودة إلى المبادئ المحسدة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ.

هيا نعطي المناسبة ما تستحقه. هيا نعمل.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد عدنان كربايف، وزير خارجية الجمهورية القيرغيزية.

**السيد كربايف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية):**

اسمحوا لي بداية أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة السيد سرجان كريم. بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأود أن أطمئنه على أن وفد قيرغيزستان يقف على أهبة الاستعداد للتعاون معه. وبالنيابة عن وفدي أتمنى له كل نجاح في الوفاء بمسؤولياته.

وأود أن أحيي سمو الشيخة هيا راشد آل - خليفة على الطريقة الرائعة التي أدارت بها دفعة أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة.

كما أود أن أعنتم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، بمناسبة انتخابه لمنصبه الرفيع المثقل بالمسؤوليات، ولأتمنى له كل نجاح في عمله الهام. وإني لوائق بأن خبرته الواسعة ومهارته الدبلوماسية ستتمكنه من إنجاز كل أهداف الأمم المتحدة.

سيكون من الصعوبة بلا شك التوصل إلى اتفاق

جماعي على التاريخ الذي بدأت فيه الألفية الجديدة - سواء بدأت بعام ٢٠٠١ المأساوي أو تقهقرت إلى عام ١٩٩١، عندما تغير هيكل النظام العالمي. وإني أؤمن بأن دعاة كل

وإنما أن ينخرطوا في تناول المسائل الحاسمة التي تواجه المجتمع الدولي. وإننا سنبقى على تصميمنا في دعمنا لمطامحهم وسنواصل المنادة بأن يكون لهم تمثيل، شأنهم في ذلك شأن الشعب الصحراوي، المحروم من صوت في الأمم المتحدة.

ما زلنا نرصد الحالة في الشرق الأوسط ببالغ القلق. وقضية فلسطين تظل عقدة الصراعات في المنطقة. وفي ذلك الصدد، آن أو ان تسليمنا برؤية الدولتين، فلسطين وإسرائيل، اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ونضم صوتنا إلى الذين يتوقعون أن يسفر الاجتماع الدولي المقرر عقده في المستقبل القريب عن نتائج كبيرة تكفي لترجمة تلك الرؤية إلى واقع.

الأمم المتحدة ما زالت المؤسسة الأساسية في تيسير التعاون وبناء التضامن العالمي لحسم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملحة. إن فعاليتها تعرضت للتحدي. وإن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء هبت للتصدي لهذا التحدي بالشروع في عملية إصلاحات شاملة لتغيير المنظومة وكفالة أن تكون أفضل تجهيزاً لمواجهة المطالب العالمية المعاصرة.

إننا نحيي الإصلاح الذي تحقق في بناء السلام وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، ونشجع الأمم المتحدة على رصد هذه التطورات لكفالة فعاليتها وامتثالها لولاياتها ولميثاق الأمم المتحدة. وبليز تواصل دعم إصلاح شامل لمجلس الأمن. وتتفق بصورة خاصة مع الدول الأعضاء الأخرى التي نادى بمناقشة موجهة أكثر نحو النتائج أثناء الدورة الثانية والستين.

إن بناء الثقة يتطلب عودة إلى المبادئ الأساسية. فبغية الدفع بالتنمية قدما يجب علينا أن نعود إلى مبدأ الإنصاف الأساسي. وفي حفظ السلام والأمن الدوليين،

مبادئ تحقيق الذات والأمن الإنساني، التي تمثل المصدر الأساسي للتغير الإيجابي في دنيا التطور الإنساني.

وفي الوقت ذاته، نعرف حق المعرفة أن التنمية الطويلة الأمد تعتمد على استقرار العلاقات الإنسانية القائمة على فهم كيفية استغلال الموارد الموجودة لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية اليوم، وفهم ما يجب علينا أن نخلفه للأجيال المقبلة.

قبل سبع سنوات اعتمدت الجمعية العامة الأهداف الإنمائية للألفية، فعرفت بذلك مقاصدنا بالنسبة إلى المستقبل والظروف المطلوبة لتحقيقها. إنجاز الأهداف الثمانية ومواجهة التحديات الـ ١٥ سيكونان بمثابة أساس لمبادراتنا العالمية الخاصة بنا ولتحقيق إمكانيات التنمية الإقليمية.

مع ذلك، يتباين مستوى التنمية بين منطقة وأخرى. وهذا مهم بشكل خاص للمناطق الجبلية، التي تتطلب استراتيجية مختلفة للتنمية المستدامة تأخذ في الاعتبار إمكانيات كل منطقة محددة من حيث الموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى تحديد البارامترات الإيكولوجية، من الضروري تعريف الخصوصيات الاقتصادية والجغرافية للمناطق الجبلية التي تستدعي نظام إدارة خاصا يعطي الأولوية للحكم الذاتي المحلي. إن المناطق الجبلية، رغم إمكانيات مواردها الكبيرة، ينبغي أن تعالج على سبيل الأولوية المشاكل المتصلة بمستويات المعيشة ونوعية الحياة. وفي ذلك الصدد تؤمن الجمهورية القرغيزية بضرورة عقد مؤتمر قمة عالمي ثان معني بالجبال يمكننا فيه رسم سياسة محددة مستدامة للمناطق الجبلية، إلى جانب معايير القانون الدولي ذات الصلة.

إن الظلم الاجتماعي مهما بدا طفيفا، فإنه يمكن أن يدمر الكرامة الاجتماعية للجنس البشري. وبالمثل، تمكننا الحماية المتساوية للحقوق والحريات واعتماد قيم احترام

من النظريتين سينفقون على أن حقبة جديدة قد بدأت: في الوقت الذي أصبح التكافل بين الدول فيه واقعا حيا مما أفضى إلى درجة أكبر من التعرض للخطر. فالمشاكل أصبحت عالمية، في حين أن العولمة أصبحت محلية.

وبوجه كل هذه الحالات المحيرة، لم تحدّ المتحدة عن طريق صون مكائنها بصفتها منظمة قيمها الأصلية هي النهوض بمبادئ التضامن الأخلاقية. إن تكوين مجتمع مدني عالمي والاعتراف بالحقوق والحريات المقبولة عالميا تحت رعاية الأمم المتحدة يؤديان دورا كبيرا في الدفع قدما بعملية الترسخ.

وهذا يبين بوضوح أن المجتمع قادر على النأي عن الحرب وعلى حسم مشاكله عن طريق استغلال إمكانياته في حفظ السلام. إن بناء المستقبل بطريقة مدروسة لن يتحقق من دون مراجعة ومواصلة التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. قبل ١٥ سنة انعقد واحد من أعظم مؤتمرات الأمم المتحدة جدارة في ريو دي جانيرو. في ذلك المؤتمر تم تعريف مفهوم التنمية المستدامة بوصفه عقيدة جديدة للبشرية. والغرض الرئيسي كان استحداث آلية جديدة تمكننا من حل التوترات الاجتماعية القائمة ومنع التوترات في المستقبل عن طريق التعاون بين الدول وتكوين مجتمع مدني عالمي.

العلاقة بين الدولة والمجتمع تتطور بشكل مختلف في كل بلد. ولقد قطعت الجمهورية القرغيزية شوطا طويلا في توكيد القيم الديمقراطية، وتنفيذ الإصلاحات الدستورية وتطبيق اللامركزية المالية. وكل هذا انعكس في استراتيجية التنمية الوطنية التي أقرها رئيس جمهورية قيرغيزستان، السيد كرمينيك باكييف. وهدف تلك الوثيقة هو تحقيق التنمية المستدامة في موعد أقصاه عام ٢٠١٠؛ وهي تركز على

وفي الألفية الثالثة، حددت أمم العالم الأهداف الإنمائية في إطار مجتمع متحد. ويجب أن تقتزن وسائل تحقيق تلك الأهداف بدرجة عالية من الوعي المدني بإمكانات حفظ السلام. فنحن نتوفر لدينا الأسس لإجراء حوار بناء يحدد ديناميات حفظ السلام من أجل تنمية البشرية. وما برحت الأمم المتحدة أساسا لهذا الحوار على مدى عدة عقود.

واسمحوا لي أن أؤكد من هذا المنبر على التزام جمهورية قيرغيزستان بمقاصد وأهداف الأمم المتحدة لصون السلم والأمن وتوفير حياة مزدهرة لجميع أمم الأرض.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة

الآن لمعالي السيد تشارلز سافارين، وزير الخارجية والتجارة والعمل والخدمة المدنية في كومولث دومينيكا.

**السيد سافارين (دومينيكا) (تكلم بالانكليزية):** في

البداية، اسمحوا لي أن أهنئ السيد كريم على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وأن أؤكد له تعاون وفد دومينيكا في الدورة الحالية. وأتني على سلفه الشيخة هيا راشد آل خليفة على قيادتها خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

كما أود أن أهنئ الأمين العام بان كي - مون على انتخابه. وأتمنى له التوفيق والنجاح في مهمته. وآمل أن تُولي الأمم المتحدة، تحت قيادته، اهتماما أكبر بالحنة التي تمر بها الدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم، حيث أنها تصنف في عداد الأكثر ضعفا في مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية وارتفاع مستويات البحر.

وفي ظل العالم المترابط الذي نعيش فيه اليوم، فإن تعزيز القيم الأساسية للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية يعتمد على مؤسسات قوية متعددة الأطراف. وترى دومينيكا أنه لا يصلح أن يُستخدم كأساس لطموحاتنا المشتركة في إقامة تعددية أطراف فعّالة ونظام دولي يركز

الحياة الإنسانية، من أن نفي بمبادئ "بيان أشبيلية حول العنف" الذي يعرف الحرب بأنها نتاج ثقافة الإنسان.

إن المصدر الرئيسي للصراع هو، في الحقيقة، الافتقار إلى المسؤولية الاجتماعية.

وينبغي لاستراتيجية التنمية في كل بلد أن تنشئ المسؤولية الاجتماعية بوصفها السمة الأساسية لوضع النهج للتنسيق الإقليمي والعالمي، وبذلك تحسن البيئة وتخفف نقص الطاقة. وعندئذ، ستخلق البارامترات الإقليمية للمسؤولية نمطا جديدا لمجتمع لا يتعرض للخطر وإنما سيكون مجتمع أمن.

وليس لدي أدنى شك بأن المشاركين اليوم وكذلك جميع البلدان التي قبلت بالأهداف الإنمائية للألفية كأساس لتنميتها الوطنية، يسعون من أجل تحقيق سلام اجتماعي ومساواة اجتماعية. لكن إقامة نظام عالمي مجتمعي المنحى يتطلب تعزيز الآليات لتشجيع اتخاذ القرارات على أعلى مستوى. ومن الضروري أن تتضمن هذه الآليات رصد الجهود المشتركة والتقدم المحرز في إطار التنفيذ الأجمع للأهداف الإنمائية للألفية. إن مبادرة رئيس قيرغيزستان لإعلان ٢٠ شباط/فبراير يوما عالميا للعدالة الاجتماعية سيكون بمثابة آلية من هذه الآليات. ونطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر في اتخاذ قرار بذلك الصدد في الدورة الحالية.

لقد كان تحقيق العدالة الاجتماعية حلما يراود البشرية لآلاف السنين. ومرّ زمان كان يعدم فيه حرقا بعض من راودتهم هذه الأحلام أو حاولوا إقامة مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية. وفي وقت من الأوقات، ازدهرت الدكتاتوريات والحكم الشمولي بحجة الدعوة إلى العدالة الاجتماعية. وحدث ذلك بسبب التباين بين الأهداف الكبيرة المُعلن عنها ووسائل تحقيقها.



وما لم يتوفر رد عالمي وجماعي، سيصبح هذا الكوكب غير صالح للعيش بالنسبة لمعظمنا.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي أكثر الدول هشاشة في مواجهة آثار تغير المناخ، مع أنها الأقل إسهاما في انبعاثات غازات الدفيئة. ويهدد ارتفاع مستوى البحر وجود الدول الجزرية الصغيرة النامية وقد تختفي ببساطة الجزر المنخفضة في المحيطين الهندي والهادئ وفي منطقة البحر الكاريبي خلال الـ ٣٠ عاما القادمة أو قبل ذلك، حيث أصبح ذوبان القمم والجلال الجليدية في جميع القارات واقعا جديدا لتغير المناخ المنفلت. إن اختفاء الشواطئ ونباتات السياحة الساحلية وفقدان البنية التحتية للاتصالات الساحلية سيدمر الاقتصاد القائم على السياحة في معظم الدول الجزرية. كما أن العديد من المناطق الأخرى بدأت تعاني من آثار تلك التغيرات المناخية، حيث تستمر حالات الجفاف التي تعقبها فيضانات مدمرة.

ويتسبب ارتفاع حرارة مياه البحر في موت وتكلس الشعب المرجانية مما يؤثر سلبا على الأرصد السمكية، مصدر البروتين الرئيسي للدول الجزرية. ويُقدر بأن ارتفاع حرارة مياه البحر بمقدار درجة واحدة عما كانت عليه قبل عصر الصناعة سيؤدي إلى خسارة عدد كبير من الدول الجزرية لأرصدتها من سمك التون والدلافين.

كما يوفر ارتفاع درجة حرارة مياه البحر أرضا خصبة لتكوّن عواصف مدارية وأعاصير تؤثر على منطقة الكاريبي كل عام. ويسهم تغير المناخ في معدل تواتر وشدة تلك العواصف. ونحن الآن في منتصف موسم الأعاصير لعام ٢٠٠٧، وعلى مدى أسبوعين في شهر آب/أغسطس، عانت منطقة الكاريبي من اجتياح إعصارين من الدرجة الخامسة هما دين وفيلكس، وقد تضررت منهما دومينيكا وغواديلوب ومارتينيك وسانت لوسيا وجامايكا وبليز وهندوراس

على قواعد القانون سوى الأمم المتحدة قوية تراعي الطبيعة المتغيرة لتركيبها المعقدة.

لقد علمتنا تجربة العقد الماضي درسا هاما: فالتحديات العالمية تتطلب استجابات عالمية، ولن يتسنى التصدي على نحو ملائم لتلك التحديات إلا من خلال إطار عمل متعدد الأطراف. والأمم المتحدة هي بلا منازع مركز تعددية الأطراف، وعلينا أن نُظهر جميعا التزاما ثابتا بمنح الأمم المتحدة السلطة وإعطائها المجال كي تضطلع بتدخلات فعالة من أجل الحفاظ على حياة البشر وحقوق الإنسان والسلم والعدالة والديمقراطية وسيادة القانون.

وأكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى الأمم المتحدة لا تسترشد بالمبادئ التي عاصرت إنشائها فحسب، وإنما تكون قادرة أيضا على التكيف مع التحديات المتنامية في عالمنا المعاصر الذي تسوده العولمة. نحتاج إلى الأمم المتحدة تعمل بفعالية وتضع التنمية على رأس الأولويات وتستطيع في نفس الوقت التصدي للأزمات المتعددة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

وينبغي تسريع وتيرة عمل المجتمع الدولي الرامي إلى التخفيف من وطأة الفقر، حيث إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في اتساع مستمر. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولذلك، ينبغي لنا أن نجدد التزامنا بتنفيذ الإجراءات التي دعا إليها عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر وغيرها من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق في التنمية والتخفيف من الديون الثقيلة وقواعد التجارة التي تتسم بالعدل والإنصاف.

إن تغير المناخ هو أكثر المشاكل البيئية إلحاحا في تاريخ البشرية. فهو يهدد أمن الإنسان بصورة خطيرة وسيقوّض قدرتنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أكبر وأن تكون أكثر مراعاة للحالة الطارئة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة.

وما زلنا نشدد على أن الحالة الهشة للدول الجزرية الصغيرة النامية يجب التصدي لها من خلال التنفيذ النشط للإجراءات التي دعت إليها استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إننا ندعو إلى التنفيذ الكامل للولايات الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما الالتزامات بالتنمية والقضاء على الفقر، وحماية البيئة المشتركة، وإعمال حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد. ونرحب بتقرير الفريق الرفيع المستوى وتقرير الأمين العام بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، بوصفها أعمال متابعة للالتزامات الإصلاح المنبثقة عن اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ونأمل في تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية والبيئة.

وكان اعتماد الجمعية العامة للاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب إنجازاً هاماً. غير أن ذلك الإنجاز لن يكون ذا مغزى إن لم نعمل على تنفيذه بالكامل. وينبغي تقديم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة، مثل دومينيكا وبقية الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، لكي تتمكن من الوفاء بمختلف الالتزامات المطلوبة لتنفيذ اتفاقيات مكافحة الإرهاب.

وبوصف دومينيكا بلدا يضم سكان كاليغاغو الأصليين، فإنها تعزز بالدور الذي أدته في عملية المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية مؤخرًا، وندعو الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى الإعلان حتى الآن إلى الانضمام إليه.

ونيكاراغوا والمكسيك. ولم يمض سوى نصف موسم الأعاصير الذي من المتوقع أن يجلب سبعة أعاصير من الدرجة الخامسة. وربما يندر المستقبل بما هو أسوأ.

وخلف إعصار دين أضراراً فادحة في بلادي، دومينيكا، فهو ثالث أسوأ إعصار يضرب منطقة الكاريبي منذ عام ١٨٥٠. وبعد ١٥ ساعة من هبوب رياح بلغت سرعتها ١١٠ أميال في الساعة وهطول أمطار مستمرة، دُمر اقتصادنا الزراعي وأصبحت هياكلنا الأساسية بأضرار خطيرة بسبب فيضانات الأنهار والانهيارات الأرضية التي لا تحصى، كما تضررت مساكننا على نحو خطير. ونقدر تقديراً كبيراً تضامن عدد من البلدان من داخل المنطقة وخارجها، والدعم السخي الذي قدمته بعد اجتياح الإعصار مباشرة، لكن الآن يأتي التحدي الخطير لإعادة الإعمار الذي تقدر تكلفته بما يربو على ١٠٠ مليون دولار.

لقد ساعد الحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ على التأكيد على أن عدم التصدي لتغير المناخ ستكون له آثار سلبية كبيرة على جميع البلدان، وبالأخص البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. إن وتيرة مفاوضات تغير المناخ تبدو بطيئة بصورة تبعث على القلق الشديد لأنها لا تواكب على نحو ملائم ما يمليه العلم والطابع الملح للمسألة.

إننا نحث جميع دول العالم على الحضور إلى بالي في كانون الأول/ديسمبر وأن تكون مستعدة للمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف. ولا بد من إظهار الإرادة السياسية الجماعية والالتزام باتخاذ إجراءات حازمة إذا كان لنا أن نتوصل إلى اتفاق منصف وفعال ومرن وشامل بشأن نظام للمناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبرتوكول كيوتو الملحق بها. ويجب أن تبذل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأكثر تقدماً جهوداً

لدعم جهود الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي ومصالحة وطنية بين كل الأطراف المعنية.

وينبغي أن يتيح الحضور المتواصل للجمهورية الفرنسية ومملكة هولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر الكاريبي فرصة للمشاركة الاستراتيجية لتلك الدول وكندا وإسبانيا والدول الكاريبية المستقلة لإقامة منطقة سلام وأمن وازدهار كاريبية، تكون مكملة للمساعدة الإنمائية القيمة من جمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوبا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، واليابان والاتحاد الأوروبي.

وأود التأكيد على الأهمية الحيوية لوجود نظام تجاري منصف بوصفه السبيل الوحيد أمام الدول الصغيرة لكي تحافظ على وجودها في هذا العالم المتسم بالمعولمة. إننا لا نريد أن نعتمد على مساعدات إنمائية سريعة الزوال. ونريد تأكيدات بأننا سنتمكن من الاتجار بالسلع والخدمات التي نتجها وفق شروط وظروف تجعلنا قادرين على بناء اقتصاداتنا وتوفير فرص العمل لمواطنينا. ولهذا السبب، سنواصل دعوتنا إلى استكمال جولة الدوحة للتنمية لمنظمة التجارة العالمية في أقرب فرصة ممكنة. ونحث الدول التجارية الكبرى على التحلي بروح التوافق البناء المدعومة بإرادة حقيقية للالتزام باتفاق متوازن يعتمد مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول الجزرية الصغيرة النامية ويضع التنمية في موقع الصدارة لأي اتفاق نهائي.

وقد حققت دومينيكا تقدما كبيرا في مسعاها للتكيف مع تحديات تحرير التجارة وما يتبعها من تقليص للأفضليات. وقد أدت تلك الظروف التجارية المتغيرة تدريجيا إلى الفتك بالمصدر الرئيسي لعوائدنا من النقد الأجنبي، ألا وهو تصدير الموز. إن هذا الهجوم المتواصل على صادراتنا من الموز إلى الاتحاد الأوروبي من خلال الرجوع المستمر إلى

وتشيد دومينيكا بالاتحاد الأفريقي على جهوده الخثثة لصون السلام والأمن في القارة الأفريقية، ونؤيد الرؤية الطويلة الأمد لبناء هيكل أفريقي للسلام والأمن. وفي هذا السياق، ترحب دومينيكا بإنشاء العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، والتي نأمل أن تسهم في الحل السياسي للصراع هناك وأن تضع حدا للعواقب الإنسانية المأساوية في السودان والدول المجاورة.

وفي منطقتنا، نرحب بالمشاركة المتواصلة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي. ونحث الأمم المتحدة على الالتزام بما هو أكثر من المشاركة الحالية المتمثلة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأن تنتقل إلى مشاركة أطول أمدا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامين في هايتي. ونقدر الدور الذي تؤديه البرازيل وغيرها من الدول الأعضاء المساهمة في البعثة، ولكن يجب أن نحذر من اعتبار هذا الشكل من التدخل استجابة طارئة لفرقة إطفاء دولية تعمل بسرعة على إخماد الحرائق السياسية وتبقى ما يكفي من الوقت لترطيب جذوة الجمر الذي سيشعل الصراع من جديد.

إن مشاكل هايتي تنبع من التخلف وطول أمد الحقب الدكتاتورية. ولذا فإن الحل في هايتي يكمن في الديمقراطية والتنمية. وهايتي المستقرة والمزدهرة ستعزز كثيرا مجتمع منطقة البحر الكاريبي وستسهم بشكل كبير في عملية تعميق التكامل الإقليمي وما سيتبعه من تقدم صوب سوق واحدة واقتصاد واحد في منطقة الكاريبي.

والاضطرابات العنيفة التي شهدتها ميانمار مؤخرا لا تشجع على الحل المنشود للصعوبات التي طال أمدها في ذلك البلد خلال انتقاله إلى الديمقراطية. ونحث البلدان التي لها تأثير في جنوب شرق آسيا وتربطها علاقات ودية مع النظام العسكري في يانغون أن تستخدم مساعيها الحميدة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل نتانيريا كيراتا، وزير الأشغال والمرافق العامة في جمهورية كيريباس.

**السيد كيراتا** (كيريباس) (تكلم بالانكليزية): إنني أحمل إليكم تحيات حارة من حكومة وشعب جمهورية كيريباس، ويسعدني ويشرفني أن أحاطب هذا المحفل الهام عصر هذا اليوم نيابة عنهما.

واسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تقديم أخلص التهانى إلى السيد كريم على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وإني لعلى ثقة أنه، بحكمته وخبرته ومهاراته الدبلوماسية، سوف يوجه مسار هذه الدورة إلى خاتمة ناجحة. واسمحوا لي أن أؤكد له دعم كيريباس الكامل له في أداء مهمته الصعبة.

وأغنم هذه الفرصة أيضا لكي أعرب عن التقدير لسلفه على الطريقة المتميزة التي أدارت بها أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

وأود أن أثني كذلك على الأمين العام وأعضاء فريقه في الأمانة العامة على مشاركتهم وجهودهم الحثيثة من أجل بلوغ أهداف الأمم المتحدة. وأود بصفة خاصة أن أهني الأمين العام على قيادته الممتازة للمنظمة منذ توليه منصبه الرفيع والصعب في بداية هذا العام.

إن عالمنا المعاصر يواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى عددا من التهديدات الخطيرة والتحديات الكبيرة. إننا نأتي جميعا كل عام من أجزاء العالم المختلفة إلى هذه المدينة الجميلة، نيويورك، يحدونا الأمل في أن نتوصل إلى حلول عملية وقابلة للتنفيذ لتلك التحديات. وفي حقيقة الأمر، لا تحمل بعض الحالات القائمة في بعض مناطق العالم أية علامات تحسن، وتواجه مزيدا من الأزمات العصية على الحل. وتلك الأزمات تؤثر علينا جميعا، نحن فرادى البلدان،

هيئة تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية قد أثر سلبيًا على اقتصادنا بشكل عام. وكان من نتائج ذلك أن لجأنا إلى برنامج للتكيف الهيكلي واتخذنا تدابير مالية صارمة استتبعت تضحيات من جانب عامة السكان من أجل تحقيق الاستقرار في الموقف المالي والاقتصادي المتدهور. وقد اجتزنا المرحلة الحرجة وعدنا إلى فترة النمو الاقتصادي المتواصل، وتقدم بثبات نحو تنويع اقتصادنا. ولذلك، فإن إعصار دين الذي جاء بعد فترة وجيزة من ذلك سيتضاعف أثره المدمر.

إننا نعمل من أجل إقامة نظام جديد للطاقة يكون قادرا على التقليل إلى حد كبير من اعتمادنا على الوقود الأحفوري لتلبية احتياجاتنا من الطاقة، ولكي يخفف من استنزاف إيرادات النقد الأجنبي الشحيحة من أجل تسديد تكاليف المنتجات النفطية المرتفعة باستمرار. ونسوي زيادة نسبة توليد الطاقة الكهرومائية المتجددة، التي تشكل حاليا نسبة ٤٠ في المائة، وذلك من خلال مبادرات تطوير وتوسيع مصادر الطاقة الحرارية الجوفية والتوسيع الإضافي للطاقة الكهرومائية. وسوف نحتاج إلى شراكة مستمرة مع الشركاء الإنمائيين من أجل مواصلة تقدمنا نحو التحول الاقتصادي الناجح.

واسمحوا لي أن أناشد الأمم المتحدة مرة أخرى بأن تركز نفسها مجددا لجعل التنمية الأولوية العليا لهذه الهيئة. ويجب أن تعمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بطريقة تعاونية للتصدي لتحديات تغير المناخ والتنمية المستدامة. إننا قادرون على العمل معا لقهر الفقر والتخلف وإعطاء الأمل والكرامة لجميع الشعوب. ولتحقيق ذلك، يجب أن ننفذ القرارات التي نتخذها في هذه الجمعية كل عام. وقد حان وقت العمل.

الشديد عن مراكز الأسواق العالمية، والقاعدة الضيقة لاقتصادنا، والمعدل المرتفع للنمو السكاني عوامل لا بد لنا من مواجهتها. والارتفاع السريع والمستمر لأسعار النفط العالمية، واعتمادنا الكامل على النفط المستورد والوقود الأحفوري يسبب ضغوطا شديدة على اقتصادنا. والخيارات أمامنا محدودة للغاية. كما أن علينا أن نواجه وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، وأوبئة أخرى، مما يتطلب تحويل الموارد الشحيحة أصلا التي في حوزتنا عن تمويل تنميتنا.

إن هذه الأوضاع الاقتصادية المعقدة ستظل تقوض جهودنا وتصميمنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ولكي نتمكن من تحقيق تطلعاتنا إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ولتشاطر فوائد العولمة، تود كيريباس أن تدعو المجتمع الدولي إلى النظر في استراتيجية عالمية جديدة يمكن أن تهيئ بيئة اقتصادية مؤاتية لأقل الدول الأعضاء في هذه المؤسسة النبيلة حظا، مثل بلدي.

وإلى جانب هذه التحديات المعقدة للتنمية الاقتصادية، فإننا مضطرون للعمل في مناخ من عدم اليقين. وعندما أقول "عدم اليقين"، فإنني أعني أن بقاءنا ذاته كدولة وكشعب له ثقافته وطريقته حياته الفريدة معرض لأخطار داهمة لأننا نتعرض لتهديد الاحترار العالمي وارتفاع مستوى مياه البحار.

إن جزرنا منتشرة على مساحات شاسعة، وهي جزر صغيرة، ويرتفع معظمها ما يزيد قليلا على ٢,٠ متر فوق متوسط مستوى البحر. وبالنسبة لبلدان مثل كيريباس، يمثل الاحترار العالمي وارتفاع مستوى مياه البحار شاغلين أمنيين أساسيين. ونحن، فرادى البلدان كأعضاء في هذه الهيئة

الصغيرة منها والكبيرة، الغنية والفقيرة، المتقدمة النمو والنامية. وفي عالم يتسم بالعولمة والتكافل، فإن حاجة الأسرة البشرية إلى العمل البناء والتعاوني تصبح أكثر إلحاحا.

ومع تزايد التعقيد وعدم اليقين في أحداث عالمنا، لا سيما في سياق العولمة ومع بروز تحديات جديدة للسلام والأمن، فإن أداء دور الأمم المتحدة يظل أساسيا. وما فتئت كيريباس ملتزمة بدعم إصلاح الأمم المتحدة.

وما زلنا نؤمن بأن إصلاح هذه المنظمة يحقق أفضل المصالح للبشرية، ونود أن نرى عملية الإصلاح تمضي قدما ويتم إنجازها في أقرب فرصة عملية لكي تتمكن هذه المنظمة من الاستجابة الفعالة للتحديات المعاصرة التي تواجه السلام العالمي والأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن السعي إلى السلام والتنمية الاقتصادية يمثل رغبة مشتركة لجميع الأمم. وبدون سلام عالمي لن تشهد بلداننا سوى القليل من التطور الإيجابي. وكيريباس ملتزمة، في حدود مواردها وقدراتها، بالتعاون الوثيق مع البلدان التي تشاركنا الرأي سعيا إلى سلام العالم واستقراره والتنمية الاقتصادية والتقدم للبشرية بأسرها. والأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الدولية المتعددة الأطراف والعالمية الوحيدة، فإنها تظل أفضل منتدى يتيح لجميع الدول أن تعمل معا لحل المشاكل ذات الطابع العالمي، بصرف النظر عن حجم تلك الدول أو ثرائها.

وتدرك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تمام الإدراك أن العولمة قد وصلت بنا إلى نقطة يتشابك فيها كل شيء ويتأثر كل مواطن تقريبا بالتطورات العالمية. والأحداث التي تقع في جزء من العالم لها تأثير مباشر على بقية العالم.

غير أننا أحيانا نتأثر ونخسر بشكل أعمق. وكيريباس، شأنها شأن غيرها من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه قيودا عديدة. فابتعاد موقعنا

طلب تايوان الانضمام في هذه السنة لم يُعطَ مرة أخرى فرصة عادلة لطرحة أمام الجمعية العامة.

إن تايوان، بسكانها الـ ٢٣ مليون، ما يجعلها البلد السابع والأربعين من حيث عدد السكان في العالم، واصلت احترام ميثاق الأمم المتحدة والتفكير بأحكامه، استنادا إلى مبادئ الديمقراطية والاحترام المتبادل والتفهم. ونشعر بأن تايوان وسكانها الـ ٢٣ مليوناً يستحقون معاملة عادلة من هذه الهيئة السامية. ويجدو كيريباس وطيد الأمل بأن تايوان ستُوجه إليها ذات يوم دعوة للعودة إلى مكانها الحق في هذه المنظمة المحترمة جدا.

فلنعمل جميعا بيد واحدة في سبيل جعل العالم مكانا أفضل - مكانا يمكن لمواطني جميع الأمم أن يعيشوا فيه سوية في وئام وسلام وأمن ورخاء طيلة سنين كثيرة قادمة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيد حسين إيلا ب فاهيه، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الصومالية.

**السيد فاهيه (الصومال) (تكلم بالانكليزية):** إنه لشرف حقا لي أن أعرب للسيد كريم عن التهاني المخلصة لحكومة الصومال بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة. إن توليه المنصب يأتي في وقت حاسم بالنسبة إلى المجتمع الدولي مع عودة ظهور التوترات وانعدام الاستقرار، وشروع الأمم المتحدة أيضا في سلسلة من الإصلاحات المؤثرة في العالم كله. ووفدي يثق بأن السيد كريم سيرتقي إلى مستوى التحديات وسيوجه دفعة هذه الهيئة بمهارة أثناء الدورة الثانية والستين.

وتستحق الرئيسة السابقة، الشبيخة هيا راشد آل خليفة، ثناء مماثلا على توجيهه من الطراز الأول وعلى الطريقة المثلى التي أدارت بها دفعة المداولات أثناء الدورة

الجمعية، يتعين علينا أن نواصل العمل معا للاستجابة لتلك الشواغل.

وسواصل دعوة المجتمع الدولي إلى الموافقة على رد عالمي موحد على تلك المسائل البيئية. وسنستمر، كذلك، في العمل مع البلدان التي تشاركنا الرأي للدفع قدما بقضية الرد العالمي الموحد على تلك المسائل. وكيريباس، كبلد صغير، تضع ثقتها الكبيرة في المجتمع الدولي للمحافظة على بقائها، ونأمل أن مناشدتنا المتكررة لهذه الهيئة بالاستجابة لتلك المسألة الأساسية ستحظى بدعم سياسي والتزام أقوى في هذه المرة. لم يعد هناك متسع من الوقت لمناقشة هذه المسألة، لأن تغير المناخ أصبح أمرا واقعا. وقد حان الوقت لتحويل الأقوال إلى أعمال لكي نحصى هذا الكوكب النابض بالحياة من الدمار الكامل ولنحفظه لأجيال كثيرة قادمة.

ونود أن نشي على الأمين العام على مبادرته بالدعوة إلى عقد الحدث الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وهذا يجد ذاته يعني الكثير للذين يعيشون الآن تحت غيوم اليأس والخوف والقلق. ونظلم واثقين بأن إجراءات مفيدة كثيرة ستُتخذ، وأن توافق الآراء سيتسنى تحقيقه على إيجاد حلول عالمية لتغير المناخ قبل أن يفوت الأوان.

الإرهاب مصدر قلق مستمر يؤثر على كل البلدان، كبيرها وصغيرها. وكيريباس تدين الإرهاب بكل أنواعه ومظاهره المختلفة، وستواصل دعم المعركة العالمية ضد الإرهاب.

في هذا الوقت من العام الماضي انضمت كيريباس إلى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة للإعراب عن خيبة أملها من التجاهل والرفض المستمر لرغبة الـ ٢٣ مليون إنسان في تايوان الانضمام إلى هذه المنظمة. ومن الحزن بقدر أكبر ملاحظة أن

تهيب بالأمم المتحدة أن تنبري دوغما تأخير إلى دعم نشر القوات الدولية.

الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال شرعت بيقظة في تنفيذ المهام التي ينص عليها ميثاقنا قبل الفترة الانتقالية في عام ٢٠٠٩. وتلك المهام تشمل، من جملة ما تشمل، تأمين التحول الديمقراطي، وتثبيت الشرعية الدستورية الدائمة، وإرساء أسس مجتمع ديمقراطي متعدد الأحزاب، وإقامة إدارات إقليمية للحكم الذاتي. إن المؤسسات الاتحادية المكلفة بتلك المهمة الشاقة تبذل جهدا جهيدا لمنح الأمة دستورا اتحاديا يرفع لواء الواجبات الأساسية، فيأذن بيزوغ فجر عصر جديد من الهدوء للشعب الصومالي.

وتوجت جهود الحكومة الاتحادية بالدعوة لعقد مؤتمر للسلام والمصالحة الوطنية في الصومال هذا العام، دلالة على استيقاظ الوعي الوطني في مجتمعنا وإيدانا ببدء عملية التعافي الذاتي.

وبالرغم من محاولات التخويف التخريبية من جانب العناصر الإرهابية التي سعت لسرقة الأضواء من وقائع المؤتمر فإنه اختتم احتتاماً حسناً. وقد حضر المؤتمر ممثلون عن جميع ميادين الحياة في المجتمع الصومالي وعالجوا المسائل مثار الاهتمام من جميع جوانبها. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا الخاص للمساعدة التي تقدمها القوات الإثيوبية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بقيادة أوغندا، اللتان تعاملتا بفعالية مع الإرهابيين، الذين يخنفون الآن بالتدريج.

وهنا، أود أن أشدد على أن سلام الأفراد والدول على حد سواء وأمنهم ورفاههم ورخاءهم كلها تتوقف على مكافحة الإرهاب. وفي رأينا أن الرد الوحيد الصالح على الإرهاب هو الرد الجماعي من جانب جميع الدول، ولهذا السبب يقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة القيام بدور

الهادية والسنتين للجمعية العامة، في بعض من أصعب الأوقات في تاريخ الأمم المتحدة.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب بالنيابة عن الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال عن تهاننا المخلصة للأمين العام الجديد، بان كي - مون، الذي اشتهر بحياة مهنية مميزة في الدبلوماسية الدولية، والذي يجلب معه إلى الأمم المتحدة خبرة واسعة. تلك المهارات ستكون حاسمة في تفويضه الجديد. وإنما واثقون بأنه سيكون نبراس أمل في الإبقاء على مثل الأمم المتحدة حية في السنوات المقبلة.

اسمحوا لي أن أعنتم هذه الفرصة أيضا لتهنئة السيدة آشا - روز مغيرو بمناسبة تعيينها بالمنصب المرموق، منصب نائبة الأمين العام.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

أحد المبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة هو صون السلام والأمن، وتحقيقا لتلك الغاية، اتخذ تدابير فعالة لمنع وإزالة كل ما يخل بسلام وأمن العالم. وانطلاقا من ذلك الاعتقاد، أقف أمام هذه الهيئة لإبراز شواغل حكومة الصومال الاتحادية بشأن المسائل السياسية والأمنية المتعلقة بالأدوار التي يتعين أن يؤديها المجتمع الدولي.

ومن أسف أن نشعر بأن جهودنا الكبيرة في بناء الأمة وتطوير مؤسسات الدولة قد قوبلت باستجابة فاترة وتحفظ ذي طابع لا يمكن تفسيره. إن العمل الجماعي من قبل هذه الهيئة العالمية كان أكثر اتساقا وأكثر حيوية حتى وقت قريب جدا في الإقدام على إنقاذ الأمم التي تمس الحاجة لديها إلى المساعدة. والمثال القوي على ذلك التفكير المستعصي على الفهم هو التأخر كثيرا في اعتماد قرار بشأن نشر حسن التوقيت لبعثة لحفظ السلام في الصومال. وإذا استمر هذا الوضع، فإنه لن يبين إلا افتقار إلى الالتزام وقبولا غير مباشر بإطالة أمد محنة الشعب الصومالي. إننا

وتقتضي هذه اللحظة التاريخية القيام بمبادرات جريئة من جانب رئيس الجمعية العامة الذي ندعوه مع الأمين العام إلى توفير الرؤية النافذة واليقين الراسخ المطلوبين لدفع الأمم المتحدة قدما للأمام حتى تقبل التحديات الكثيرة التي تواجه المنظمة. ولدينا ثقة بأننا، بالعمل معا عن كثب، نستطيع التصدي للتحديات الماثلة أمامنا وسوف نتصدى لها.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غونزالو غوتيريث راينل، نائب الوزير والأمين العام للشؤون الخارجية في بيرو.

**السيد غوتيريث راينل (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** ترى بيرو في انتخابكم يا سيدي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين ضمانا للخبرة والعمل الممتاز. ولدي اقتناع بأن أداءكم سيعزز مبدأي الحوار والتنسيق اللذين تتهدي بهما جهود الأمم المتحدة للحصول على التزامات واقعية تسهم في رفاه الحياة اليومية للبشر.

في ١٥ آب/أغسطس وقع زلزال في مدينة بيسكو، فأثر تأثيرا خطيرا على المجتمعات السكانية الجنوبية من بيرو، وأودى بأعداد لا تقدر بثمن من أرواح البشر وسبب قدرا كبيرا من الأضرار المادية. ويعرب شعب بيرو عن تقديره العميق لاستجابة المجتمع الدولي الفورية وسخائه، ولسرعة الإجراءات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. فقد أظهر الدعم الذي قدمه المكتب أن العمل المتحد يمكن أن يحدث farkا في حالات الأزمات وأسهم في أنشطة الحكومة بتلبية الاحتياجات العاجلة للضحايا. ونحن نعرب عن تقديرنا العميق للتعاون الذي تلقيناه، والجاري الآن توجيهه من جانب صندوق إعادة إعمار الجنوب في بلدي.

وقد أدى استقرار الاقتصاد البيروفي ونموه على مدى الأشهر الـ ٧٦ الماضية إلى الثقة والأمل على الصعيدين الوطني

محوري وتقديم إسهامات حيوية في كثير من وجوه مكافحة الإرهاب، بدءا من تعزيز سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية الفعالة إلى ضمان توافر وسائل مكافحة الإرهاب لدى البلدان. ولا تملك أي مؤسسة أخرى الوسيلة لتوحيد الدول في مكافحة ذلك الشر، ولا يوجد مكان أفضل منها لكي تصوغ فيه الدول تدابيرها الوقائية.

ولا يمكن لجهودنا الرامية إلى بناء الدولة واستعادة السلام والاستقرار وحل الصراع وإعادة الإعمار والتأهيل أن تحدث الأثر المرجو منها ما لم توجد موارد التمويل اللازمة وما لم يتم توفير المعدات واللوازم المطلوبة بينما تحل آمال كبار في إعادة بناء البلد محل أيام التنافر المؤسسي. لذلك نجد نداءاتنا المتكررة بعقد مؤتمر للترعات، وناشد دوائر المانحين أن تبدي التزاما جديا بتنظيم وعقد مؤتمر دولي للجهات المانحة، بالتنسيق مع حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية.

والاحتياجات الإنسانية في الصومال من المجالات الأخرى التي تلح في طلب اتخاذ إجراء سريع. وكما يعلم جميع الأعضاء، فإن الحرب الأهلية التي دامت طويلا والصراعات المتناثرة المستمرة قد تفاقت آثارها على مدى العقدين الماضيين بفعل الكوارث الطبيعية التي لم تدمر المؤسسات العامة والخاصة فحسب، بل مزقت أيضا النسيج الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع وأسهمت في حدوث أزمات إنسانية خطيرة. وناشد المجتمع العالمي أن يكون سخيا في مساهماته وأن يعمل عن كثب مع السلطات الصومالية على كفالة توفير سبل وصول المساعدات الإنسانية إلى أضعف فئات المجتمع. وسوف ترسي تلبية تلك الاحتياجات الإنسانية في نهاية المطاف أساسا قويا يمكن أن يركز عليه التعافي وإعادة البناء والتنمية في المستقبل.



المائة من المواطنين. وبالمثل، فإننا نخطط نحو الأمية، وخفض نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي من ٥٣ في المائة إلى ٣٥ في المائة، وإيجاد ١,٥ مليون فرصة عمل وخفض نسبة الديون الخارجية من ٢٤ في المائة إلى ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

والتوجه الجديد للحكومة في عمل الدولة يتركز على اللامركزية. والخطة الاستراتيجية للامركزية تهدف إلى ما هو أبعد من نقل الموارد أو تنفيذ الأشغال العامة داخل البلد. ويمكن للمناطق الآن تنسيق خططها الإنمائية الخاصة بها، وتوزيع أكثر من ٨٠ في المائة من الميزانية الوطنية بكفاءة، والربط بين كامل أجزاء بيرو وإدماجها تدريجياً بتوزيع أفضل للسكان والدخل من خلال عملية مؤسسية وطنية تدعم الرعاية المثلى للبيئة.

وقد أصبحت بيرو من البلدان الناهضة في المنطقة بفضل النمو المطرد لاقتصادها طوال السنوات الثماني الماضية. وموقعها الاستراتيجي في أمريكا الجنوبية على المحيط الهادئ، والقوة الكاملة لإطار قانوني حديث يشجع الاستثمار والتصدير، وتنوع مواردها الطبيعية، والتنوع المتنامي لمنتجاتها في الأسواق العالمية، واستقرارها السياسي والاقتصادي الكلي، كلها عوامل تكفل عملية إنمائية ذات شمولية اجتماعية حقيقية.

ويبقى أماننا الكثير من العمل. ففي وجه الشكوك التي تكتنف مفاوضات جولة الدوحة، والتقييم الحذر للاحتتمالات الفعّالة للاندماج في منطقة الأنديز دون الإقليمية وأمريكا اللاتينية، تسعى بيرو جاهدة لإبرام معاهدات للتجارة الحرة مع شركائها التجاريين الرئيسيين، مما سيكتمل نُظم الاندماج الإقليمي ودون الإقليمي والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وفي إطار جماعة الأنديز - التي تضم بيرو، وكولومبيا، وإكوادور، وبوليفيا - لدى بيرو منطقة تجارة

والدولي. ولدينا اقتناع بأن استثمار قوانا الإنتاجية ومشاركتها سوف يتيحان لنا المحافظة على استمرار النمو واغتنام الفرصة لتعزيز مشروع نموذجي ووطني للهدوء الاجتماعي والتنمية.

وفي العام الأول من حكومته، أرسى رئيس الجمهورية ألن غارثيا أسس المزيد من النمو الدينامي في البلد. ويجب الآن أن نقوم بتوطيد الديمقراطية والإدارة والاستقرار الاقتصادي للبلد وإعطائها مضمونا عمليا وإيجابيا من أجل السماح لمؤشرات النمو بتوليد الثقة الوطنية والمشاركة الوطنية اللتين يمكن تحويلهما إلى شفافية وإنصاف وعدالة وسلام اجتماعي.

والصراع مع الفقر وعدم الإنصاف هو أكبر تحد تواجهه حاليا السياسات الوطنية والخارجية لبيرو. وإيماننا بأن كرامة البشر ورفاههم من صميم الإدارة الحكومية، وأن المؤشرات الاقتصادية ينبغي أن تبني على رفاه السكان بدون تمييز، تقوم حكومة بيرو بإعادة تحديد سياستها الاجتماعية من خلال مفهوم الشمول المنتج، وإتاحة سبل الحصول على التعليم والابتكرات التكنولوجية، والتنمية المؤسسية الإقليمية وتقديم الدعم للسكان. وتحقيقا لتلك الغاية، بدأنا في تنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية الريفية واستراتيجية وطنية للأمن الغذائي للتصدي لسوء التغذية المتوطنة لدى الأطفال. وستكتمل أعمال الهياكل الأساسية الهامة الخاصة بالطرق إدماج منطقتي جبال الأنديز وأمازونيا الواقعتين في بيرو في تنمية البلد.

وعملا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حددت بيرو لنفسها هدفا عمليا يتمثل في التزول بمستوى الفقر الحالي من ٥٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١١. وسيجري خفض سوء التغذية من ٢٥ في المائة إلى ١٦ في المائة، وتوفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء لنسبة ٩٠ في

يشرفنا كثيراً أن نقوم بتنظيم مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن مؤتمر قمة منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، وسيعقد كلاهما في بيرو عام ٢٠٠٨.

إن التقدم التكنولوجي الهائل، ولا سيما في مجال المعلومات؛ ونشوء قوى جديدة؛ وفقدان الأمن في مجال الطاقة؛ وتغيّر المناخ؛ وعدم المساواة والفقر المتناميان؛ والتحديات الجديدة للأمن الدولي كلها عناصر في مشهد دولي متغير يزداد تعقيداً على الدوام، ويتعيّن على الدول والمؤسسات الدولية أن تتكيّف معه. والمجتمع العالمي مترابط فيما بينه عبر العمليات الإنتاجية، والتجارة، والتدفقات المالية، وثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية الرقمية وغير ذلك.

وفي ظل هذا السيناريو المعقّد، تشارك بيرو في مجلس الأمن وفي عمليات حفظ السلام. إذ توجد قوات مسلحة من بيرو في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا وليبيريا وكوت ديفوار وهايتي.

وتعلّق بيرو أهمية خاصة على التعاون مع هايتي، بعد أن تولت في كانون الثاني/يناير تنسيق مجموعة أصدقاء هايتي في مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نؤيد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمدة سنة، فضلاً عن إعادة التوجيه التدريجي لعملها نحو تعزيز التنمية، دعماً للعمل المتعدد التخصصات والأبعاد الذي تضطلع به. وتسهم بيرو حالياً بوحدة من الضباط العسكريين، نتوقع لها أن تتكامل قريباً مع وحدة هندسية.

وقد قامت بعثتنا الدائمة في نيويورك بتقديم مشروع قرار يؤكد مجدداً، في جملة أمور، الدعوة الملحة إلى الوفاء بتعهدات المساهمة، عملاً بالأولويات التي قدّمتها حكومة هايتي، ولا سيما للمشاريع التعاونية للقضاء على الفقر،

حرة ممتازة. وعلى نفس المنوال، دخلت بيرو في معاهدات للتجارة الحرة مع شيلي والولايات المتحدة، وهي تتفاوض بشأن صكوك مماثلة مع كندا والمكسيك. ومن المقرر أن تبدأ المفاوضات مع بلدان أمريكا الوسطى قريباً. وقد أُنجزنا التفاوض بشأن اتفاق للتجارة الحرة مع سنغافورة، ووصلت المفاوضات مع تايلند إلى اتفاق "حصاد مبكر"، وبدأنا تتفاوض مع جمهورية الصين الشعبية بشأن اتفاق للتجارة الحرة. وبالمثل، بدأت المفاوضات بشأن ارتباط بين جماعة الأنديز والاتحاد الأوروبي. وأولوياتنا الآن تتمثل في مواصلة المفاوضات مع كوريا، واليابان، والهند، وروسيا، وأستراليا، ونيوزيلندا.

إن أهدافنا واضحة وهي: ضمان الوصول إلى أسواق شركائنا التجاريين الرئيسيين؛ وسن أحكام وأنظمة عادلة وقابلة للتنبؤ، نكمل معايير منظمة التجارة العالمية؛ وتنوع الأسواق لصادراتنا من البضائع والخدمات؛ واجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيات لتحديث هياكلنا الإنتاجية، وسد الفجوة التكنولوجية وتحديث البنية التحتية المادية في بيرو، بغية تعزيز قدرتها التنافسية.

وبعد نتائج تجربة مثالية في أمريكا اللاتينية، بتنا مقتنعين بأن النموذج الذي اعتمده بيرو للاندماج في الاقتصاد العالمي، بينما تعزز توسعها الاقتصادي الإقليمي، سيتيح لنا ضمان مشاركة الأغلبية الكبيرة من شعبنا في منافع ذلك النظام، مع تحسينات ملموسة في حياته اليومية. وسيسهم ذلك في زيادة روح انتماء الشعب إلى مؤسساته الاجتماعية وبلوغ مواطنه الكاملة، وحتى يشعر المواطنون بأنهم أدوات فاعلة للتغيير الاقتصادي - الاجتماعي وترسيخ النظام الديمقراطي.

وفي هذا الإطار التكاملي، يضطلع بلدي أيضاً بمسؤوليات دولية متنامية. وفي جهودنا لتنشيط الحوار،

إبداعية للصراعات والتهديدات الجديدة. وذلك ما يجعلنا ندعم بثبات الإصلاح الذي سيقوي الجمعية ويكفل قدرتها على التكيف مع التغيير والاحتياجات الأكثر إلحاحاً على جدول الأعمال الدولي. ولتعزيز مشروعية الجمعية، ينبغي أن نُحَكِّم الإجراءات ونقلص جدول أعمالها. وثمة أولوية أخرى لا تقل أهمية تتمثل في القيام بعمل أكثر فعالية لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. وتشتد الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن على وجه الاستعجال لعله هيئة تمثيلية تتسم بقدر أكبر من الفعالية والشفافية والمشروعية ولديها أساليب عمل أفضل. ومن جهة أخرى، نود أيضاً أن نسلط الضوء على صلاحية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يشكل أداة أساسية لتحقيق مزيد من الفعالية لدى تنسيق الاستراتيجيات الإنمائية، فضلاً عن تقديم المساعدة في حالة الطوارئ.

ويطرح الواقع الدولي العديد من التحديات على النظام العالمي المعني بتعزيز و حماية حقوق الإنسان. فما زالت هناك مفارقة بين الأمن وحقوق الفرد، بخلفية تتسم بالفقر وعدم المساواة تعيش فيها الغالبية العظمى من البشر في جميع أنحاء العالم وتمس كرامة الإنسان. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان الجديد والنظام المدمج فيه المساعدة في التصدي لهذه التحديات.

وبينت المناقشة التي جرت خلال الأيام القليلة الماضية في هذه المنظمة أن تغير المناخ مشكلة عالمية تتطلب استجابة جماعية من المجتمع الدولي في إطار التزام عالمي ومتعدد الأطراف. ومن خلال إدارة مستدامة للغابات، أسهمت بيرو في الالتزام العالمي بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات. كما أحرزنا تقدماً في تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية المتعلقة بتغير المناخ بتعزيز القدرات الوطنية لبلوغ أقصى درجات الاستفادة من مواردنا البشرية والمالية. ويتطلب حجم المشكلة اتفاقاً على وضع أهداف لانبعاثات غاز الدفيئة أكثر طموحاً من تلك التي اتفقنا عليها في المرحلة

وتحسين الخدمات الصحية الأساسية وتدعيم المؤسسات الوطنية. وتوقع لمشروع القرار هذا أن يحظى بتوافق الآراء في مجلس الأمن، بحيث يمكن أن تتواصل المساهمة الدولية في هيايتي.

وفي أيار/مايو الماضي، وبالتعاون مع النرويج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظمت بيرو مؤتمر ليمّا بشأن الذخائر العنقودية، مضطلة في ذلك بدور إقليمي ريادي في التصديق على عملية أو سلو. وقدمت بيرو إلى وفود البلدان المشاركة في هذا المؤتمر، وعددها ٦٩ وفداً، اقتراحاً بإعلان منطقة أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الذخائر العنقودية ذات الآثار العشوائية على المدنيين. وتحظى مبادرتنا بدعم العديد من بلدان منطقتنا.

وبيرو ملتزمة أيضاً بالتنفيذ الفعال لاتفاقية حظر استعمال، وتكديس، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. وهي في المرحلة النهائية من إعداد خطة عمل وطنية لمكافحة الألغام المضادة للأفراد، بهدف إنجاز عملية إزالة الألغام على امتداد حدودنا الشمالية، بالتعاون مع البلد الشقيق، إكوادور.

علاوة على ذلك، فإن بيرو ملتزمة التزاماً ثابتاً بالجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح الكامل، وعدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، فضلاً عن نظم إيصالها، التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، نؤيد تعزيز وعولمة الاتفاقات المتعددة الأطراف الملزمة ذات الصلة. وفي هذا السياق، نظمت بيرو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ حلقة دراسية إقليمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) شاركت فيها معظم بلدان المنطقة.

والجمعية العامة هي المنتدى الذي يمكن للبلدان متوسطة الدخل أن تسهم فيه بكفاءة في تحديد استجابات

**السيد فاليناكيس (اليونان) (تكلم بالفرنسية):**

تحتاج التحديات والمشاكل الهائلة، سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي، إلى استجابات عاجلة ومتسقة. ومسؤوليات الأمم المتحدة ودورها في تعزيز الوعي وتوفير توجيه موحد اليوم أكبر وأكثر أهمية. ولذلك السبب بالتحديد ينبغي أن يكون الامتثال لقرارات الأمم المتحدة أولوية قصوى للجميع، بما في ذلك أولئك الذين ينتخبون لتمثيل المنظمة ووكالاتها.

وأود أن أهنئ سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة - التي كانت ثالث امرأة في تاريخ الأمم المتحدة تتبوأ منصب رئيسة هذه الجمعية - على جهودها لتعزيز المقاصد والمبادئ التي أنشئت المنظمة من أجلها.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على جهوده الحثيثة لصون السلم والأمن الدوليين والحفاظ على سلطة المنظمة ودورها في هذا المجال.

وتؤيد اليونان تماما البيان الذي أدلى به رئيس وزراء البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. غير أننا نود إضافة بعض النقاط بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا للفترة القادمة.

(تكلم بالانكليزية)

كانت نهاية الحرب الباردة إيذانا ببدء عهد جديد في العلاقات الدولية تمت فيه إزالة التهديد المتمثل في المواجهة العسكرية بين تكتلين للقوى. غير أن المجتمع العالمي ما زال يواجه الصراعات الداخلية العنيفة والحروب الأهلية، والإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع الواسعة النطاق التي تتسبب في دمار ومعاناة هائلين لملايين البشر.

ومع ذلك، فإن الصراعات داخل الدول وفي ما بينها لا تشكل التهديد الوحيد للسلم والأمن الدوليين. فقد بدأت تهديدات وتحديات جديدة في الظهور. ويشكل انتشار

الأولى. وتعلق بيرو آمالا كبيرة على الاجتماع المقبل في بالي، وسنعمل على كفاءة التوصل إلى برنامج مشترك يسمح لنا بالإسراع في بدء المفاوضات لتحديد النظام الدولي الجديد الذي نأمل أن يتم الانتهاء من وضعه في عام ٢٠٠٩.

وستتم الانطلاقة الرسمية للسنة الدولية للبطاطس في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بالمقر. ويكتسي هذا الاحتفال أهمية خاصة لبلدي لأن أصل البطاطس يعود إلى بيرو، وهي البلد الذي يتوفر على أكبر قدر من التنوع الجيني لهذا المنتج. وكان تطور زراعة البطاطس قد تحقق في الأزمنة القديمة من خلال الحضارات التي أوجدت بيرو اليوم، وهي الزراعة التي تشكل أحد أكبر الإسهامات في النظام الغذائي العالمي. وأعلنت بيرو عام ٢٠٠٨ السنة الوطنية للبطاطس ووضعت برنامجا لأنشطة متعددة القطاعات للتوعية والبحث ستشكل إسهاما إيجابيا في برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن بيرو تشارك بنشاط في كفاءة تحقيق وتعزيز مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في السلام والتعايش السلمي والتنمية، لا سيما في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. ووفقا لهذا الالتزام، ستواصل بيرو تشجيع الحوار والتنسيق بين شعوب العالم. وقدمت بيرو ترشيحها للعضوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، وهما هيتان في منظومة الأمم المتحدة نأمل أن نحصل فيهما على دعم جميع أعضاء الجمعية للإسهام في العمل على بناء عالم ينعم بأكبر من السلامة والعدالة، ويمكن فيه إيصال التنمية إلى الغالبية العظمى من السكان.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن

لسعادة السيد يانيس فاليناكيس، نائب وزير خارجية جمهورية اليونان.

بالنجاح، يعني أن التهديدات يجب أن تُعالج بصورة شاملة وأن هناك العديد من الشروط التي يجب الوفاء بها. والصراعات التي لم تحل يجب التصدي لها بقوة، وفي الوقت ذاته، علينا معالجة الحالات المتسمة بأوجه الظلم البالغ، وعدم المساواة، واستمرار العنف، والإقصاء الاجتماعي، والفقر المدقع، والجاعة، والأمية، وسوء الفهم القائم بين الثقافات.

ولدى تناول المشاكل العميقة الجذور التي تغذي الصراعات يجب أن يردم بناء السلام الفجوة بين الأمن والتنمية. والحكم السليم وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية القوية واحترام حقوق الإنسان والمساعدة الإنمائية مكونات حرجة في تقليل الصراعات اليوم.

ولا يُنكر أن الإرهاب هو أحد أشد التهديدات خطراً على السلم والأمن، إذ يعرض للخطر أساس مجتمعاتنا الديمقراطية، وينبغي أن تكون الإجراءات لمكافحة هذا التهديد وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية والحريات الأساسية. واعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب كان منجزاً كبيراً، وينبغي أن يحتل تنفيذها الكامل أولوية مطلقة بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على الأهمية التي يوليها بلدي لاحتتام المفاوضات الجارية لوضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي؛ من شأن هذه أن تكون إضافة قيّمة إلى الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب.

وفي وجه كل التهديدات والتحديات التي تتعدى حدود الدولة نحن بحاجة إلى مفهوم أكثر شمولاً للأمن الجماعي، يقوم على أساس الاحترام والعدالة بوصفهما متطلبين للسلام، والتضامن بوصفه شرطاً للأمن، ما ينطوي على التزام من الجميع بالنهوض بالتنمية المستدامة. ولكن، في المقام الأول، نحن بحاجة إلى التزام بالعمل السياسي الجماعي الذي يتطلب تعزيز الأمم المتحدة.

أسلحة الدمار الشامل تحدياً خطيراً. والجريمة المنظمة والاتجار ببني البشر تهديد آخر يمكن أن يحدث آثاراً تزعزع الاستقرار وتغذي الحروب الأهلية. وللفقر المدقع في العديد من أرجاء العالم، والدول الفاشلة، والكوارث الإنسانية الواسعة النطاق، والأمراض المعدية الفتاكة، وتدهور البيئة والكوارث البيئية عواقب مدمرة.

ونشيد بمبادرة الأمين العام عقد حدث رفيع المستوى لمعالجة تغير المناخ في الأسبوع الماضي، لأن المسائل البيئية قد تشكل أكبر تهديد لمجتمعاتنا. وآمل أن يتم قريباً وضع نهج عالمي ومستدام وشامل للمساعدة على إنقاذ كوكبنا ومستقبلنا ومستقبل أبنائنا.

وتشكل السيطرة على تغير المناخ والتصدي له واحداً من أكبر التهديدات في مجال البيئة والتنمية. وما لم نتخذ إجراء سريعاً لمواجهة المشاكل المترتبة على هذه التحديات، فإننا جميعاً نجازف بدفع ثمن باهظ ومؤلم. وينبغي أن نشرع في العمل في الوقت المناسب، عن طريق نهج تدريجي، بالاستفادة من القدرات الوطنية والدولية بغية معالجة الأسباب، والتخفيف من شدة الآثار، وإيجاد أوجه التآزر التي ستمكّن من التوصل إلى نتائج محددة وقابلة للقياس في القريب العاجل. ومن بين الدلائل الواضحة على ما توليه اليونان من أهمية للبيئة قرار الرئاسة اليونانية لشبكة الأمن البشري التركيز على تغير المناخ والأمن البشري.

وقد عانى بلدي هذا الصيف معاناة شديدة من حرائق الغابات المدمرة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة، وأنا أحاطب المجتمع الدولي، للإعراب عن بالغ امتناننا وجزيل شكرنا لجميع البلدان والأصدقاء الذين قدموا لنا دعمهم ومساعدتهم ومعونتهم القيمة.

والعمل من أجل السلام ليس مهمة سهلة. والسعي من أجل السلم والاستقرار الدوليين، إن أردنا أن يكلل

ومبادئ وقيم الاتحاد الأوروبي ذات الصلة إطارا واضحا لتسوية شاملة متفق عليها من جانب الطائفتين.

وما فتئت اليونان ترحب بمبادرات الأمم المتحدة للتوصل إلى حل عادل له مقومات البقاء لمسألة قبرص. وفي هذا الصدد نؤيد تأييدا قويا التنفيذ السريع لاتفاق تم التوصل إليه في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ تحت رعاية الأمم المتحدة. وسنواصل فعل كل ما في وسعنا لمساعدة الطائفتين على التوصل إلى حل متفق عليه، وأحد الأسباب التي لا تقل أهمية لذلك هو التعزيز الكبير لتطوير الصداقة والتعاون بين اليونان وتركيا. ونحث تركيا حثا قويا على إبداء الإرادة والمرونة اللازمين لهذا الاتجاه.

وسياستنا الخارجية تقوم على أساس مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبهذه الروح نتناول علاقاتنا مع تركيا المجاورة. واتخذت اليونان خطوات ومبادرات محددة لمواصلة توسيع وتعزيز تعاوننا مع تركيا في كل الميادين. ومؤخرا ازداد التعاون نموا في المجال الاقتصادي وأيضا في مجال الطاقة. ونعتقد بأن تركيا ديمقراطية، بتوجه أوروبي واضح، تركيا التي تفي بالمعايير والمتطلبات الأوروبية الواردة في إطار المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تكون عاملا للاستقرار في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. ولهذا السبب نؤيد التطلعات الأوروبية لتركيا. بيد أن تركيا يجب عليها أن تظهر على نحو ملموس التزامها القاطع بمبادئ علاقات حسن الجوار والتسوية السلمية للمنازعات مع كل جيرانها. وعلى أية حال، ذكرت اليونان مرارا وتكرارا من البداية أن امتثال تركيا الكامل ينبغي أن يؤدي إلى العضوية الكاملة.

وعلاقات حسن الجوار هي حجر الزاوية الذي يجب على بلدان جنوب شرق أوروبا أن تبني عليه مستقبلا أوروبيا مشتركا للسلام والاستقرار والازدهار. والمنظور الأوروبي

والمنع المبكر والشامل والمتناسق للصراعات يقع في صميم ولاية الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري وضع استراتيجيات متكاملة وعلى الأمد الطويل للتصدي للأسباب الجذرية للصراعات. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تحظى بالتعزيز في إدارة الصراعات وحلها وفي منعها ومنع عودة نشوبها. وأيضا ينبغي للمنظمات الإقليمية الدولية أن تكون فعالة في هذا الصدد، وينبغي احترام المعاهدات الدولية.

لقد أنشئت الأمم المتحدة على أساس تصميم كل الدول على أن يكون العمل الجماعي الأساس الوحيد لاتخاذ تدابير للتصدي لمشاكلنا العالمية المشتركة. ليست لدينا سوى قيم مشتركة مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي ترشد جهودنا وتعطينا الاتجاه صوب التوحد حول ما هو عادل وصحيح - الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة وحل الصراعات بالوسائل السلمية والاحترام والتعددية الثقافية والتسامح والمجتمعات المنفتحة والحوار بين الجيران والأمم والأديان والثقافات. وسياسة اليونان الخارجية والأمنية تقوم على وجه الدقة على أساس هذه المبادئ والقيم. نحن ملتزمون بالتسوية السلمية للمنازعات، والتمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وتشجيع إقامة علاقات حسن الجوار.

وأسف أسفا عميقا لأن ألاحظ أن جمهورية قبرص تبقى، ثلاثا وثلاثين سنة بعد الغزو التركي في سنة ١٩٧٤، جزيرة مقسمة. وتواصل تركيا احتلال جزء من دولة عضو في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بأكثر من ٤٠.٠٠٠ جندي، منتهكة قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهدفنا الثابت يبقى انسحاب كل قوات الاحتلال وإعادة توحيد الجزيرة في سياق اتحاد مكون من منطقتين وطائفتين. وتحقيقا لهذا الهدف تشكل قرارات الأمم المتحدة

ولا يمكنني أن أفكر في أي صراع اجتذب الاهتمام الثابت من جانب الكثيرين مدة طويلة مثل الصراع في الشرق الأوسط. نعي جميعنا التحديات المتعددة الوجوه التي نواجهها في هذا الجزء من العالم. وتتفق جميعا على أن من طبيعة هذه التحديات أنها تؤثر ليس في شعوب المنطقة فحسب، ولكن في المجتمع الدولي برمته. وعلى الرغم من الاختلافات التي نلاحظها فيما بيننا، ثمة عنصر حاسم نشترك نحن جميعا فيه، وهو الحاجة إلى إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يقوم على أساس حل قيام دولتين يضمن الأمن والاحترام المتبادل ومستقبلا طيبا للجميع. هذا هو هدفنا المشترك، واليونان ملتزمة به التزاما عميقا.

والتقدم الذي أحرزته أفريقيا في السنوات القليلة الماضية كبير ولا يمكن إنكاره، وهو يتسم بالنمو الاقتصادي وتوفر إدارة الأزمات والإرادة على منع الصراعات. والأمم المتحدة، المنخرطة انخراطا قويا في حفظ السلام وتوفير المساعدة الإنمائية، وجدت في الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية شريكا حيويا لنجاح هذه العملية. والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأيضا المنظمات الإقليمية الأفريقية، يمكن أن تكون المفتاح للتغلب بنجاح على التحديات التي تواجه أفريقيا اليوم. وفي هذا السياق نرحب بإنشاء عملية الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة المشتركة، واشتغال هذه العملية على قوات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يبين السبيل صوب المستقبل لدارفور وللقارة برمتها.

والتعاون الإنمائي الدولي إحدى أولويات سياسة اليونان الخارجية.

ووكالتنا للتنمية الوطنية، "المساعدة الهيلينية"، تنفذ الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة في الإطار الذي وضعه الاتحاد الأوروبي والمبادئ التي تتبعها لجنة

لبلدان منطقتنا كان خيارا استراتيجيا بالنسبة إلى اليونان. ورؤيانا هي تحويل جوارنا إلى منطقة مثل باقي أوروبا - منطقة للسلام والديمقراطية والازدهار. وبلدي، بوصفه العضو الأقدم في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في المنطقة، يعمل عملا مكثفا وبناء لإيجاد الظروف الضرورية لحسن الحوار والتفاهم والاستقرار في منطقة البلقان.

وتعزيز التعاون الإقليمي وإقامة علاقات حسن الحوار والتوصل إلى حلول مقبولة على نحو متبادل للمسائل العالقة مع البلدان المجاورة - كل ذلك شرط مسبق رئيسي لزيادة إدماج البلدان المتطلعة في جنوب شرق أوروبا في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية. والأعمال والبيانات الاستفزازية ذات المضامين الانفصالية لا تتفق مع مبادئ الأمم المتحدة والقيم الأوروبية المشتركة. إنها تسمم المناخ الضروري للتفاهم بين شعوبنا، وهي تتناقض مع المفهوم الأوروبي. وفي هذا السياق، ثمة حاجة إلى احترام الجميع عمليا للقرارين ٨١٧ (١٩٩٣) و ٨٤٥ (١٩٩٣) اللذين اتخذهما مجلس الأمن، ويدعوان إلى حل مقبول على نحو متبادل لمسألة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وجهدنا لتأمين مستقبل أوروبي حقا لمنطقة البلقان ستبقى غير نهائية إذا لم نتوصل إلى تسوية مستدامة ولها مقومات البقاء لوضع كوسوفو مستقبلا. ولا نزال مقتنعين بأن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا إذا حققت، أولا، حلول وسط فعالة بين الطرفين خلال المفاوضات الجارية، وإذا تم التوصل، ثانيا، إلى إضفاء طابع المشروعية على التسوية عن طريق اتخاذ مجلس الأمن لقرار. وعلى أية حالة، هذه هي مشكلة أوروبية بكل معنى الكلمة، ودور الاتحاد الأوروبي في هذه المسألة جوهري.

الأمم المتحدة، تواجه تحديات رئيسية في السنوات القادمة. وعند تناولها ينبغي لنا أيضا أن نكون واعين بالتقدم المحرز في العالم في العقود الأخيرة.

وتسارع عملية العولمة أتى بفوائد ضخمة للملايين من البشر، ولا تقل هذه الفوائد في الاقتصادات الناشئة. واليوم، حوالي ثلث سكان العالم يعيشون في بلدان حيث يبلغ النمو الاقتصادي حوالي ١٠ في المائة، ويبدو أننا قطعنا شوطا طويلا صوب بلوغ ذلك الجزء الهام من الأهداف الإنمائية للألفية، ما سيقبل بنسبة النصف عدد الناس الذين يعيشون في الفقر المدقع حول العالم.

ومن منظور تاريخي ذلك التقدم يبعث على الاستغراب. لم يحدث أبدا في التاريخ البشري انتشار كثرين من المفقير المدقع في حيز زمني قصير جدا. بيد أنه لا مجال للرضى عن الذات. يجب أن نجعل العولمة قوة للخير، للمجتمعات المنفتحة، والاقتصادات المنفتحة وعالمنا منفتحا لكل شخص على كوكبنا. يجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل الاختتام الناجح لجولة الدوحة للتنمية. والنمو الاقتصادي المستدام، وإقامة قطاع خاص نشيط ونظام تجاري دولي أكثر انفتاحا - هذه كلها لازمة إذا أردنا تحقيق الأهداف التي وضعناها لاستئصال الفقر في العالم.

وتقديم المعونة للتجارة عنصر مكمل حاسم لفتح أسواق كثير من البلدان. والبلدان النامية في العالم تمثل حصة صغيرة جدا في التجارة العالمية. يجب علينا أن نرقى إلى الالتزامات الدولية بشأن المساعدة الإنمائية وضمن أن يصبح التعاون في مجال التنمية أشد نجاعة. هذه هي المسؤولية المشتركة الواقعة على جميع الجهات المانحة وجميع البلدان الشريكة. وبدأت الحكومة السويدية بإصلاحات مكثفة ترمي إلى وضع سياسة سويدية جديدة للمساعدة الإنمائية، تكون متسمة بالمساواة والنجاعة وتحقق النتائج فيما يتعلق

المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، بينما يجري التركيز على تراثنا الثقافي. ومشاريعنا في المجالين الإنساني والإنمائي في ٤٦ بلدا ترمي إلى مكافحة الفقر والمرض وسوء التغذية وعدم توفر سبل الوصول إلى مياه الشرب، ومعالجة نتائج الكوارث الطبيعية وحالات الصراع، بينما تجري المحافظة على حماية حقوق الإنسان. ونسعى إلى التصدي للأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية، والاتجار بالبشر والإرهاب، نظرا إلى أن تدابير الإنفاذ وحدها لا تكفي للتصدي لهذه المشاكل. في سنة ٢٠٠٥ خصصت اليونان ٣٨٤,٢٢ من ملايين الدولارات لتمويل الإجراءات لمنفعة البلدان الشريكة لنا في العالم النامي. في أفريقيا، قدمت المساعدة الإنمائية، التي تشمل المعونة في المجال الإنساني ورعاية المرضى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبرامج المتعلقة باللاجئين، إلى حوالي ٢٠ دولة أفريقية.

وفيما يتعلق بجميع المسائل التي أشرت إليها يلتزم وفد بلدي بمساعدة الأمم المتحدة وبالتعاون مع فرادى الدول الأعضاء كلها ابتغاء تحقيق السلام والازدهار لجميع شعوب العالم.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد أنديرز ليدين، رئيس وفد السويد.

**السيد ليدين (السويد) (تكلم بالانكليزية):** دعوني

أعنتم هذه الفرصة للإعراب عن تأييدنا القوي لشعب بورما في كفاحه من أجل مستقبل ديمقراطي. ونحث حثا قويا الحكومة البورمية على بدء حوار سلمي، ومقاومة العنف واحترام حقوق الإنسان للشعب البورمي، وليس أقلها حريته في التعبير والتجمع.

ولا شك - وقد سلط جميع المتكلمين الضوء على ذلك خلال الأيام القليلة المنصرمة - في أن المجتمع الدولي،



ثمة تحديات كثيرة تتعين معالجتها إذا أردنا جعل العالم مكانا أفضل. ولعل أكثرها أهمية هو كيفية تناولنا على الوجه الأفضل للتهديدات التي يتعرض لها نظام عدم الانتشار القائم. ولو حازت دولة جديدة واحدة على الأسلحة النووية لنشأ الخطر أن تحذو دولة أخرى حذوها قريبا. وبعد ذلك بوقت قصير قد تكون هذه الأسلحة خارج سيطرة أية دولة. وخطر الإرهاب النووي من شأنه أن يكون خطرا حقيقيا جدا. ويجب الحؤول دون ذلك. يستحق أولادنا أن يعيشوا في عالم خال من تهديد الحرب النووية وحصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. هذه الأسلحة تهدد وجود البشرية ذاته.

ولمنع ذلك، يقع على الدول النووية واجب الاضطلاع بمسؤولياتها. والإهمال مدعاة إلى الفشل. يجب على هذه الدول أن تثبت استعدادها للتقليل الكبير لترساناتها من الأسلحة النووية. هذه الأسلحة لا فائدة منها في ردع الخصوم الذين قد نواجههم إذا تأكل أو أهدم نظام عدم الانتشار. المسألة مسألة مصلحة ذاتية والسياسة البعيدة النظر.

ولكن يجب علينا أيضا أن نتصدى للمسائل السياسية التي نواجهها. على الرغم من أن أعداد الحروب والصراعات استمرت في الانخفاض ينبغي لنا أن نكون شديدي الوعي بأخطار نشوب الصراعات بسرعة، واجتماع فتيلها وإبطال التقدم الذي شهدناه.

والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لا بد من أن ينتهي بتسوية سلمية عن طريق المفاوضات بين الأطراف، ما يؤدي إلى نشوء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ولها مقومات البقاء تعيش جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن مع إسرائيل ودول مجاورة أخرى. واستعادة السلام والنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط تتطلب القيام بأعمال متوازنة

بتقليل الفقر وقدر أكبر من الديمقراطية للمجتمعات. ويجب علينا الآن - كما تم التأكيد عليه في الأسبوع الماضي - التعجيل بجهودنا للتصدي للتحدي المتمثل في تغير المناخ. وأنشأت الحكومة السويدية لجنة معنية بتغير المناخ والتنمية لمعالجة تقليل الأخطار والتكيف وتطوير الحماية من المناخ. يجب علينا أن نبذل جهدا متبادلا مخلصا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقنا التقدم الكبير فيما يتعلق بكلها يثبت عالميا أن التقدم ممكن حقا.

وحقوق الإنسان والأمن والتنمية يرتبط الواحد منها بالآخر. احترام حقوق الإنسان ضروري لتحقيق الأمن والتنمية، وهذه العناصر الثلاثة يعزز بعضها بعضا. وحمائنا لأي فرد في أي مكان هي حماية لكل الأفراد في أي مكان.

وعقوبة الإعدام يجب إلغاؤها في كل أنحاء العالم. إنها تتعارض مع مفهوم حقوق الإنسان ذاته. وحتى في ذلك المجال يحقق العالم التقدم، ولكن ٢٥ بلدا لا تزال تصدر حكم الإعدام على الناس. وتحمل ستة بلدان المسؤولية عما يتجاوز ٩٠ في المائة من كل حالات الإعدام في العالم. ونعرف نحن جميعا ما هي ونتوقع منها أن تتخذ خطوات لإلغاء عقوبة الموت.

والروابط بين الأمن والتنمية، بما في ذلك الحاجة إلى جمع جهود بناء الدولة إلى عمليات دعم السلام من أجل تحقيق نتائج باقية وقتنا طويلا، تضع متطلبات جديدة على المجتمع الدولي. يجب على الأمم المتحدة أن تتعلم من التجارب الحاصلة مؤخرا في عدد من المهام الواسعة النطاق المتسمة بالتحدي ولكنها ناجحة التي تضم المكونين العسكري والمدني وأن تبني على تلك التجارب. نحن بحاجة إلى تحسين تنسيق الجهود الدولية في الميدان، مثلا في أفغانستان.

التزامهم بتحقيق السلم والمصالحة. إن فشل إثيوبيا وإريتريا في التوصل إلى تسوية بشأن المسألة الواضحة جدا لترسيم حدودهما المشتركة بعد مضي ثماني سنوات على التزامهما بذلك يبعث على القلق لا لدى هذين البلدين فحسب، وإنما أيضا لدى منطقة برمتها.

وفي السودان، تتسم عملية إرساء الديمقراطية بأهمية كبرى في تناول المشاكل الأساسية وتحقيق المصالحة. وعلينا أن نركز على دعم اتفاقية سلام شاملة وكذلك تجديد جهود السلام من أجل دارفور التي ستعقد في طرابلس في نهاية الشهر.

والحالة في شرق تشاد تبعث على القلق. ويشير إعجابنا العمل الإنساني الهام الذي اضطلعت به المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. ومن الواضح أننا ينبغي لنا أن نبذل المزيد لحماية ومساعدة اللاجئين والمشردين وغيرهم من المدنيين الذين يتأثرون بالصراعات في المنطقة، وكذلك لدعم الجهود الإنسانية بقيادة الأمم المتحدة على جانبي الحدود.

كيف يتسنى لنا إحراز تقدم حقيقي على الإطلاق إذا كان دور المرأة الهام في بناء السلم والتنمية غير معترف به؟ إن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ومشاركتها وتأثيرها وتمكينها هي أهداف رئيسية بحذاتها وهي أيضا هامة في التخفيف المستدام للفقر.

وتبيّن مثل هذه التحديات الحاجة الملحة لأن يقبل قادة العالم بالمسؤولية المشتركة عن مستقبلنا المشترك. وتتصدى السويد لهذه التحديات بتعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي. ونحن بحاجة إلى أمم متحدة قوية - بعد إصلاحها - أمم متحدة تجمعنا معا. إن إقامة عالم أفضل في متناول أيدينا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كارستن ستاور، رئيس وفد مملكة الدانمرك.

من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا أهم بالنسبة إلى أمن إسرائيل على الأمد الطويل من إنشاء دولة فلسطينية لها مقومات البقاء حقا. وذلك سيتطلب حرية الحركة والتحسين الكبير لسبل الوصول في الضفة الغربية وغزة. ويعترف رئيس الوزراء أولميرت والرئيس عباس الواحد منهما بالآخر باعتبارهما شريكين من أجل تحقيق السلام. وذلك يشكل منفذا ينبغي لنا جميعا أن نبذل قصارى الجهد لدعمه.

ولذلك حان الوقت للقيام بعملية سلام حقيقية، وليست عملية من النوع التزايد الذي جُرب مرات كثيرة في السابق. حان الوقت لإحلال السلام الذي هو التطلع المشترك للأغلبية الساحقة من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وأيضا المجتمع الدولي.

ونحث زعماء إسرائيل وفلسطين على المضي قدما نحو تسوية شاملة. ويكتسي الاجتماع المزمع عقده هذا الخريف أهمية كبرى. لكن التحديات في الشرق الأوسط لا تقتصر على ذلك الصراع.

ونحن مقتنعون بأن علينا بذل المزيد لتشجيع المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار في العراق بعد الأعمال الفظيعة والبشعة التي شهدتها في العقود القليلة الماضية. وعلينا بذل المزيد لمساعدة وحماية ما يزيد على 4 ملايين عراقي تركوا منازلهم.

وما برحت إيران ترفض القبول بالالتزامات التي وضعها مجلس الأمن. ويجب على إيران أن تقنعنا بالطبيعة السلمية لبرنامجها النووي.

وتتسبب الصراعات في القرن الأفريقي التي تمتد من إثيوبيا إلى إريتريا فالصومال والسودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، في مقتل آلاف مؤلفة وكذلك في المعاناة الإنسانية التي يعجز عنها الوصف للناجين. وينبغي للقادة القوميين في القرن أن يرتقوا إلى مستوى التحدي ويُظهروا

لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. إن الحقائق بسيطة جدا. إذا لم يتم الإسراع في إحراز التقدم في أفريقيا، لن نفي بمسؤوليتنا. وترى الدانمرك أن الوقت قد حان لعقد قمة للأمم المتحدة تركز على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى التمويل من أجل التنمية.

وتبقى أفريقيا محور مساعدة الدانمرك الإنمائية. وتؤمن الحكومة الدانمركية إيماننا راسخا بوجود زيادة المساعدة إلى أفريقيا. ونحتاج إلى أن نفي بالوعد المتمثل بمضاعفة المساعدة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. وستلتزم الدانمرك بحصتها من الصفقة. ونحن ملتزمون بتخصيص ٠,٨ في المائة من دخلنا القومي للمساعدة الإنمائية. وسيذهب ثلثا مساعداتنا الثنائية إلى القارة الأفريقية.

لكن من الواضح أن المساعدة الإنمائية وحدها غير كافية. إن التجارة والحكم الرشيد هما مفتاح التنمية. فلا بديل عن الملكية الوطنية والالتزام الوطني بالحكم الرشيد ووضع نظم استثمار وتجارة شفافة وليبرالية تتيح للبلدان النامية الاستفادة من العولمة.

إن من أهداف الحكومة الدانمركية الرئيسية تعزيز الحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنع الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وإننا سنعمل على تحقيق هذا عن طريق سياسة خارجية نشطة. وستبذل الدانمرك على نحو جاد قصارى جهدها للإسهام في جعل الأمم المتحدة تعمل بفعالية أكبر وللمساعدة البلدان التي لديها التزام قوي تجاه التنمية، لكنها تفتقر إلى الموارد الضرورية.

لا شك أن تغير المناخ أصبح أحد أكثر التحديات العالمية إلحاحا في عصرنا، فهو تحد، في حد ذاته، ينبغي التصدي له على الصعيد العالمي بحق. إن أكثر الناس تأثرا

السيد ستاور (الدنمرك) (تكلم بالانكليزية): اجتمع في قمة الألفية عام ٢٠٠٠ عدد لم يسبق له مثيل من زعماء العالم وقطعوا على أنفسهم التزاما بجدول أعمال عالمي طموح للسنوات المقبلة. وتلقى جدول الأعمال هذا مزيدا من التعزيز في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ حيث تبيننا أيضا المبدأ العميق الأثر المعني بالمسؤولية عن الحماية.

وبالنظر إلى طبيعة الالتزامات التي قطعت في إعلان الألفية واجتماع القمة العالمي، أدرك العالم أنه لا يمكن تحقيق تنمية دون أمن أو حقوق إنسان - والعكس صحيح. ونحن مدينون لأنفسنا وللمجتمع العالمي بأن نستعرض ما أحرزنا من تقدم. ما مدى نجاحنا في التصدي لهذا التحدي حتى الآن؟

لقد تم إحراز تقدم هام على المستوى المؤسسي، ويشهد على ذلك إنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. بيد أن إنشاء المؤسسات وحده لن يفي بالغرض. ونحتاج إلى أن نظهر العزم اللازم لجعل هذه المؤسسات أدوات فعّالة لخدمة المجتمع العالمي. ولا نكون قد حققنا الكثير إذا لم نسع إلى ضمان أن تحقق هذه المؤسسات أهدافها المحددة وإمكاناتها الحقيقية. ويكمن تحدينا الآن في معالجة المسائل الموضوعية والقيام بذلك بصورة جدية.

ونحن إذ نتخطى منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥، نرى أنه تم إحراز تقدم ملموس على الصعيد العالمي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والنتائج التي حققتها الإصلاحات الاقتصادية ذات المنحى السوقي في آسيا وأمريكا اللاتينية على مدى العقد الماضي تثبت أن القضاء على الفقر ليس هدفا بعيد المنال ولا هو هدف يتعذر تحقيقه.

ولكن، مرة أخرى، لا يوجد مجال للتهاون. لا تزال هناك حاجة لزيادة الجهود زيادة كبيرة، لا سيما إذا أُريد

اتفاق طموح للتقليل من الانبعاثات العالمية ومكافحة تغير المناخ.

وتولي الدائمك أهمية كبيرة لتحد عالمي رئيسي آخر هو توفير فرص متساوية للمرأة. وهنا، نرى أيضا دورا مهما للأمم متحدة فعالة حيث يتم تناول مسألة المساواة بين الجنسين بطريقة نظامية ومعززة، ولا سيما على المستوى الوطني. ونعتقد بأن ينبغي ألا يُستثنى أحد من الإسهام في تحقيق السلم والحرية والتنمية. ولذلك، من الأهمية بمكان - كمسؤولية قانونية وأخلاقية ومعنوية - أن تُعطى المرأة أينما كانت نفس الفرص التي تُعطى للرجل. إن هذا الأمر لضرورة مطلقة في مكافحة الفقر. وينبغي أن تتمتع المرأة بحقوق متساوية وإمكانية وصول كاملة للتوظيف والأرض والموارد المالية. وإلى أن يتحقق ذلك، لن يتسنى للمساعدة الإنمائية أن تحقق إمكاناتها الحقيقية ولا لوطأة الفقر أن تخف.

وينبغي للمناخين أن يدعموا مهمة البلدان الشريكة في تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي السنوات المقبلة، ستركز الدائمك تركيزا قويا على قضية المرأة ودورها في التنمية وحل الصراعات - وضع الأهداف وإنشاء الصناديق ومراقبة التقدم المحرز لضمان أن تحقق السياسات النتائج المرجوة.

وإحداث فرق في ذلك الصدد سيتطلب قيادة من جميع الأطراف. وبدون معالجة دور المرأة، لن ننجح أبدا في خفض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويجب استكمال جهودنا لدعم حقوق المرأة وتمكينها، بجهد محدد الهدف، لتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وفيما نقف هنا اليوم، فإننا نواجه تحديات عالمية أكثر من أي وقت مضى. العالم يواجه الكثير من الصراعات التي لم تحسم بعد، ولا سيما في أفريقيا. ويجب أن نواصل

بتغير المناخ هم الأفقر والأضعف. وسيكون لدى البلدان قدرات مختلفة على العمل. ولذلك، يجب أن نبني جهدنا المشترك على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

من دواعي سرور الدائمك أن تستضيف المؤتمر الخامس عشر للأطراف في الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. لقد بدأنا بالفعل الاستعدادات للمؤتمر. وتطلعنا كبيرة. وينبغي لنا أن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتفاق فعال ومتعدد الأطراف لما بعد كيوتو. وسيكون مؤتمر تغير المناخ في كوبنهاغن بمثابة الدعوة الأخيرة إذا ما أُريد للاتفاق أن يدخل حيز النفاذ بحلول ٢٠١٢.

ونشيد بقيادة الأمين العام بشأن هذه المسألة. وإن الأخذ بنهج شامل متعدد الأطراف تبناه الأمم المتحدة هام إذا ما أُريد لنا أن نجتمع كل الأطراف معا في التصدي لتحدي المناخ العالمي.

وكان الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ، الذي عُقد هنا في نيويورك في الأسبوع الماضي، مثالا على هذا الالتزام. وأود أن أكرر نقطتين أساسيتين أُثيرتا في الاجتماع الرفيع المستوى وتناولهما أيضا الأمين العام في توصياته الختامية. أولا، ألاحظ أن مؤتمر الأطراف المزمع عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر القادم يمثل موعدا نهائيا هاما. وإذا ما كنا جادين في مكافحتنا لتغير المناخ، فينبغي للمؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ في بالي أن يضع جدولا زمنيا واضحا للمفاوضات على إطار شامل لما بعد ٢٠١٢. ثانيا، ألاحظ أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لا تزال الإطار المشروع الوحيد لمفاوضات عملية حقيقية بشأن تغير المناخ. وقد نصت الاتفاقية الإطارية على وجوب التوصل إلى

وفي كوسوفو، لن يضمن الاستقرار والازدهار في المنطقة سوى حل مسألة الوضع النهائي. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه بأن الوضع القائم غير قابل للدوام. ونأمل التوصل إلى نتائج في المفاوضات الجديدة. وكما ذكرت رئاسة الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد سينهض بمسؤوليته الخاصة وسيشارك بنشاط في الجهد الجماعي للتقريب بين الطرفين. والهدف هو التوصل إلى حل سياسي شامل يؤدي إلى كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق.

ونعتقد أيضا أن الأمم المتحدة لا تزال هي مركز التنسيق الدولي لجهودنا المشتركة في مكافحة الإرهاب. ولقد كان اعتماد الجمعية العامة في العام الماضي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أمرا بالغ الأهمية. إن ذلك أكد على الالتزام القوي من المجتمع الدولي بالوقوف صفا واحدا ضد الذين يرغبون في تهديد السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تكون الخطوة التالية هي إتمام المفاوضات على مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. فمن شأن ذلك أن يعث إشارة سياسية قوية تؤكد وحدتنا. وسيكون اعتماد الاتفاقية إنجازا هاما للدورة الثانية والسنتين للجمعية العامة.

أخيرا، دعوني أقول بضع عبارات بشأن إصلاح الأمم المتحدة والتحدي المؤسسي للمنظمة. إن نقطة الانطلاق واضحة، وهي ضمان الإصلاحات الضرورية للأمم المتحدة، وليس هناك بديل عن الإرادة السياسية القوية من جانب فرادى الدول الأعضاء.

إن إصلاحات الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة آخذة في التنفيذ. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به إذا أريد تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى، وإذا أريد للأمم المتحدة أن تعمل حقا باعتبارها منظمة واحدة. وثمة أهمية قصوى لجعل الأمم المتحدة أكثر

التركيز على تعزيز قدرة المنظمة على منع نشوب الصراعات وإدارة الصراعات وبناء السلام.

والأمم المتحدة القوية هي ضرورة لمواجهة التحديات العالمية اليوم وغدا. فالأمم المتحدة القوية والفعالة هي وحدها التي تستطيع أن تقوم بدور القيادة السياسية اللازمة للتنمية ومواجهة الأزمات الإنسانية والصراعات.

ولدينا في السودان التزام بمساعدة شعب دارفور على تحقيق السلام من خلال استعادة الاستقرار. ويجب أن تنتهي أعمال القتل والعنف والفظائع هناك. فلقد مضى وقت طويل جدا عليها. وتحقق الآن أخيرا بعض التقدم في المحاولات المبذولة لإيجاد حل للصراع الدائر في دارفور، ونحن نتحمل مسؤولية ضمان تنفيذه. وتدعم الدائمك بنشاط العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وكذلك العملية السياسية المستأنفة. فهذا يولد آملا حقيقيا في تحسين الحالة التي يرثى لها على أرض الواقع وفي آفاق الحل السياسي الطويل الأجل. وضمن هذه العملية، علينا أن ننفذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية وأن نقدم مرتكبي الجرائم إلى العدالة.

وأفغانستان يجب أن تكون أحد أهم أولويات المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ومن المهم الحفاظ على توافق واسع في الآراء بين جميع الشركاء الدوليين فيما يتعلق بضرورة التنفيذ الكامل لما بدأناه هناك. ولتحقيق هذه الغاية، نحن بحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بدور أقوى في أفغانستان. إن المشاركة المنسقة - المدنية والعسكرية على السواء - هي شرط أساسي للنجاح. ويجب أن تستخدم بعثة الأمم المتحدة للمساعدة إلى أفغانستان كامل إمكاناتها لتنسيق الجهود الدولية باعتبارها نظيرا للأفغان. وينبغي لهذه البعثة أن تكون حاضرة في كل إقليم، بما في ذلك أقاليم الجنوب.

ثالثا وأخيرا، في مجال وضع المعايير الدولية، حيث وضعت الأمم المتحدة بالفعل جدول الأعمال الدولي، ينبغي أن يكون أحد الأهداف هو تعزيز الدور الذي تضطلع به المنظمة في ضمان احترام حقوق الإنسان. وبوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، أخذنا على عاتقنا المسؤولية المشتركة عن حماية من هم في أضعف الحالات، ولا سيما الأطفال.

ما نحتاج إليه الآن هو متابعة التنفيذ وتخفيف العمل. وهذه ليست مهمة بسيطة، حتى بالنسبة إلى أمم متحدة قوية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روبرت هيل، رئيس وفد أستراليا.

**السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية):** أنضم إلى زملائي في تهنتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. كما أود أن أتمنى التوفيق لمعالي السيد بان كي - مون في دورة الجمعية العامة هذه، وهي الدورة الكاملة الأولى له بصفته أميننا عاما.

باسم الحكومة الأسترالية، أود أن أبدأ بتكرار دعوة أستراليا التي تطلقها منذ وقت طويل من أجل إصلاح الأمم المتحدة. وتؤيد أستراليا بقوة الجهود الرامية إلى جعل المنظمة أكثر فعالية. وتود أستراليا أن تشي على الضغوط التي يمارسها الأمين العام من أجل الإصلاح حتى الآن.

ولكن إصلاح الأمم المتحدة ليس هدفا في حد ذاته. علينا أن نصلح الأمم المتحدة حتى يمكننا أن نتصرف بحزم في مواجهة التحديات العالمية. إن مجرد الحديث عن القضايا لا يحل المشاكل.

خلال السنوات الـ ٦٠ الماضية، عندما كانت الأمم المتحدة تتحرك كانت تثبت جدارتها. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم أنقذت أرواحا وساعدت على إعادة بناء مجتمعات. ولدى أستراليا تاريخ مشرف في

تركيزا وفعالية على الصعيد القطري. والتجارب التي تمت في البلدان التجريبية مشجعة وينبغي أن تلهم على اتخاذ المزيد من الإجراءات.

إن هياكل التنظيم في المنظمة تحتاج أيضا إلى مزيد من الإصلاح. فينبغي للجمعية العامة أن تواصل التركيز على صنع القرارات المتعلقة بالمسائل الهامة وأن تترك إدارة التفاصيل للمدراء. ومجلس الأمن سوف يستفيد من الإصلاح الذي يجعله أكثر تمثيلا. ولذلك يشجع الدائمك الزخم الجديد في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

ولكن، أولا وقبل كل شيء، يقتضي تعزيز الأمم المتحدة فهم أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل كل شيء للجميع في آن واحد. إننا بحاجة إلى الاتفاق على رؤية مشتركة وعلى الأولويات بالنسبة للمنظمة. نحن بحاجة إلى الابتعاد خطوة عن أعمالنا اليومية والتركيز على الدور الذي يمكن للأمم المتحدة قوية أن تؤديه في المستقبل - وهو ما يشير نحو تعزيز الأمم المتحدة في ثلاث من سماتها الفريدة.

السمة الأولى هي حل الصراعات ومنع نشوبها حسبما يضطلع بهما مجلس الأمن والجمعية العامة والمساعي الحميدة للأمين العام، وكذلك من خلال جهود حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة.

السمة الثانية هي تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان في المراحل الأولى من الانتعاش في أعقاب الصراعات، أو البلدان ذات المؤسسات الضعيفة جدا. وهنا لدى الأمم المتحدة دور رئيسي. ينبغي لنا أن نساعد على بناء جسور أقوى، من حفظ السلام والمساعدة الإنسانية إلى بناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية. وينبغي لنا أن نساعد على بناء الدول وضمان عدم عودة الدول الضعيفة إلى الانزلاق في الصراع أو الفوضى. وستكون لجنة بناء السلام أساسية في هذا الصدد.

للمساعدة على إعادة بناء المجتمعات والمصالحة بينها، وذلك من خلال معالجة أسباب الأزمة.

في العام الماضي، استند مجلس الأمن إلى مسؤولية الحماية للمرة الأولى في قرار يخص بلدا بعينه، وهو القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، بشأن دارفور. وبموجب قرار لاحق، تم إنشاء عملية مختلطة لحفظ السلام بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ومنحت ولاية قوية لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويجب أن يكفل المجتمع الدولي الآن المضي بسرعة في نشر القوة المختلطة. وثمة حاجة إلى تعاون نشط من المجتمع الدولي إذا ما أردنا أن نفي بوعدنا لسكان دارفور. والبديل لذلك - وهو الفشل - أمر لا يمكن التفكير فيه. وهذا اختبار للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

غير أن حل المأساة الحاصلة في دارفور هو، أولا وقبل كل شيء، اختبار لحكومة السودان والأطراف الأخرى في الصراع. وتبرهن العمليات العسكرية الجارية التي تقوم بها حكومة السودان، وعمليات قتل واختطاف حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي التي قامت بها قوات التمرد في عطلة نهاية الأسبوع الماضي على الحاجة الملحة لأن توقف الأطراف هذه الجرائم وتبني السلام. ويجب معاقبة من ارتكبوا جرائم في دارفور.

وأستراليا تطلب إلى حكومة السودان تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. ونطلب إلى السودان أن يعتقل المتهمين وأن يسلمهم إلى المحكمة.

ودارفور ليست الأزمة الإنسانية الوحيدة التي شهدناها أو سنواجهها في الأمم المتحدة. فمن المفجع أن هناك سكانا آخرين سيحتاجون أيضا إلى الحماية من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتوفر المسؤولية عن الحماية الدليل الضروري لما يلزم من إجراءات. إلا أن لأعضاء مجلس الأمن

مساندتها. فلقد كانت أستراليا أول بلد في الميدان يشارك في ما يقال إنها أول بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة على الإطلاق، وهي اللجنة القنصلية الموفدة إلى إندونيسيا في عام ١٩٤٧. وفي السنوات الـ ٦٠ الماضية، ساهمت أستراليا في ٣٩ عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، ومازلنا نواصل هذا التقليد اليوم.

الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الوحيدة ذات العضوية العالمية الحقيقية، لديها فرصة فريدة لمواجهة التحديات وعليها مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة على حد سواء. ومن خلال توحيد صفوفنا، يمكننا أن نحقق أكثر مما يستطيع كل بلد من بلداننا أن يحققه وحده. لدى الأمم المتحدة سلطة معنوية كبيرة. ولكن إذا أخفقت في التصرف بحسم، سوف تتبدد هذه السلطة.

وبوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، وضعنا لأنفسنا أهدافا هامة على مدى السنوات الـ ٦٢ الماضية، وهي صون السلام والأمن العالميين، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنهوض بحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٥، تعهدنا بحماية الأكثر ضعفا، وهم الذين يواجهون الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وأقرنا بمسؤولية الحماية باعتبارها إحدى ركائز إنسانيتنا المشتركة.

ومسؤولية الحماية هذه تشكل الأساس للفكرة القائلة إنه يجب على الدول أن تحمي شعوبها. ولكن، إذا أخفقت في ذلك، فإن على المجتمع الدولي مسؤولية التحرك، والآن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة الأعمال الوحشية أو الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي. وبالنسبة للمجتمع الدولي، هذا يعني أنه يجب علينا أن نلتزم بمنع هذه الجرائم الأكثر خطورة - والتصدي لها - أينما تقع. وبعد أن تمر الأزمة القائمة، يجب علينا أن ندعم جهود الإنعاش

وتعني المسؤولية عن الحماية أنه يجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نتخذ الإجراء اللازم في مواجهة أخطر الجرائم. ولكن علينا أيضا أن نتخذ الإجراءات اللازمة للتصدي لمجموعة من التحديات العالمية التي نواجهها، من الإرهاب وتغير المناخ إلى الفقر. ويتناقض الإرهابيون كل التناقض مع مَنْ يسعون من بيننا إلى حماية الضعفاء. وأهدافهم عالمية ويتسم باعهم بأنه عابر للحدود الوطنية. وليس بوسع أي بلد منفرد أن يحل المشكلة وحده. ولقد حدث عدد من النجاحات في مكافحة الشبكات الإرهابية، ولكننا نحتاج إلى وضع استراتيجيات أكثر فعالية لوقف نشاط هذه الشبكات وتفكيكها.

وتطلب أستراليا إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنفذ بالكامل جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن تجريد الأصول المالية للإرهابيين. ويجب حرمان المنظمات الإرهابية من أموالها وما تحصل عليه من دعم. وتطلب أستراليا إلى الدول الأعضاء أيضا إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب بأسرع ما يمكن. ومن شأن هذه الاتفاقية أن توفر أساسا صلبا للتعاون الدولي لمنع الأعمال الإرهابية والمحكمة بسببها والعقاب عليها.

وعلى المجتمع الدولي أن يدعم جهود الدول التي تكافح الإرهاب - ولا سيما الدول الديمقراطية الفتية. ويجب أن تساعد تلك الدول على إنشاء مؤسسات ديمقراطية قوية وهياكل حكومية تخضع للمساءلة، لأن ضعف الدولة لا يمكن إلا أن يسمح للإرهاب بالانتشار.

وينبغي لنا أن نتعاون أيضا للحيلولة دون وقوع نظم الدفاع الجوي التي يحملها أفراد في أيدي المجموعات الإرهابية. وينبغي لنا كذلك أن نكثف الأعمال بشأن المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وتحت أستراليا الدول الأعضاء على الانضمام إلى تلك المبادرة.

أن يقوموا، باسم المجتمع الدولي، باتخاذ الإجراء اللازم، ولكل أعضاء الأمم المتحدة أن يدعموهم بعد ذلك.

وتذكرنا الأحداث التي وقعت في الأسبوع الماضي في بورما بالدافع الإنساني الذي لا يقهر لانتهاك الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويجب أن تبلغ الأمم المتحدة وفرادى البلدان المحتجين الشجعان في بورما أننا فهمنا رسالتهم - رسالة بشأن ضرورة التحرك نحو التقدم الديمقراطي الحقيقي والوفاء الوطني، وبعيدا عن السيطرة العسكرية.

ولقد شاركت أستراليا المجتمع الدولي في إدانة أعمال القمع العنيف للمظاهرات السلمية التي قام بها الرهبان والمدنيون. ونطالب بالإفراج الفوري عن المعتقلين بسبب ممارستهم لحقوقهم الإنسانية الأساسية في القيام باحتجاج سلمي، ونطالب أيضا بالمعاملة الإنسانية لكل المحتجزين. وتتخذ أستراليا الآن أيضا تدابير مالية محددة الهدف ضد أعضاء النظام الحاكم في بورما ومؤيديه، لزيادة الضغط عليهم بغية الدخول في عملية إصلاح سياسي حقيقي ومصالحة وطنية.

وتؤيد أستراليا الجهود الدؤوبة التي بذلتها الأمم المتحدة حتى الآن لرصد الحالة في بورما وتحسينها. وقد رحبنا بالبيان الصادر عن مجلس الأمن عقب المشاورات الخاصة التي أجراها في ٢٦ أيلول/سبتمبر. ونرحب بالزيارة التي يقوم بها حاليا إلى بورما المبعوث الخاص للأمين العام، السيد إبراهيم غمباري وإمكانية مقابله داو أونغ سانغ سو كي. ونحث السلطات في بورما على العمل معه على نحو بناء وهادف، دعما لمهمته التي أذنت بها الأمم المتحدة. والسيد غمباري في موقف جيد يمكنه من المساعدة في تحقيق حل سلمي للأزمة الحالية.



المناخ وأمن الطاقة والتنمية النظيفة. واتفق قادة اقتصادات التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ على العمل لتحقيق فهم مشترك بشأن الأهداف الطموحة الطويلة الأجل الرامية إلى الحد من الانبعاثات وتمهيد السبيل لترتيب دولي فعال لما بعد عام ٢٠١٢.

ومما له أهميته أن هؤلاء القادة، الذين تمثل اقتصاداتهم ما يزيد على نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم، اتفقوا على ضرورة أن يكون الاتفاق المتعلق بما بعد عام ٢٠١٢ شاملا، وعلى أن تسهم جميع الاقتصادات في تحقيق الأهداف العالمية المشتركة. واتفقوا أيضا على وجوب أن تكون ردودنا منصفة، وفعالة بيئيا واقتصاديا، وقادرة على إدماج شتى النهج.

وأبرز الحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ الذي استضافه الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر، واجتماع الاقتصادات الرئيسية بشأن أمن الطاقة وتغير المناخ الذي استضافته وزيرة خارجية الولايات المتحدة راييس بعد ذلك ببضعة أيام، هذه الأهداف ذاتها، ووفر الاجتماعان زخما دوليا إضافيا للوصول إلى اتفاق لما بعد عام ٢٠١٢. وتطلب أستراليا إلى الأطراف في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ الذي سيعقد هذا العام في بالي الاتفاق على ولاية جديدة للاتفاقية التي ستتحرك إلى ما بعد كيوتو، ووضع اتفاق شامل جديد.

وعلى المجتمع الدولي أن يعالج أيضا مسائل ملحة تتعلق بالصحة والأمن البشري، ولا سيما انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسترتب على عدم مكافحة ذلك الوباء آثار اقتصادية واجتماعية عالمية. وتأخذ أستراليا مسؤوليتها عن اتخاذ الإجراء اللازم مأخذ الجد، وما فتئت تدعم جيرانها القريبين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في التصدي للتحدي المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويجب أيضا أن نتخذ الإجراءات اللازمة لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. وترحب أستراليا بالإجراء القوي الذي اتخذته مجلس الأمن في السنة الماضية والمتمثلة في فرض جزاءات ضد البرامج المتصلة بالانتشار في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأيضاً في إيران. وقد وجّه الإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن بشأن المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسالة قوية إلى ذلك البلد بأن المجتمع الدولي لن يتغاضى عن برامجه النووية. ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في المحادثات السداسية الأطراف. ونطلب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحافظ على الزخم، وأن تنفذ التزاماتها بتزع الأسلحة النووية بالكامل.

ووجّه مجلس الأمن أيضا رسالة قوية إلى إيران. ونرحب بعزم إيران المعلن على العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعلاج المسائل التي ما زالت قائمة منذ وقت طويل. ولكن المجتمع الدولي، بما فيه أستراليا، ما زال يشعر بعميق القلق إزاء برنامج إيران النووي. وينبغي أن توقف إيران برنامجها لتخصيب اليورانيوم، بناء على طلب مجلس الأمن، وأن تتعاون تماما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتأمل أستراليا أيضا أن يتسنى للأمم المتحدة مواصلة أعمالها في حماية السكان، بوضع قيود ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ونؤيد وضع معاهدة للاتجار بالأسلحة.

ويشكّل تغير المناخ تحدياً آخر يتطلب منا بوضوح الاهتمام العاجل. ويقضي تغير المناخ ردا عالميا فعالا ودائما. وتمثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المحفل اللازم لوضع هذا الرد العالمي. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أصدر قادة اقتصادات منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ التي تضم ٢١ عضوا إعلان سيدني التاريخي بشأن تغير

حقيقي. غير أن هذه السلطة لن تعني شيئا إلا إذا حولنا الالتزام إلى عمل.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لقد طلب عدد من الممثلين ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، فيما يتعلق بالبيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد، تحدد مدة البيان الأول بعشر دقائق، وتحدد مدة البيان الثاني بخمس دقائق، على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد شينيو (اليابان)** (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا الصباح. إن كامل هذا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا أساس له ولا يمكن أن نقبله. أولاً، إن ادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن اليابان تحول قوات دفاعها إلى جيش عادي مخول بالقيام بضربات استباقية على بلدان أخرى وذلك بتغيير دستور السلام إلى دستور حرب ليس له أساس من الصحة على الإطلاق.

إن اليابان، وفقاً لدستورها، ولمدة ٦٠ عاماً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، قد التزمت على نحو متواصل وحصري بسياسة الأمن الدفاعي القائمة على مبدأ ألا تصبح أبداً قوة عسكرية. فاليابان لا تملك أسلحة نووية، ولا تصدر أسلحة من أي نوع كان، وتعمل بفعالية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وأود أن أسترعي انتباه جميع الدول الأعضاء إلى حقيقة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد قامت بتجربة نووية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٦. وجاءت تلك التجربة إضافة إلى القذيفة التسيارية التي أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

وترى الحكومة الاسترالية أن التحدي المتمثل في إنهاء الفقر المستوطن ما زال يشكل أصعب مسألة اقتصادية واجتماعية منفردة وأكبر مسألة أساسية في الوقت ذاته. وفي عالم تتحرك فيه التجارة الدولية بسرعة خاطفة، ينبغي ألا يتصور البشر جوعاً. وللتجارة والتنمية الاقتصادية القدرة على تخليص الناس من يرثون الفقر. وتساعد التجارة الحرة والمفتوحة البلدان على التطور عن طريق الاندماج في النظام التجاري العالمي. ويجب أن نختتم جولة الدوحة وأن نتوصل إلى نتائج تزيد من إمكانية الوصول إلى الأسواق وتخفيض الإعانات المحلية.

وتضطلع المساعدة الإنمائية أيضاً بدور رئيسي في تخفيف حدة الفقر. وفي اجتماع قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، تعهدت أستراليا بمضاعفة ميزانيتها للمساعدة الإنمائية بحلول عام ٢٠١٠. وقطعنا شوطاً طويلاً نحو تحقيق ذلك الهدف. إلا أنه يجب أن تكون هذه المساعدة مركزة وأن تقدم بطريقة تعزز نمواً اقتصادياً واسع النطاق وتشجع الحكم الصالح. ونحن بحاجة إلى التزامات بعيدة المدى، لا سيما في مرحلة ما بعد الصراع من أجل التنمية وإعادة الإعمار.

لقد أوجزت اليوم التحديات العالمية الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي - الأزمات الإنسانية والسياسية، بما في ذلك في دارفور وبورما، وتغير المناخ والفقر والأسلحة الدمار الشامل والإرهاب. ويعمل مجلس الأمن وفقاً لمبدأ مسؤوليته عن الحماية الذي وافق عليه القادة في مؤتمر القمة عام ٢٠٠٥. ومن الواضح أن المجتمع الدولي برمته مسؤول عن حماية الذين يتعرضون للإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

إن عملنا يتمثل في الرد بسرعة وفعالية. ولقد منحت الأمم المتحدة سلطة كبيرة من أعضائها لإحداث تغيير

بالرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان أو اتحادات التسليف لم تختلف بأي حال من الأحوال عن التدابير التي يتم اتخاذها بشأن مؤسسات مالية أخرى مفلسة في اليابان. ولقد تم اتخاذ تلك التدابير مجرد تحصيل الدين وليس من أجل أغراض سياسة أو دبلوماسية.

إن الحكومة اليابانية ما فتئت تتخذ تدابير منذ زمن طويل كي تضمن أن يعيش الكوريون المقيمون في اليابان حياة عادية، بما فيها منحهم الوضع القانوني المناسب للبقاء في اليابان وتحسين الظروف التي تؤثر في حياتهم. ويضمن دستور اليابان المساواة أمام القانون وبدون تمييز من أي نوع كان. وعلى أساس هذا المبدأ، تسعى اليابان جاهدة لتحقيق مجتمع خال من جميع أشكال التمييز.

وأخيراً، إن السياسة الأساسية لليابان بخصوص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقوم على إعلان بيونغيانغ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ولم تتغير. وستواصل اليابان بذل كل جهد لتطبيع العلاقات من خلال تسوية قضايا الماضي المؤسفة والحل الشامل للقضايا العالقة مثل تلك التي تتعلق بالمسائل النووية والاختطاف وقضية القذائف.

وتود اليابان التشاور مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن خطوات عملية يمكن اتخاذها على أساس نتائج اجتماع الفريق العامل بالمعنى بتطبيع العلاقات بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد هيل (استراليا)** ( تكلم بالانكليزية): أود أن أمارس حق الرد بخصوص تأكيدات السيد أوتي، وزير خارجية جزر سليمان (انظر A/62/PV.13) في البيان الذي ألقاه أمام الجمعية العامة مساء أمس، على أن بعثة تقديم المساعدة إلى جزر سليمان بقيادة استراليا قد احتلت جزر سليمان في مخالفة لميثاق الأمم المتحدة.

إن ذلك العمل - الذي كان تهديدا خطيرا ليس لسلم وأمن اليابان فحسب، وإنما أيضا لشرقي آسيا والمجتمع الدولي - غير مقبول جملة وتفصيلا. ونود أن نذكر أيضا بأنه في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) باعثة بذلك رسالة صارمة من المجتمع الدولي يدين هذا العمل، ويشير إلى تدابير مطلوب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذها.

أما بخصوص التدابير المتخذة ضد الرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان، التي أشار إليها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا الصباح، فإن التدابير التي اتخذتها حكومة اليابان تتفق مع قوانينها الوطنية ولا تشكل انتهاكا للقانون الدولي بأي حال من الأحوال. ولذا، فإن ادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا أساس له من الصحة على الإطلاق.

اسمحوا لي أن أشرح ذلك بطريقة محددة. لقد قامت الشرطة اليابانية، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بتفتيش الرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان، الموجودة في قاعة الصحافة الكورية، وذلك لجمع أدلة تتعلق بقضية الاتهام بالخطف. وقبل القيام بالتفتيش حصلت الشرطة اليابانية على إذن من المحكمة المختصة. وقامت الشرطة اليابانية بتفتيش المبنى بصورة قانونية وسليمة. ولم تقم بأي عمل غير قانوني من أي نوع كان ولم ترتكب أعمال عنف أو تهديدات. أما بالنسبة للتدابير المتعلقة بالمقر الدائم للرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان والأرض التي يقع عليها، فقد كانت ضرورية لتحصيل دين من الرابطة العامة. وقد قامت بذلك الإجراء جمعية يابانية عامة تدعى "شركة التسويات والتحصيل" لتحصيل دين من الرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان. وأنشطة التحصيل التي قامت بها هذه الشركة للقروض المتعثرة من المؤسسات المالية المفلسة المرتبطة

الأمد ترسم الطريق المتفق عليه بين حكومة جزر سليمان والبعثة صوب إكمال ولاية البعثة، واستعراض واسع النطاق للبعثة من قبل محفل جزر المحيط الهادئ بناء على طلب محدد من حكومة جزر سليمان.

لقد أمضت البعثة أربع سنوات في جزر سليمان، وفي تلك الفترة القصيرة حققت تقدما ملحوظا انطوى على تحسينات أساسية في الحياة اليومية للناس. فقد استعيد القانون والنظام بسرعة، مما مكن الناس من أن يعيشوا حياتهم اليومية الطبيعية. بمنأى عن الخوف أو التهيب. كما أن الإيرادات نمت بما يعادل ٥٠٠ في المائة. وإن المستثمرين الأجانب ما فتئوا يعودون. وحكومة جزر سليمان واصلت وضع ميزات لا عجز فيها؛ والخدمات الحكومية، مثل المدارس والمستوصفات، عادت إلى العمل.

وفي ضوء هذه الإنجازات المهمة ينبغي ألا نستغرب من أن تواصل البعثة التمتع بالدعم من المجتمع المحلي في جزر سليمان. ويبين استقصاء أجري مؤخرا أن أكثر من ٩٠ في المائة من سكان جزر سليمان ما زالوا يؤيدون وجود البعثة في بلدهم.

**السيد بطاري (نيبال)** (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يمارس حقه في الرد على الملاحظات التي أدلى بها رئيس وفد بوتان بعد ظهر هذا اليوم حول مسألة اللاجئين البوتانيين الذين تؤويهم نيبال لأسباب إنسانية طيلة السنوات الـ ١٦ الماضية.

وجود اللاجئين البوتانيين في مخيمات في نيبال ومحتهم تعود جذورها إلى السياسة التمييزية التي تنتهجها حكومة نيبال تجاه مواطنيها. إن ملاحظاته ليست في محلها، وبالتالي لا أساس لها. إنهم يتجاهلون عذاب اللاجئين في المخيمات.

إن هذه التأكيدات لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. فلقد أيد منتدى جزر المحيط الهادئ هذه البعثة. وتم نشرها بطلب من حكومة جزر سليمان ردا على التدهور الخطير في الحالة الأمنية والنظام في جزر سليمان. وحصلت البعثة كذلك على تأييد مجلس الأمن الدولي والكمونولث. إن تواجد بعثة تقديم المساعدة إلى جزر سليمان بقيادة استراليا وعملها في جزر سليمان قد حددتهما معاهدة دولية بين جزر سليمان واستراليا وكل الدول الأعضاء الأخرى في منتدى جزر منطقة المحيط الهادئ التي هي مشاركة بصورة فعلية في البعثة. وقد سنّ برلمان جزر سليمان بالإجماع قوانين تيسيرية بخصوص البعثة.

وبصفة استراليا البلد الذي أوكلت إليه مسؤولية قيادة البعثة حسب المعاهدة الخاصة بالبعثة، ما فتئت استراليا متيقظة لأهمية احترام سيادة جزر سليمان. إن البعثة وبكل وضوح لا ترغب في أن تكون بديلا من حكومة جزر سليمان. بل إن البعثة قد أوجدت بيئة تتيح للحكومة جزر سليمان تقديم الخدمات الأساسية مرة أخرى إلى شعبها. وقد تم الاتفاق على كل برامج البعثة مع حكومة جزر سليمان. وتعمل البعثة بالاشتراك مع حكومة جزر سليمان على إعادة بناء مؤسسات الدولة وعلى تمكينها من إنفاذ قوانين البلد وأنظمتها. وبعثة تقديم المساعدة الإقليمية لجزر سليمان (البعثة)، بقيامها بذلك، إنما ساعدت جزر سليمان على إعادة توكيد سيادتها.

ثمة مجموعة متنوعة من الآليات التي تكفل خضوع البعثة للمحاسبة أمام حكومة جزر سليمان والبلدان المساهمة، بما في ذلك الالتزامات التعاقدية لرئيسي الوزراء في استراليا وجزر سليمان بأن يرفعا تقارير مشتركة إلى قادة محفل جزر المحيط الهادئ الذين يعقدون اجتماعا سنويا مكرسا للبعثة، وتقارير شهرية ترفع إلى أعضاء محفل جزر المحيط الهادئ، والتقارير السنوي للبعثة عن أدائها، وإستراتيجية متوسطة

بقمع الكوريين ومنظماتهم في اليابان. هذه حالة لا تطاق. ومنذ بداية هذه السنة والسلطات اليابانية منعمكة في توجيه وسائل الإعلام الخبيثة لتعميم شتى أنواع التقارير الملفقة بقصد تشويه صورة المنظمات الكورية في اليابان، في سعي عقيم لنشر البغضاء ضد بلدي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتجاه المنظمات الكورية في اليابان.

وفي الوقت ذاته، نظم مدير وكالة الشرطة الوطنية اليابانية حملة قمعية هائلة بواسطة أفراد شرطته لمقاضاة مسؤولي "شونغريون" والمنظمات الكورية والكوريين في اليابان وإلقاء القبض عليهم، واتخاذ إجراءات أخرى ضدهم، رغم أن من واجب الشرطة حماية حقوق وأنشطة كل المواطنين. إنهم يدعون أن من مهام الشرطة أن تمارس الضغط على كوريا الشمالية وأن تجبر كوريا الشمالية على الدخول في مفاوضات مع اليابان.

لقد نفذت سلطات الشرطة اليابانية عمليات تفتيش إجبارية لمنظمات كورية كثيرة وللمنشآت التابعة لها، بما في ذلك مقر "شونغريون" والمدارس الكورية، ونهبتها وألقت القبض على الكوريين بدعم من وحدات الشرطة المدججة بالسلاح والعربات المصفحة.

بل إن السلطات اليابانية ذهبت إلى أبعد من ذلك لتجبر "شونغريون" على بيع الأرض ومباني المقر كلها في محاولة دنيئة لإزالة تلك المنظمة الكورية من الوجود بأي ثمن.

هذه خطوة تسعى إلى الإفناء الجسدي لمحور أنشطة المنظمات الكورية التي تدافع عن الحقوق الوطنية الديمقراطية للكوريين في اليابان وللقضاء على أنشطة المنظمة الكورية والكوريين في اليابان. ويُزعم أن المنظمة الكورية تلك، "شونغريون"، هي منظمة للمواطنين الكوريين في الخارج تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن تلك المنظمة تعمل على حماية الحقوق الوطنية الديمقراطية للضحايا

ونيبال تعتبر هذه المشكلة مشكلة بين اللاجئين وحكومة بوتان. موقفنا هو أن هؤلاء اللاجئين يجب أن يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم مع التمتع الكامل بكرامتهم وشرفهم، ومن دون أي شروط، ويجب أن يسمح لهم بأن يكونوا جزءاً من الحياة الوطنية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد الموقف الذي طرحه رئيس وفدي يوم أمس.

**السيد باك توك هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أمارس حق الرد على البيان أو التعقيب الذي أدلى به وفد اليابان.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكنها إلا أن تشعر بالقلق من تحركات اليابان الأخيرة بقصد العسكرية، بتحويلها مختلف القوات إلى جيش نظامي. إننا نشعر بالقلق من التحركات اليابانية هذه، خاصة وأن اليابان قريبة من بلدنا وقامت في الماضي بغزو بلدان آسيوية وارتكاب مجازر بحق ملايين الناس الأبرياء. وما فتئت اليابان تزور تاريخها العدواني بدلا من التبرؤ منه.

إن إحجام اليابان عن الاعتراف بجرائمها ضد الإنسانية يكاد يساوي إعلانها الصريح بأنها ستشن من جديد عدوانا عسكريا في أعالي البحار.

أمام هذه الخلفية بنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رادعا دفاعيا صلبا بغية كفالة ألا تتجاسر اليابان على شن عدوان على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أبدا. ويود وفدي أن يذكر المندوب الياباني بأن نبتد ماضيه سيستخدم مصلحة اليابان نفسها، وأن المجتمع الدولي لن يسمح لليابان بأن تؤدي دورا سياسيا وعسكريا مساويا لقوتها الاقتصادية.

أما بالنسبة للمسألة الثانية التي تطرق إليها مندوب اليابان، فإننا نشعر بالغ القلق من قيام السلطات اليابانية

تبدى احترامها للديمقراطية وحقوق الإنسان. هذه حقيقة معروفة جيدا لدى كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبالتالي ما قاله ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير مقبول. وكما ذكرت فعلا في بياني السابق فإن السياسة اليابانية تجاه الدفاع وتجاه الأمن في منطقتنا ذات طبيعة دفاعية فقط. لقد ذكرنا بوضوح فعلا أن سياسة اليابان تقتصر على الدفاع عن بلدي، وليست لدينا سياسة تصدير الأسلحة إلى البلدان الأجنبية. ولا نمتلك أي أسلحة نووية - ما هو مختلف عن بعض البلدان المجاورة لنا - وليست لدينا سياسات تشكل تهديدات لبلدان أجنبية. الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى أي من هذه.

وفيما يتعلق بالزعم الذي ساقه ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالرابطة العامة للإقامة الكورية في اليابان، ذكرت في بياني السابق أنه لا يوجد هنا ما يمكن أن يعتبر انتهاكا للقانون الدولي، ولا يوجد ما ينبغي أن يعتبر فرض تدابير تمنع إقامة الكوريين الذين يعيشون في اليابان. نحن تماما ضد هذا النوع من الأشياء.

ولا يتعين علي أن أكرر مرة أخرى لأننا وصفنا فعلا إجراء الشرطة الذي اتخذته سلطات الشرطة اليابانية إزاء الرابطة العامة للمقيمين الكوريين في اليابان وأيضا التدابير التي اتخذتها شركة الحال والتحصيل، وهي منظمة عامة، ضد الرابطة العامة للمقيمين الكوريين. كانت هذه مسألة دين من جانب تلك المنظمة، والمسألة الأولى كانت وثيقة الصلة بقضية خطف - وذلك خطير جدا. تلك جريمة خطيرة في اليابان.

وبالتالي فإن الزعم الذي ساقته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير مقبول تماما. ونود أن أكرر القول إن السياسة التي طبقت وحقائق أخرى تبين بوضوح أنه لا يوجد وزن لهذا الزعم.

المباشرين لحمالات التجنيد الإجبارية للكوريين على يد اليابان في الماضي، وللكوريين في اليابان وأحفادهم.

إن السلطات اليابانية تصف عملها الإجرامي المتخذ ضد الكوريين ومنظماتهم على أنه تنفيذ للقانون أو على أنه مجرد مسألة مالية متعلقة بتحصيل السندات. لكن هذه مؤامرة سياسية تنطوي على تحركات إجرامية لحرمان "شونغريون"، المنظمة الكورية، من مركز أنشطتها، ولتدميرها بأي ثمن. لكنهم ينكرون هذه الحقيقة الواضحة.

كما أود أن أورد على البيان الذي أدلى به ممثل أستراليا قبل بضع دقائق. إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، كما أوضحنا مرارا وتكرارا، بما في ذلك من على هذا المنبر بالذات، ليست أكثر من نتاج سياسات معادية راسخة الجذور ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما من مسألة ستحسم باللجوء إلى الجزاءات والضغط والسياسات العدوانية، وهو ما أثبتته التاريخ.

قوتنا العسكرية الوطنية دفاعية وطبيعتها تكمن تحديدا في الحاجة إلى حماية سيادتنا. كما أنها تخدم مصالح بلدان المنطقة في النهوض بالسلام والأمن والاستقرار.

إننا نحث أستراليا على التطلع بصراحة إلى طبيعة وأصل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وأن تتصرف بطريقة تشجع على حل هذه المسألة.

**السيد شينيو (اليابان)** (تكلم بالانكليزية): لم نكن ننوي الإدلاء بكلمة، لكننا نشعر بأننا مضطرون للرد على البيان الذي أدلى به للتو مندوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تواجه اليابان ماضيها بإخلاص وانتظام. ونشعر بالندم وعرضنا اعتذاراتنا أحيانا كثيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وإذ تعي اليابان ذلك منذ ذلك الوقت تكرر نفسها باستمرار للنهوض بالسلام والازدهار الدوليين وأيضا

إننا نحث اليابان على اتخاذ سياسة تتسم بالتعاون الأكبر والنظر بوضوح إلى الحالة الآن والتصرف بتعقل.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٠.

**السيد باك توك هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): آسف لأخذ الكلمة مرة أخرى. سأتوخى الإيجاز فيما يتعلق بالملاحظات التي قدمها الممثل الياباني. تقول اليابان دوماً إنها تعتذر عن الجرائم المقترفة في الماضي، وعلى نحو خاص ضد الكوريين. ولكن ذلك ليس سوى تشدق. نرى أحياناً كثيرة أن اليابانيين ينقضون اعتذاراتهم. اعتذاراتهم ينبغي أن تتلوها الأعمال.

وعلى سبيل المثال، كثيرون من المسؤولين رفيعي المستوى من الحكومة اليابانية وفي البرلمان، يقولون إنه لم توجد نساء لتوفير الراحة في الجيش الياباني. إنهم يشوهون الحقائق. إنهم أيضاً يهينون نساء توفير الراحة هؤلاء باعتبارهن بغيات. إنهم يسمونها "الحرب ضد البلدان الآسيوية"، "حرب التحرير". لا نرى أي اعتذار مخلص من جانب اليابان.

وفيما يتعلق بمسألة ثانية، وهي مسألة رابطة المقيمين الكوريين في اليابان، قال إنه لم ترتكب أي مخالفة. قال إن تلك كانت مسألة دين. إذا كانت هذه المسألة مسألة دين، كما قال الممثل الياباني، إذن لم حشدت اليابان قوات مسلحة ضخمة ومئات رجال الشرطة، وقوات الشرطة، بعربات مدرعة، لقمع الذين قاوموا البحث الذي قام به رجال الشرطة اليابانيون.

وفيما يتعلق بمسألة الخطف أوضحت فعلاً موقفنا في ٢٨ أيلول/سبتمبر في جواي لليابان (انظر A/62/PV.11) بإيجاز، نأسف رسمياً أن ١٣ من اليابانيين قد خطفوا. وأرسلت جميع الذين كانوا أحياء إلى اليابان مع أولادهم. أتساءل عما إذا فكر الممثل الياباني في يوم من الأيام في الجرائم التي ارتكبتها اليابان ضد الكوريين: ٤، ٨ ملايين جنوداً بالقوة وخطفوا. ولكن لم يعتذر عنهم أبداً في هذا المحفل الدولي - أو اعترف بذلك.